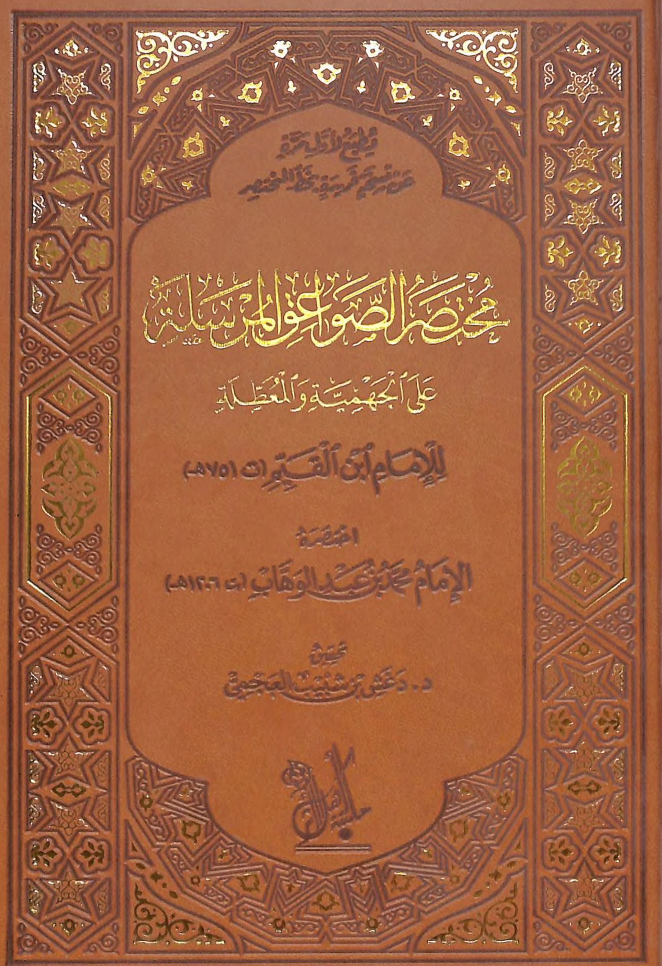
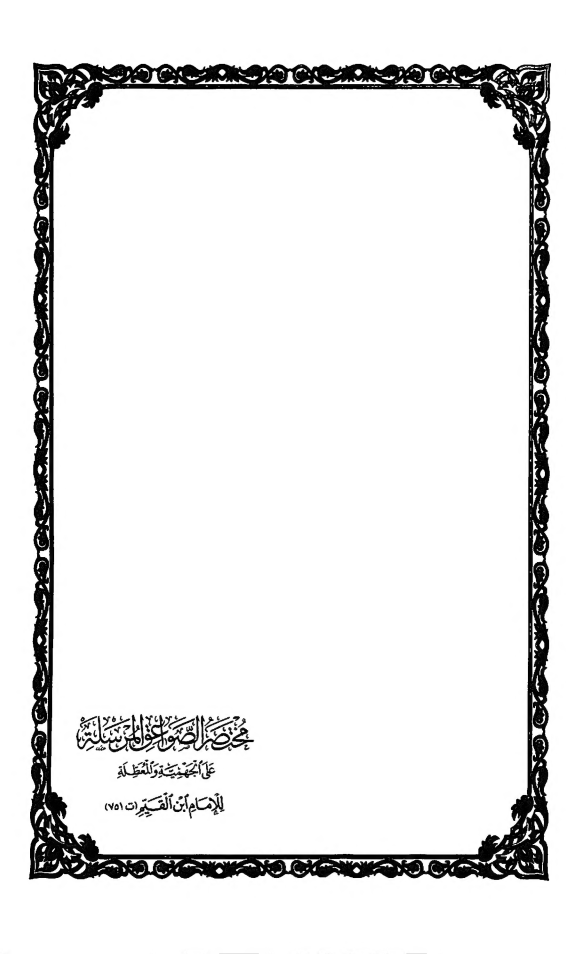

يطبع لأول مرة
عن نسخة فريدة بخط المختصر
مختصر الصواعق المرسلة
على الجهمية والمعطلة
للإمام ابن القيم (ت ٧٥١هـ)
اختصره
الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦هـ)
تحقيق
د. دغش بن شبيب العجمي


مختصر الصواعق المرسلة
على الجهمية والمعطلة
للإمام ابن القيم (ت ٧٥١)

مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع

الكويت - حولي - المثنى

تلفاكس: ٢٢٦٥٦٤٤٠ / الخط الساخن: ٦٦٥٥٤٣٦٩

E-Mail: ahel_alather@hotmail.com

الطبعة الأولى

١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م

الموزعون المعتمدون

السعودية

- دار التدمرية - الرياض:

✆: ٤٩٢٤٧٠٦ - 🖷: ٤٩٣٧١٣٠

الإمارات

- دار البشير - الشارقة:

✆: ٦٥٦٣٢٩٨٠ - 🖷: ٦٥٦٣٢٩٨٦

عمان

- مكتبة الهداية - صلالة:

✆: ٢٣٢٩٨٨٨٧ - 🖷: ٢٣٢٩٨٨٨٦

قطر

- دار الإمام البخاري - الدوحة:

✆: ٤٦٨٤٨٤٨ - 🖷: ٤٦٨٥٥٨٨

مصر

- المكتبة العصرية - الإسكندرية:

✆: ٢٠٣٤٩٧٠٣٧٠ - 🖷: ٢٠٣٣٩٠٧٣٠٥

- دار الآثار - القاهرة:

✆: ٢٠٢٦٤٢٢٣٢٣ - 🖷: ٢٠٢٦٣٦٣٧٨٦

الجزائر

- دار الإمام مالك - باب الوادي:

✆: ٧٠٣٦١٠٥٧ - 🖷: ٢٥٣٩١٣١٨

المغرب

- دار الجيل - الدار البيضاء:

✆: ٢٢٤٥١٠٨٢ - 🖷: ٢٢٤٥٠٩٣٥

اليمن

- دار الآثار - صنعاء:

✆: ٦٣٣٧١٧ - 🖷: ٦٠٣٢٥٦

يُطبع لأول مرة عن نسخة فريدة بخط المختصر

مختصر الصواعق المرسلة

على الجهمية والمعطلة

للإمام ابن القيم (ت ٧٥١)

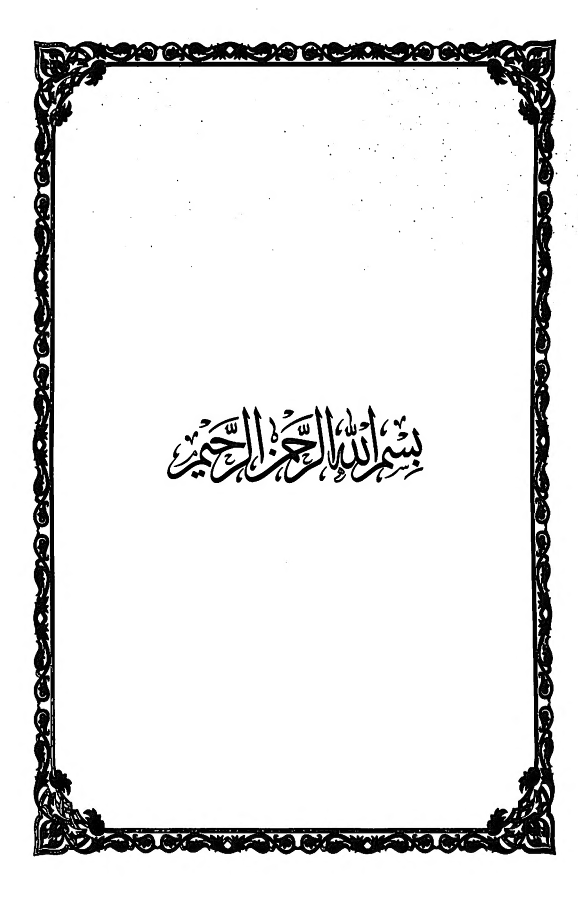
اختصره

الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦)

تحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي




بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله وحده، والصلاة والسلام علىٰ من لا نبي بعده، وعلىٰ آله وصحبه، أما بعد:

فهذا كتاب «مختصر الصواعق المرسلة» تأليف الإمام المُجدِّد محمد بن عبد الوهَّاب (ت: ١٢٠٦هـ) يُنشَرُ لأول مرة، بعد أن كان حبيس المخطوط لأكثر من قرنين، بل ظنَّ الكثير من أهل العلم أنه مفقودٌ، بل جهل البعض وجودَه أصلًا.

وقد يسَّر الله لي الوقوف علىٰ نسختِه الخطيَّةِ التي بخَطِّ المؤلفِ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- ولله الحمدُ والمِنَّةُ.

ومِن مُميِّزات هذا الكتاب: أنه مختصرٌ لكتاب الإمام العلامةِ ابن القيِّم «الصواعق المرسلة علىٰ الجهميَّة المُعطِّلة» وهو أشهرُ مِن نار علىٰ عَلَم، والمختَصِر هو الإمام المجدِّد محمد بن عبد الوهاب غنيٌّ عن التعريف.

فاجتمعَ عليه اثنان مِن عُلماءِ أهل السُّنةِ والتوحيدِ.

وقد قمتُ بكتابةٍ مقدِّمةٍ مُختصرةٍ حول الكتاب والمؤلف ، وسأختصر الكلام هنا علىٰ خمسة مطالب مهمة -علىٰ إيجازها- :

المطلب الأول : تعريفٌ موجز بالمؤلف .

المطلب الثاني : التعريفُ بالكتاب .

المطلب الثالث : صحةُ نِسبةِ الكتاب للمؤلفِ .

المطلب الرابع : النسخةُ الخطيةُ .

المطلب الخامس : عَمَلي في الكتاب .

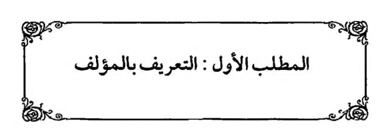
والحمد لله علىٰ نعمه وفضائله ، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد ، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين .

وكتبه

د. دغش بن شبيب العجمي

غفر الله له ولوالديه





المطلب الأول : التعريف بالمؤلف

هو الشيخُ الإمامُ العلامةُ المجدِّدُ لِمَا اندَرَسَ مِن معالم الإسلام ، مِصباحُ الظَّلام ، ومُفِيدُ الأنام ، محمد بن عبد الوهَّاب بن سليمان بن علي بن مشرف الوهيبي التميمي النَّجدي الحنبلي .

مولده ونشأته :

ولد عام (١١١٥هـ) في قرية العيينة بنجد قريبًا من الرياض ، ونشأ فيها وترعرع .

طلبه للعلم :

حَفِظَ القرآنَ واستظهَرَه قبل بلوغه سِنَّ العاشرة ، ودَرَس علىٰ والده الفقه الحنبلي والتفسير والحديث . وكان في صغره ، مُكِبًّا علىٰ كتب التفسير والحديث والعقائد . وكان له عناية خاصة بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القيم رحمهما الله .

رحلته في طلب العلم :

كانت أولىٰ رحلاته إلىٰ مكة والمدينة عام (١١٣٦هـ) حاجًّا لله

تعالىٰ ، وساعيًا لأخذِ العلم عن علماء الحرمين ، ثم رحل للبصرة وجلس هناك وأخذ العلم عن العلماء ، ثم توجه إلىٰ الشام مترجلًا مستزيدًا من مناهل العلماء . غير أنه قلَّت نفقتُه ، فقفل راجعًا ، فأتىٰ الإحساء ، فنزل بها عند الشيخ عبد الله بن عبد اللطيف الشافعي ، وقرأ عنده ما شاء الله أن يقرأ ، ثم عاد إلىٰ حريملاء -من قرىٰ نجد- حيث كان والده يقيم فيها إلىٰ أن تُوفي والده سنة (١١٥٣هـ) ، ومنها عاد للعيينة عام (١١٥٧هـ) .

شيوخه :

ومن أخذ عنه بالمدينة النبوية : الشيخ عبد الله بن إبراهيم بن سيف النجدي ، واستفاد الشيخ من مصاحبته فوائد عظيمة وأجازه الشيخ بكتب الحديث ومنها الكتب الستة ، ومسند الإمام الشافعي ، وموطأ الإمام مالك ، ومسند الإمام أحمد ، وغيرها .

ومن شيوخه : المُحدِّث الشيخ محمد حياة السندي ، والشيخ علي أفندي الداغستاني ، والشيخ إسماعيل العجلوني ، والشيخ عبد اللطيف العفالقي الأحسائي ، والشيخ محمد العفالقي الأحسائي .

وقد أجازه الشيخان الداغستاني والأحسائي بمثل ما أجازه الشيخ عبد الله بن إبراهيم .

وقد أقام مدة بالبصرة ، ودرس العلم فيها علىٰ جماعة من العلماء . ومن شيوخه بالبصرة : الشيخ محمد المجموعي ، وقرأ

الكثير من النحو واللغة والحديث ، كما كتب كثيرًا في تلك الإقامة من المباحث النافعة والكتب القيمة .

دعوته :

جهر بالدعوة إلىٰ التوحيد في البصرة وأُوذي هناك حيث أُغرِيَ به العامة والغوغاء حتىٰ أُخرِجَ منها ، ولمَّا عاد إلىٰ حريملاء صدع بالحق هناك أيضًا ، فاستجابَ له الناس ثم انتَقَلَ إلىٰ العيينة ، وناصره أميرها ابن معمر ، ثم هدَّده صاحب الأحساء بأنه إن لم يُخْرج الشيخ فإنه سيفعل ويفعل ، فانتقل الشيخ منها إلىٰ الدرعية في نجد فتلقاه أميرها الإمام محمد بن سعود عام (١١٥٧هـ) ، وقَبِلَ دعوته وآزره وناصره ، فانتشرت الدَّعوة ، كما آزره أبناؤُهُ مِن بَعْدِهِ : الإمام عبد العزيز ثم سعود بن عبد العزيز ، ومن ذلك اليوم إلىٰ يومنا هذا والدَّعوة قائمة علىٰ التناصر بين ولاة الأمر من الأمراء والعلماء في نشر هذه الدعوة المباركة .

مؤلفاته :

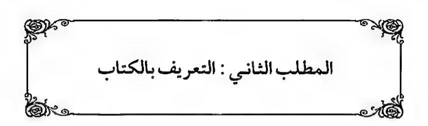
عموم مؤلفات الشيخ طُبِعت ضمن «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب» في خمسة عشر مجلدًا ، وقد قامت علىٰ طباعتها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض علىٰ خلل فيها من جهة : الضبط ، والتحقيق ، والتخريج .

وأما ما طُبِعَ مُفْرداً من هذه المجموعة فكثير ، ومن أشهرها : «كتاب التوحيد» ، و«كشف الشبهات» ، و«أصول الإيمان» ، و«الأصول الثلاثة» ، و«مسائل الجاهلية» وغيرها ، وقد اعتنىٰ العلماء بشرحها ونشرها .

وفاته :

بعد عمر طويل قضاه في العلم والتعليم والجهاد في سبيل الله وافته المنية سنة (١٢٠٦هـ) وله من العمر قريبًا من ثنتين وتسعين سنة ، وحزن الناس حزنًا عظيمًا لفراقه ، رحمه الله وغفر له .





المطلب الثاني : التعريف بالكتاب

كتاب «الصواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمعطلة» للإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) يدخل ضمن الكتب التي تنصر مذهب السلف وترد علىٰ مذهب المخالفين من الجهمية والمعطلة .

ابتدأ الإمام ابن القيم كتابه في بيان التأويل وأطال فيه ، وبين ضرره علىٰ الأمة ، وآثاره العظيمة التي دمَّرت الأُمة ، ثم عقد بعض الفصول كالمُقدِّمات بين يدي كسر الطَّواغيت الأربعة ، ثم تكلَّمَ علىٰ الطواغيت الأربعة التي هَدَمَ بها أصحاب التأويل الباطل معاقل الدين ، وانتهكوا بها حرمة القرآن ، ومحوا بها رسوم الإيمان ، وهي :

الطاغوت الأول قولهم : إنَّ كلام الله وكلام رسوله أدلة لفظية لا تفيد علمًا ولا يحصل منها يقين .

الطاغوت الثاني قولهم : إنَّ آيات الصفات ، وأحاديث الصفات مجازاتٌ لا حقيقةَ لها .

الطاغوت الثالث : قولهم إن أخبار رسول الله ﷺ الصحيحة لا تفيد العلم وغايتها أن تفيد الظن .

الطاغوت الرابع : إذا تعارض العقل ونصوص الوحي أخذنا بالعقل ولم نلتفت إلىٰ الوحي .

وقد أجاد في كسر هذه الطواغيت جزاه الله عن الإسلام خيرًا .

*** أهمية هذا المختصر :**

كتاب «الصواعق المرسلة» يُقدَّرُ في أقلِّ أحوالِه بثمانية مجلدات ، وقد أطال الإمام ابن القيم في نقض شبه الجهمية والمعطلة في ذِكْر النصوص ، وسَرْدِ الحُجج النقليَّةِ والعقليَّةِ ، وتعدادِ الوُجوهِ في إظهار الحقِّ وبيان وجهِ الصَّوابِ ، أو في نقض الباطل والدَّعاوىٰ الكاذبة لأهل البدع ، وهذا ليس بمستغربٍ مِن هذا الإمام الهمام ؛ ولأنَّ همم الناس قصرت ، احتاج العلماء للاختصار ، فلذلك اختصره الشيخ الموصلي ، ثم الشيخ محمد بن عبد الوهاب .

والاختصار طريقة للعلماء المتقدِّمين والمُتأخِّرين والمعاصرين ، فكم في الكتب من مطول ومتوسط ومختصر ، بل أحيانًا المُؤَلِّف الواحِدُ يختَصِرُ كتابه ليعمَّ نفعه .

وهنا الإمام محمد اختصر «الصواعق المرسلة» ، فاختصر بعض الوجوه ، وبعض الأدلة ، وعرض ما يحتاج إليه كثير من الناس في

هذا الزمان من مسائل قد يشغِّب بها أهل البدع ، ولذلك تجِدُه ذَكَر كلام الإمام ابن القيم في صفة «الاستواء» ، وصفة «اليد» لله ﷻ ، وغيرها لكثرة خوض أهل البدع في هذه الأزمنة المتأخرة فيها ، وإنكارهم لها وخالفوا مَن تقدَّم مِن أئمةِ مذهبهم !

* طريقته في الاختصار :

١ - يُقدِّمُ ويُؤخِّر بعضَ الفَقَرات كما ستراه في موضِعِهِ .

٢ - أحيانًا يدمِجُها مع بعض وتكون العبارةُ مستقيمةً .

٣- يحذِفُ بعض الأوجُهِ في الجواب عن بعض الشُّبه ، ولذلك ستُلاحِظُ أنه يقولُ الوجهُ الأوَّلُ ، الرابعُ ! فليس في النسخةِ نقصٌ ، بل حَذَفَ بقيةَ الأوجهِ وذَكَرَ الوجهَ الرابعَ ، وهو العددُ الأصليُّ في الأصل «الصَّواعق» ، أو في «المختصر» للموصلي ، فهو للاختيار من هذا الوجه أقرب من الاختصار .

٤ - أحيانًا يُوضِّح ويُعلِّق فإذا اختصر وضَّحَ المُراد بالعبارة لتفهم :

كما في قول الإمام ابن القيم (٢/ ٥١٠) : «وإذا تأملتَ أصولَ المذاهبِ الفاسِدَةِ رأيتَ أصحابَها قد اشْتَقُّوها من بين هذين الأصلين» ، قال الإمام محمد (٧/ ب) : «يعني : سوءَ القصدِ ، وسوءَ الفهمِ» .

* * *

* **الفرق بينه وبين مختصر الموصلي :**

كثيرٌ مِن الأوجُهِ والمسائل التي انتقاها مِن الأصل «الصواعق» حذَفَها الموصليُّ في «مختصره» ، مِن تلك الأوجه في الطاغوت الأول : قوله إن نصوص الوحي أدلة لفظية لا تفيد اليقين ، فأثبت أكثرها الإمام محمد وحذفها العلامة الموصلي [انظر مختصر الموصلي ١/ ٢١٠ حاشية ١] ، ويظهر أنَّ الشيخَ مُحمَّدًا أثبتَها لأهميتها فكم عُطِّل من النصوص بدعوىٰ أنها لا تفيد اليقين ...

ومنها : نقله لكلام الوليد بن المغيرة في القرآن (٣/ ب) ، وقد حذفه الموصلي (١/ ٥٣) وهو في «الصواعق» (١/ ٢٤٠) .

ومنها : قوله : «فَوازِنْ بين هذا وبين تأويلاتِ المُحرِّفين» (٤/ ب) .

ومنها : قوله : « ثم لَعَلَّ متوهمًا يَتَوَهَّمُ أنه يشاءُ الشيءَ بلا حكمةٍ ولا علم بمواقِعِ مشيئتِهِ وحيث تَصلُح ، فأزال ذلك بقوله : ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ » (٤/ ب) ، وهو في «الصواعق» (١/ ٣٩٤) .

ومنها : قوله (٥/ أ) : «وإذا قَدَّرْتَ حِكمةَ جميعِ الخلائقِ علىٰ هذا التقديرِ لم يكنْ لها نسبةٌ إلىٰ حكمتِهِ ، وكذلك إذا قَدَّرْتَ كلَّ جَمالٍ في الوجودِ اجتمَعَ لشخصٍ واحدٍ ، ثم كان الخَلْقُ كلُّهُم بذلك الجَمالِ كان نِسبتُه إلىٰ جمالِ الربِّ تعالىٰ وجلالِه دون نِسبةِ السِّراجِ الضعيفِ إلىٰ جِرْمِ الشمسِ» . وهو في «الصواعق» (٢/ ٤٣٠) ، وليس في «مختصر» الموصلي (١/ ١٦٤) .

ومنها قوله (٥/ أ) : «والذينَ زَعَمُوا أَنَّ العَقْلَ يَجِبُ تَقْدِيمُهُ علىٰ السَّمْعِ إِنَّما أُتُوا مِنْ جَهْلِهِمْ بِحُكْمِ العَقْلِ ، وَمُقْتَضىٰ السَّمْعِ : أحدها : كونُ القضيةِ ليست مِن قضايا العقولِ ، الثَّاني : كونُ ذلك السمعِ ليس مِن السمعِ الصحيحِ ، الثَّالِثُ : عدمُ فَهْمِ مُرادِ المتكلمِ به ، الرَّابعُ : عدمُ التمييز بين ما يُحيلُه العقلُ وما لا يُدرِكُه» ، وهو في «الصواعق» (٢/ ٤٥٩) وليس في مختصر الموصلي انظر موضعه (١/ ١٧٨) مقارنةً بالأصل .

ومنها : فصلٌ : «في الوجوه التي تنقسمُ إليها معاني القرآن عشرةُ أقسام» (٨/ أ-١٠/ أ) وهو من صفحة (١٠٢) هنا إلىٰ (١٢٩) غير موجود في «مختصر الموصلي» (١/ ٢١٠) ! وذكر محقِّقه أنه وقع في النسخ سقطٌ كبير جدًا ، وهو في «الصواعق» في الجزء الثاني من صفحة (٦٠٤) إلىٰ (٧٢٩) !

وغير هذا كثيرٌ لا يُحصىٰ إلا بِكُلفةٍ يُبيِّنُ الفرق بين الاختصارين .

* من أين اختصر الكتاب :

مختصرُ الشيخ مأخوذٌ مِن الأصل مُباشرةً [1] ؛ لأنَّ فيه الكثير مِن الكلام غير موجود في «مختصر الموصلي» ، كما سَبَقَ بيانُه .

---

(١) ظهر لي بعد التتبع أن أقرب النسخ التي اختصر منها الشيخ «الصواعق» هي النسخة الموجودة في برلين برقم (٢٠٩٤) ، وقد رمز لها محقق «الصواعق بـ«ب» . انظر مقدمة «الصواعق» (١/ ١٣١) .

كما أنه نقلَ مِن «المختصر» ؛ وذلك لأنهُ نَقَل الكثير من الفقرات التي لا توجد في «الصواعق» المطبوع ، وهي موجودة في المختصر ، مِمَّا يدُلُّ علىٰ أحدِ أَمْرَين :

١ - اطِّلاعُه علىٰ أكثر الأصل ، أو أنه رآه تامًّا كاملًا .

٢- أو أنه جَمَعَ بين المختصر والأصل ، فاختَصَر إلىٰ حسب ما وصل إليه من «الأصل» ، ثم أتم الباقي من «المختصر» .

* * *

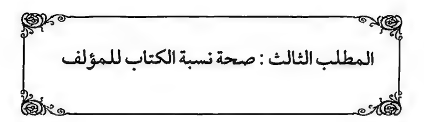
*** أين ألف هذا المختصر ؟**

لم أقف علىٰ من ذكر مكان تأليفه ، بل كثير من مؤلفات الإمام لم تحظ بدراسة علمية حول أماكنها ، ومراحلها ، وترتيبها من حيث الأول منها والأخير ؟!!

أمَّا بالنسبة لهذا «المُختَصَر» فلعلَّه أَلَّفه في البصرة ، وفيها وقف علىٰ نسخة خطية متقدمة «للصواعق» ، أو في المدينة النبوية لأن فيها في ذاك الزمان نسخًا كثيرة من كتب العلماء أوقفوها علىٰ المسجد النبوي وكثير منها بخطوطهم .

أمَّا في نجد فقد كان يغلب عليه الدعوة والتعليم والجهاد في سبيل الله .

* * *



المطلب الثالث : صحة نسبة الكتاب للمؤلف

وفي هذا المطلب نُثبتُ صحة نسبة هذا «المختصر» لمؤلفه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وذلك من وجوه :

١ - أن الكتاب بخط الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وقد قارنته بخطوطه التي عندي ، والتي ذكرتُ أنها له في تحقيقي لـ«كتاب التوحيد» ص (٨٢-٨٣) فإذا الخط هو هو .

٢- أنه ثبتَ في النُّسخِ الخطية نسبته للإمام محمد ، وذلك على غلافها . ففيه : «رسالة في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ﴾ بخط الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي» .

٣- إثبات العلماء لهذا المختصر ، فمنهم :

الشيخ العلامة عبد الرحمن بن قاسم -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- (ت: ١٣٩٢هـ) [1] .

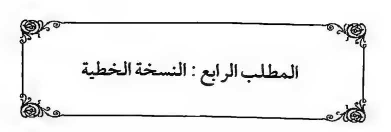
ومنهم : الشيخ العلامة إسماعيل الأنصاري -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في «بحوث ندوة دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب» (١/ ١٤٤) .

(١) انظر : «الدرر السنية» (١٦/ ٣٣٨) .

ومنهم : أ. د . صالح العبود في رسالته للدكتوراه «عقيدة الشيخ محمد بن عبد الوهاب السلفية» [1] ، والتي نشرتها الجامعة الإسلامية وأقرَّت ما فيها .



(1) انظر صفحة (١١٩) منها .



المطلب الرابع : النسخة الخطية

لم أقف بعد البحث والتنقيب إلا علىٰ نسخة خطية واحدة لـ«مختصر الصواعق المرسلة» للشيخ محمد بن عبد الوهاب ، وهي كافية بفضل الله ﷻ ، فهي نسخةُ المُؤلِّف التي خطَّها بيده ، فهي في عالم المخطوطات أعلىٰ درجة ونِسبة .

والنسخةُ خطُّها واضِحٌ ، وفيها بياضٌ في ثلاثةِ مواضع فقط ، واحدٌ في ثلاثةِ أرباع ورقةٍ ، والثاني في قرابةِ خمسةِ أسطُرٍ ، والثالثُ في سبعةِ أسطُر تقريبًا ، وقد أكمَلْتُها من «الصواعق المرسلة» ، و«مختصره» للموصلي كما ستراه في موضعه ، وهي نادرة الخطأ .

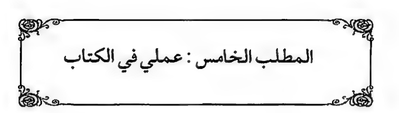
والنسخةُ موجودة في ألمانيا في «برلين» ورقمها (٩-٦٤-٢) .

والنسخةُ تَقَعُ في (١٦) ورقة ، كلُّ ورقة ذاتُ وجهين ، وكلُّ وجهٍ فيه أربعون سطرًا ، وكلُّ سطرٍ فيه نحو عشرين كلمة .

والنسخةُ لها صُورٌ في بعض المراكز هنا وهناك ، ولكن غفل عنها الناس سنوات طوال ولم يعرفوا ما هي ! والحمد لله علىٰ توفيقه وتسديده .

والنسخة الثانية هي عبارة عن ورقةٍ واحدةٍ من الكتاب بخطِّ المُصنِّف أيضًا وقد وُضِعت بالخطأ ضمن كتاب «الجمع بين الصبر والشكر في المصيبة» لابن القيم في مكتبة لايْدِن بهولندا ! وهي برقم (٢٤٩٨) ، وقد تكرم بها الشيخ عبد المحسن الفهد .





المطلب الخامس : عملي في الكتاب

كان عملي في الكتاب كالآتي :

١- نسختُ الأصلَ ، وهي نسخةُ الشيخ محمد ، وضبطتُها ، ثم قابلتُها علىٰ «الصواعق المرسلة» ، وما لم يكن في المطبوع من «الصواعق» لنقصه ، قابلته علىٰ «مختصر الصواعق» للموصلي .

٢- ما كان من نقص في نسخة الأصل ، أتممتُهُ مِن أصل «الصواعق» ، أو «مختصره» للموصلي .

وأجعله بين معقوفتين علىٰ هذا النحو [ ] وأُنَبِّهُ في الحاشية .

٣- حاولتُ ربطَ كل مبحثٍ أو فصل بـ«الصواعق المرسلة» و«مختصرها» للموصلي ، وإذا كان الاختصار غير واضح فأذكر في الحاشية الفصل الذي اختصره بحيث يُفهم الاختصار ومِمَّ اختُصِر .

٤- الآياتُ جعلتُها علىٰ رسم المُصحَفِ ، ثم عزوتُها إلىٰ سورها وجعلتُها في المتن حتىٰ لا أُثقِل الكتاب بالحواشي .

٥- الأحاديث والآثار جعلتها بين مزدوجتين « » .

٦- خرَّجتُ جميع الأحاديث ، والآثار ، وعزوت جميع الأقوال إلىٰ كتب أصحابها ، وطريقتي في تخريج الأحاديث : إن كان في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيتُ بتخريجه بالعزو إليهما ، فإن لم يكن في الصحيحين أو في أحدهما عزوته إلىٰ بعض المصادر المشهورة ، وقد اختصرت هنا قدر الإمكان .

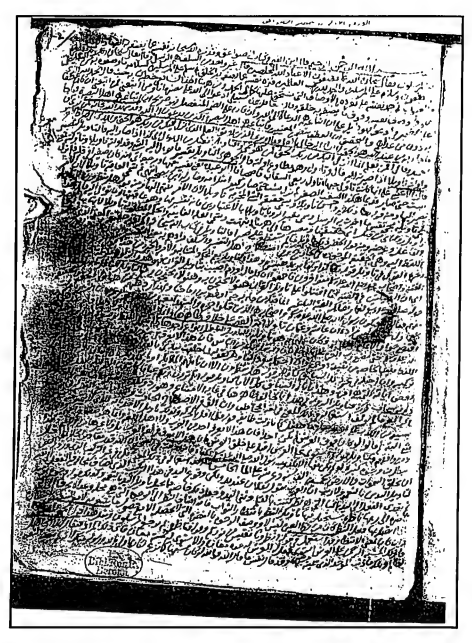
٧- راعيتُ في نسخ الكتاب قواعد الإملاء الحديثة ، وحرصت علىٰ استخدام علامات الترقيم .

٨- ضبطتُ متنَ الكتاب علىٰ قدر استطاعتي ليسهل علىٰ طلاب العلم قراءته .

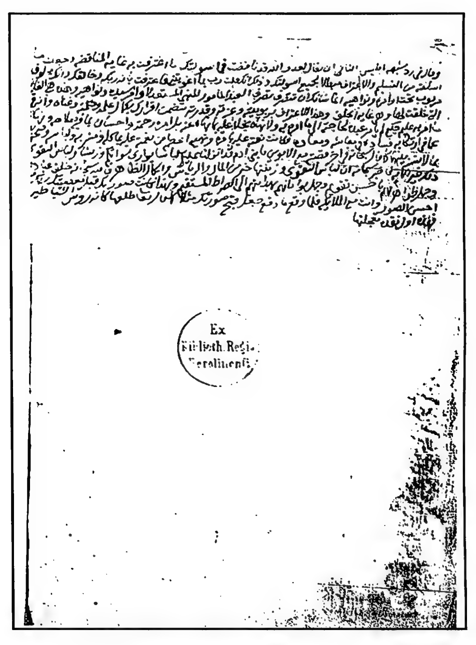
٩- صنعتُ تسعة فهارس علمية تفصيلية وهي : الآيات ، والأحاديث ، والآثار ، والأعلام ، والفرق والأديان ، والكتب الواردة في المتن ، والأشعار ، والمراجع ، والموضوعات .

هذا عملي ولا أدَّعي فيه الكمال ، ولكن حسبي أني اجتهدت في قراءة النص وضبطه وإخراجه ، وبالله التوفيق .

* * *



الورقة الأولىٰ من النسخة الخطية وهي بخطِّ المُختَصِر



الورقة الأخيرة من النسخة الخطية

يُطبع لأول مرة عن نسخة فريدة بخط المختصر

مختصر الصواعق المرسلة

على الجهمية والمعطلة

للإمام ابن القيم (ت ٧٥١)

اختصره

الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت ١٢٠٦)

تحقيق

د. دغش بن شبيب العجمي





قال ابنُ القيِّمِ في كتابِ «الصَّواعِقِ»[1] : وَقَدْ نزَّهَ اللهُ سُبحانَهُ نَفْسَه عمَّا يَصِفُهُ به العِبادُ إلَّا ما وَصَفَهُ بِهِ المُرْسَلُونَ فقال : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٥٩ إِلَّا عِبَادَ ٱللَّهِ ٱلْمُخْلَصِينَ ۝١٦٠ ﴾ [الصافات] .

قال غيرُ واحِدٍ منَ السَّلفِ : «هُمُ الرُّسُلُ»[2] .

وقال تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٨٢ ﴾ [الصافات] ، فنزَّه نَفْسَهُ عَمَّا يَصِفُهُ به الخلقُ ، ثم سَلَّمَ علىٰ المرسَلينَ لِسَلامةِ ما وَصَفُوه به من النَّقائصِ والعُيوب ، ثم حَمِدَ نَفْسَهُ علىٰ تفرُّدِه بالأوصافِ التي يستحقُّ عليها كمالَ الحَمْدِ .

ومِن ههُنا أَخَذَ الشَّافعيُّ خُطْبَةَ كِتابِهِ حيثُ قال : «الحمدُ للهِ الذي هو كما وَصَفَ نَفْسَهُ ، وَفَوْقَ ما يَصِفُهُ به خَلْقُهُ»[3] .

---

(١) انظر : «الصَّواعِقُ المُرْسلة علىٰ الجهميَّة والمُعطِّلة» (١/ ١٥٢) .

(٢) لم أقف عليه في التفاسير المُسندة .

(٣) «الرسالة» للإمام الشافعي (٧-٨) .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ ﴾ [يوسف:١٠٨] .

فمَنْ ﴿ ٱتَّبَعَنِي ﴾ إنْ كان عَطْفًا علىٰ الضَّمير في ﴿ أَدْعُوٓاْ ﴾ فهو دليلٌ علىٰ أنَّ أَتْبَاعَهُ هُمُ الدُّعاةُ إلىٰ اللهِ .

وإنْ كان علىٰ الضميرِ المُنْفَصِلِ ، فهو صَرِيحٌ أن أتْباعَه هم أهْلُ البصيرةِ فيما جاءَ بِهِ دُونَ مَنْ عَداهُم .

والتحقيقُ أنَّ العطفَ يَتَضَمَّنُ المَعْنَيَيْنِ ، فأتْباعُه هُمْ أَهْلُ البَصيرَةِ الذين يَدْعُونَ إلىٰ اللهِ .

وَقَدْ شَهِدَ اللهُ سُبحانَهُ لِمَنْ يَرىٰ أَنَّ ما جاءَ بِهِ مِنْ عِنْدِ اللهِ هُوَ الحقُّ لا آراءَ الرجالِ بالعِلْمِ ، فقال : ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ [سبأ:٦] ، وقال : ﴿ أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓۚ ﴾ [الرعد:١٩] .

* * *

[فصلٌ : في معرفة حقيقة التأويل ومُسمَّاه لغة واصطلاحًا] [1]

والتأويلُ : تَفْعيلٌ مِنْ آلَ يَؤُولُ إلىٰ كذا إذا صارَ إلَيْهِ ، فَالتَّأويلُ التَّصْييرُ ، وَأَوَّلْتُهُ تأويلًا إذا صَيَّرْتُهُ إليهِ ، قال : وَتَأَوَّلَ وهو مُطَاوعُ أَوَّلْتُهُ .

قال الجَوْهَرِيُّ : «التَّأْويلُ : تَفسيرُ ما يؤُولُ إليهِ الشَّيءُ ، وَقَدْ أَوَّلْتُهُ تأويلًا وَتَأَوَّلْتُهُ [2] بِمَعنًىٰ ، قال الأَعْشَىٰ :

علىٰ أَنَّها كانت تَأَوُّلُ حُبِّها ... تَأَوُّلُ رِبْعِيِّ السِّقابِ فَأَصْحَبا

قال أَبو عُبَيْدَةَ : «يعني : تفسيرَ حُبِّها ، وَمَرْجِعُهُ ، أي : أنه كان صغيرًا في قَلْبه فلم يَزَلْ يَنْبُت حتىٰ صار قديمًا ، هكذا السَّقْبِ الصَّغيرِ لَمْ يَزَلْ يَشِبُّ حتىٰ صارَ كبيرًا مِثْلَ أُمِّهِ وَصارَ لهُ ابنٌ يَصْحَبُهُ» . انتهىٰ [3] .

ثُمَّ تُسمَّىٰ العاقبةُ تأويلًا ؛ لأنَّ الأمرَ يصيرُ إليها ، ومِنهُ قولُه تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء] .

---

(١) ما بين المعقوفتين من «الصواعق» (١/ ١٧٥) .

(٢) في «الصِّحاح» والصَّواعق ، ومختصرها : «أولته وتأولته تأوُّلًا» .

(٣) «الصحاح» للجوهري (٤/ ١٦٢٧) .

والرِّبْعيُّ : ولد الناقة أول الإنتاج ، والسِّقاب : جمع سقب ، وهو : ولد الناقة ساعة يولد . انظر : «لسان العرب» (٨/ ١٠٦) ، (١/ ٤٦٨) .

وتُسمَّىٰ حقيقةُ الشَّيءِ المُخبَر بهِ تأويلًا ؛ لأنَّ الأمرَ ينتهي إليها ، ومِنهُ قولُه : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ؛ لِمَجيءِ تأويلِه مجيءَ نَفْسِ ما أَخبَرَت به الرُّسلُ .

وسُمِّيَ تعبيرُ الرؤيا تأويلًا بالاعتبارَيْنِ ، فإنه تفسيرٌ لها وهو عاقبتُها وما تؤول إليه ، قال : ﴿ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ ﴾ [يوسف:١٠٠] ، أي : حقيقتُها ومَصيرُها إلىٰ ههنا انتهت .

وتسمَّىٰ العِلةُ الغائيَّةُ والحِكمةُ المطلوبةُ تأويلًا ؛ لأنها [بيانٌ][١] لمقصودِ الفاعلِ وغَرَضِه ، ومِنهُ قولُ الخَضِرِ : ﴿ ذَٰلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ﴾ [الكهف:٨٢] .

فالتَّأْويلُ في كتابِ اللهِ سُبحانهُ المرادُ به : حقيقةُ المعنىٰ الذي يَؤولُ اللَّفظُ إليه ، وهي الحقيقةُ الموجودةُ في الخارجِ .

وفي اصطلاحِ أهلِ التفسيرِ والسَّلفِ مُرَادُهُمْ به : معنىٰ التفسيرِ والبَيانِ ، ومنه قولُ ابنِ جَريرٍ وغيرِه : «القَوْلُ في تَأْويلِ قَوْلِهِ تعالىٰ كذا وكذا» يريد تفسيرَه[٢] .

* * *

(١) ما بين المعقوفتين من «الصَّواعق» (١/ ١٧٧) .

(٢) انظر -علىٰ سبيل المثال- : «تفسيرُ الطَّبري» (١/ ٧، ٧١، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٤، ١٣٥) وغيرها كثير .

وهذا التأويلُ [1] يعُمُّ المُحْكَمَ والمتشابِهَ ، والأمرَ والخبرَ ، ومِنْ هذا قولُ الزُّهْرِيِّ : «وقعت الفتنةُ وأصحابُ محمدٍ ﷺ مُتوافِرون فأجْمَعُوا أن كلَّ مالٍ أو دَمٍ أُصِيبَ بتأويلِ القرآنِ فَهُوَ هَدْرٌ ، أَنْزَلُوهُمْ مَنْزِلَةَ الجَاهِلِيَّةِ» [2] ، أي : إن القبيلتين في الفتنةِ إنَّما اقْتَتَلُوا علىٰ تأويلِ القرآنِ ، هؤلاء يَحْتَجُّونَ به ، وهؤلاء يَحْتَجُّونَ به .

نعم ؛ التَّأويلُ الباطِلُ تَأويلُ أَهْلِ الشَّامِ ، قَولَهُ ﷺ لعمَّار : «تَقْتُلُكَ الفِئَةُ الباغِيَةُ» [3] ، [فقالُوا : «نَحْنُ لَمْ نَقْتُلْهُ] [4] إنَّما قَتَلَهُ مَنْ جاءَ بِهِ حتىٰ أَوْقَعَهُ بَيْنَ رِماحِنا» [5] !

ولهذا رَدَّ عليهم مَنْ هو أَوْلىٰ بِالحَقِّ والحَقيقَةِ مِنهُم فقالوا : أَفَيَكونُ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَصحابُهُ هُمُ الذينَ قَتَلُوا حَمْزَةَ والشُّهداءَ مَعَهُ ؟!

---

(١) هذا المبحثُ اختصرَهُ من : «الفصل الثاني : وهو انقسامُ التأويلِ إلىٰ صحيح وباطل» . انظر : «الصَّواعق» (١/ ١٧٧) .

(٢) رواه الخلال في «السنة» (١/ ١٥١ رقم ١٢٣) ، والبيهقي في «السُّنَنِ الصُّغْرىٰ» (٣/ ٢٧٣ رقم ٣١٥٩) ، و«معرفة السُّنن والآثار» (١٢/ ٢١٠ رقم ١٦٤٧٠) .

(٣) رواه البخاري (١/ ٩٧ رقم ٤٤٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) ما بين المعقوفتين من «الصَّواعق» (١/ ١٨٥) .

(٥) رواه عبد الرزاق في «المصنَّف» (١١/ ٢٤٠ رقم ٢٠٤٢٧) ، وأحمد (١١/ ٤٢ رقم ٦٤٩٩) ، والبيهقي في «الكُبرىٰ» (١٧/ ٧٤ رقم ١٦٨٧٢) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه ، وإسناده صحيح .

وَمِنْ هذا قَولُ عُـرْوَةَ بنِ الزُّبَيْـرِ : «... تَأَوَّلَتْ كَما تَأَوَّلَ عُثمانُ»[1]، ليسَ مُرادُهُ أنَّ عائشةَ وعثمانَ تأوَّلا آيةَ القَصْرِ علىٰ خلافِ ظاهِرِها ، وَإِنَّما مُرادُهُ أَنَّهُما تَأَوَّلا دليلًا قامَ عِنْدَهُما اقْتَضىٰ جوازَ الإتمامِ فَعَمِلا بِهِ ، فكانَ عَمَلُهُما بِهِ هو تَأْويلُهُ .

* * *

(١) رواه البخاري (٢/ ٤٤ رقم ١٠٩٠)، ومسلم (٦٨٥) . من حَدِيثَ عائشَةَ ﵂ قالت : «الصلاةُ أَوَّلُ ما فُرضت رَكْعَتَينِ ، فأُقِرَّت صلاةُ السَّفرِ ، وأُتمَّت صلاة الحضر» . قال الزهري فَقلتُ لعروةَ : فَمَا بَالُ عَائِشَةَ تُتِمُّ ؟» فذَكَره .

والتأويلُ الباطلُ أَنْوَاعٌ :

أَحَدُها : ما لَمْ يَحْتَمِلْهُ اللَّفْظُ بِوَضْعِهِ كتأويلِ قولِهِ ﷺ : «حتىٰ يَضَعَ رَبُّ العِزَّةِ عليها رِجْلَهُ»[1] ، بأن الرِّجْلَ جماعةٌ من الناسِ ، فإن هذا لا يُعْرَفُ في شيءٍ مِن لُغةِ العرب أَلبتَّةَ .

الثَّانـي : ما لَمْ يَحْتَمِلْهُ اللَّفْظُ بِبِنْيَتِهِ الخاصَّةِ مِنْ تَثْنِيَةٍ أَوْ جَمْعٍ ، وإنِ احْتَمَلَهُ مُفْرَدًا كَتَأْوِيلِ قَوْلِهِ : ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] ، بالقُدْرَةِ .

الثَّالِثُ : ما لَمْ يَحْتَمِلْهُ سِياقُهُ وَتَرْكيبُهُ ، وإنِ احْتَمَلَهُ في غَيْرِ ذلك السِّياقِ كَتَأْوِيلِ قَوْلِهِ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ ﴾ [الأنعام:١٥٨] ، بِأَنَّ إِتْيَانَ الرَّبِّ إِتْيانُ بَعْضِ آياتِهِ التي هي أَمْرُهُ ، وهذا يأْباهُ السِّياقُ كُلَّ الإباءِ ، كتأويلِ قَوْلِهِ : «إِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ عِيانًا كما تَرَوْنَ القَمَرَ لَيْلَةَ البَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ دُونَهُ سَحابٌ»[2] إلخ ، فَتَأْوِيلُ الرُّؤْيَةِ في هذا [السِّيَاقِ] [3] بما يُخالِفُ حَقيقَتَها وظاهِرَها في غايَةِ الامتِناعِ ، وهو رَدٌّ وَتَكْذيبٌ تَستَّرَ صاحِبُهُ بالتَّأْويلِ.

---

(١) رواه البخاريُّ (٦/ ١٣٨ رقم ٤٨٥٠) ، ومُسلم (٤/ ٢١٨٦ رقم ٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاريُّ (١/ ١١٥ رقم ٥٥٤) ، ومسلم (١/ ٤٣٩ رقم ٦٣٣) من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه .

(٣) ما بين المعقوفتين من «الصَّواعق» (١/ ١٨٩) ، و«مُختصرها» (١/ ٣٠) .

الرَّابع : ما لم يُؤْلَف اسْتِعْمالُهُ في ذلك المعنىٰ في لغةِ المُخاطَبِ ، وإن أُلِفَ في الاصطلاحِ الحادثِ ، وهذا مِمَّا ينبغي التَّنَبُّهُ له ، فَإِنَّهُ حَصَلَ بِسَبَبِهِ مِنَ الكَذِبِ علىٰ اللهِ وَرَسُولِهِ ما حَصَلَ ، كما تأوَّلت طائِفَةٌ قوله : ﴿ فَلَمَّآ أَفَلَ ﴾ [الأنعام : ٧٦] بالحَرَكةِ .

وكذلك تأويلُ الأَحَدِ بأنه : الذي لا يتميَّزُ منهُ شيءٌ عن شيءٍ أَلبَتَّةَ ، ثم قالوا : لو كان فوقَ العرش لم يكن أحدًا ، فإن هذا لا يعرِفُهُ أَحَدٌ من العَرَب ولا أهلُ اللُّغةِ ، وإنَّما هو اصطلاحُ الجهميةِ والفلاسفةِ ومَن وافَقَهم .

وكتأويل قوله : ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ﴾ [الأعراف:٥٤] ، أَقْبَلَ علىٰ خلق العرش ! فإن هذا لا يُعْرَفُ في لُغَةِ العَرَبِ ، بَلْ ولا غَيْرِها مِنَ الأُمَمِ ، وهذا يَبْطُلُ مِنْ وُجُوهٍ كثيرَةٍ لو لَمْ يَكُنْ مِنها إلَّا تَكْذيبُ رسولِ اللهِ ﷺ لَكَفاهُ [(١)] ، فَإِنَّهُ ثبتَ في «الصَّحيح» : «**إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقاديرَ الخَلائقِ قَبْلَ أن يَخلُقَ السَّماواتِ والأَرْضِ بِخَمْسينَ ألفَ سَنَةٍ وَعَرْشُهُ علىٰ الماءِ**»[(٢)] .

الخَامِسُ : ما أُلِفَ استِعْمالُهُ في ذلك المعنىٰ لكِنْ في غيرِ التَّركيبِ الذي وَرَدَ النَّصُّ ، كَتأويلِ اليَدَيْنِ بِالنِّعْمَةِ ، ولا رَيْبَ أَنَّ

---

(١) يعني : تكذيبُ رسولِ الله ﷺ لِصاحِب هذا التأويل كما في «الصَّواعق» (١/ ١٩١-١٩٢) .

(٢) رواه مُسلم (٤/ ٢٠٤٤ رقم ٢٦٥٣) من حديثِ عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

العَرَبَ تقولُ : «لِفُلانٍ عِنْدي يَدٌ» ، ولكنْ وُقوعُ اليَدِ في هذا التَّرْكيبِ الذي أَضافَ سُبحانهُ فيهِ الفِعْلَ إلىٰ نَفْسِهِ ثُمَّ تَعَدَّىٰ الفِعْلُ إلىٰ اليَدِ بِالباءِ التي هي نَظيرُ كَتَبْتُ بِالقَلَمِ ، وثنَّىٰ اليدَ وَجَعَلَ ذلك خاصَّةً مِمَّا يُحيلُ تَأويلَ اليَدِ بالنِّعْمَةِ .

وكذلك قولُهُ : ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴾ [القيامة] ، يَسْتَحيلُ فيها تأويلُ النَّظَرِ بِانتِظارِ الثَّوابِ ، فإنَّهُ أَضافَ النَّظَرَ إلىٰ الوُجُوهِ التي هي مَحَلُّهُ .

وعَدَّاه بحرف «إلىٰ» التي إذا اتَّصَلَ بها فِعْلُ النَّظرِ كان مِنْ نَظَرِ العَيْنِ ليس إلَّا .

ووصَفَ الوجوهَ بالنُّضْرَةِ التي لا تَحْصُلُ إلَّا مع حُصُولِ ما يُتَنَعَّمُ به لا مع التَّنغيصِ بانتظارِهِ ، وإنْ كان بمعنىٰ الانتظارِ قد استُعْمِلَ في قوله : ﴿ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ ﴾ [الحديد : ١٣] ، وقوله : ﴿ فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرْجِعُ ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل:٢٥] .

* * *

ومِثْلُ هذا قولُ الجهميِّ المُلْبِسِ : إذا قال لك المُشَبِّهُ : ﴿ ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ، فَقُلْ لَهُ : العَرْشُ لَهُ عِدَّةُ معانٍ ، والاستِواءُ لَهُ خَمْسَةُ مَعانٍ ، فَأَيُّ ذلك المُرادُ ؟

فَيُقالُ لِهذا الجاهِلِ الظالم : وَيْلَكَ ، ما ذَنْبُ المُوَحِّدِ -الذي سَمَّيْتَهُ مُشَبِّهًا- وقد قال نَفْسَ ما قال اللهُ ، فواللهِ لو كان مُشَبِّهًا كما تزعمُ لكان أَوْلىٰ باللهِ ورسولِه مِنكَ ؛ لأنهُ لم يَتَعَدَّ النَّصَّ .

وأمَّا قَوْلُكَ : للعرشِ سبعةُ معانٍ أو نحوُها ! وللاستواءِ خَمْسَةٌ !! فَتَلْبِيسٌ مِنْكَ وتَمْويهٌ علىٰ الجُهَّالِ وَكَذِبٌ ظَاهِرٌ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لِعَرْشِ الرَّحْمَنِ الذي اسْتَوَىٰ عليهِ إِلَّا مَعنًىٰ وَاحِدٌ ، وَإِنْ كان للعَرْشِ مِنْ حيثُ الجُمْلَةِ عِدَّةُ مَعانٍ فَاللَّامُ لِلعَهْدِ ، وهو عرشُ الربِّ ﷻ الذي : هو سَريرُ مُلْكِهِ الذي اتَّفَقت عليه الرُّسل ، وَأَقَرَّتْ به الأمم ، إلَّا من نابَذَ الرُّسُلَ .

وقولُكَ : الاسْتِواءُ له عِدَّةُ مَعانٍ تَلْبِيسٌ آخَرُ ، فإن الاستواءَ المُعَدَّىٰ بأداة «علىٰ» ليس له إلا معنًىٰ واحدٌ ، وأما المُطْلَقُ فله عِدَّةُ مَعانٍ :

فإنَّ العربَ تقولُ : استوىٰ كَذَا إذا انْتَهَىٰ وكمل وَمِنْهُ : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ ﴾ [القصص:١٤] .

وتقول : استوىٰ وكذا ، إذا ساواهُ .

وتقول : استوىٰ إلىٰ كذا ، إذا قَصَدَ إليه علوًّا وارتفاعًا ،

نحو : استوىٰ إلىٰ السَّطحِ والجَبَلِ .

واستوىٰ علىٰ كذا إذا ارتَفَعَ عليه وعَلَا عليه لا تَعْرِفُ العربُ غيرَ هذا ، فالاستواءُ في هذا التركيبِ نَصٌّ لا يحتمِلُ غيرَ مَعْناه ، كما هو نَصٌّ في قولِه : ﴿ وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ﴾ [القصص:١٤] ، لا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَعناهُ .

السَّادِسُ : اللَّفظُ الذي اطَّرَدَ استعمالُهُ في معنىٰ هو ظاهرٌ فيه ولم يُعْهَدِ استعمالُه في المعنىٰ المُؤَوَّلِ ، أو عُهِدَ استعمالُه فيه نادرًا فَحَمْلُهُ علىٰ خلافِ المعهودِ [يكونُ] (١) تلبيسًا وتدليسًا ، مثالُه قولُه : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] .

السَّابِعُ : كلُّ تأويلٍ يعودُ علىٰ أصلِ النصِّ بالإبطالِ فهو باطلٌ كتأويل قولِه ﷺ : «أَيُّما امْرَأَةٍ نكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيِّهَا فَنِكاحُها باطِلٌ»(٢)، بِحَمْلِهِ علىٰ الأَمَةِ فإنَّ هذا -مع شدَّةِ مخالفتِه لظاهِرِ اللَّفظِ- يَرْجِعُ علىٰ أصلِ النصِّ بِالإِبْطالِ ، وهو قولُه : «فإِنْ دَخَلَ بها فَلَهَا المَهْرُ» ومهرُ الأَمَةِ إنَّما هو للسيِّدِ ، فقالوا : نَحْمِلُهُ علىٰ المُكاتَبَة ، وهذا

---

(١) ما بين المعقوفتين من «الصَّواعق» (١/ ١٩٦) ، و«مُختصرها» (١/ ٣٦) .

(٢) رواه أحمد (٤٠/ ٢٤٣ رقم ٢٤٢٠٥) ، وأبو داود (٢/ ٣٩١ رقم ٢٠٨٣)، والترمذي (٢/ ٣٩٢ رقم ١١٠٢) ، وابن ماجه (١/ ٦٠٥ رقم ١٨٧٩) ، وابن حبان (٩/ ٣٨٤ رقم ٤٠٧٤) ، والحاكم (٢/ ١٦٨) . من حديث أمِّ المؤمنين عائشة ﵂ . والحديث حسَّنه الترمذي وصَحَّحَهُ ابن حبان والحاكم .

يرجِعُ علىٰ أَصْلِ النصِّ بالإبطَالِ مِنْ وجهٍ آخَرَ ، فإنه أتىٰ فيه بـ«أيِّ» الشَّرطِيَّة التي هي من أدواتِ العُمُوم وأكَّدَها بـ«ما» المقتضية تأكيدَ العُمُومِ ، وَأَتىٰ بِالنَّكِرَةِ في سِياقِ الشَّرْطِ وهي تقتضي العُمُومَ ، وعَلَّقَ بطلانَ النكاحِ بالوصفِ المناسبِ له المقتضي لوجودِ الحكمِ بوجودِه ، وهو نكاحُها نفسَها ، ونبَّه علىٰ العِلَّةِ المقتضيةِ للبُطلانِ ، وهي افْتِئاتُها علىٰ وليِّها ، وأكَّدَ الحكم بالبطلانِ ثلاثَ مراتٍ فَحَمْلُهُ علىٰ صورةٍ لا تقعُ إلا نادرًا يرجعُ علىٰ مقصودِ النصِّ بالبُطْلانِ .

الثَّامِنُ : تأويلُ اللفظِ الذي له معنىٰ ظاهرٌ لا يُفْهَمُ منه عندَ إطلاقِه سِواهُ بالمعنىٰ الخفيِّ الذي لا يَطَّلِعُ عليه إلا الأفرادُ من أهلِ الكلامِ ، كتأويلِ لفظِ الأَحَدِ الذي يفهمُه الخاصةُ والعامةُ بالذاتِ المجرَّدَةِ عن الصفاتِ التي لا يكونُ فيها مَعْنَيَيْنِ بوجهٍ ما .

التَّاسِعُ : التأويلُ الذي يُوجِبُ تَعْطِيلَ المعنىٰ الذي هو في غايةِ العُلَوِّ والشرفِ ، ويَحُطُّه إلىٰ معنىٰ دُونَه بِمَراتِبَ كثيرةٌ وهو شَبِيهٌ بِعَزْلِ سُلْطَانٍ عن مُلكِهِ وتَوْلِيَتِه دونَ المَلِكِ بكثيرٍ .

مثالُه : تأويلُ الجَهْمِيَّةِ قولَه : ﴿ وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴾ [الأنعام:١٨] ، ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل:٥٠] ، ونظائرُه بأنها فَوْقِيَّةُ الشَّرَفِ ، كقولهم : «الدِّينارُ فوقَ الدِّرْهَمِ» .

فتأمَّلْ تَعطيلَهُمْ حقيقةَ الفَوْقِيَّةِ المُطْلَقَةِ التي هي من خصائصِ الرُّبُوبِيَّةِ وهي المُسْتَلْزِمَةِ لعظمةِ الربِّ ﷻ وَحَطِّها إلىٰ كَوْنِ قَدْرِهِ فَوْقَ قَدْرِ بني آدَمَ .

وكذلك تأويلُهم عُلُوَّه بهذا المعنىٰ وأنه كَعُلُوِّ الذَّهبِ علىٰ الفِضَّةِ .

وكذلك تَأْوِيلُهُمُ استواءَهُ علىٰ عَرْشِهِ بِقُدْرَتِهِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ غَالِبٌ لَهُ !

فيالله العجب ! هل ضلَّتِ العُقولُ ؟ وتاهتِ الأَحلامُ ؟ وشكَّت العقلاءُ في كونِه سُبحانَهُ غالبًا لعرشِه ؟ قادرًا عليه ، حتىٰ يُخبرُ به سُبحانَهُ في سبعةِ مواضِعَ من كتابِه مُطَّردةً بلفظٍ واحدٍ ؟! ليس فيها مَوْضِعٌ واحدٌ يُراد به المعنىٰ الذي أبْداهُ المُتأوِّلونَ ، وهذا التَّمَدُّحُ وَالتَّعْظيمُ كلُّه لأجْلِ أنْ يُعَرِّفنا أنه قد غَلَبَ عرشَهُ ، وقَدَرَ عليه ، وكان ذلك بعد خَلْقِ السماواتِ والأرضِ .

العَاشِرُ : تَأْوِيلُ اللَّفْظِ بِمَعْنًىٰ لَمْ يَدُلَّ عليهِ دليلٌ مِنَ السِّياقِ ولا معه قَرِينَةٌ تَقْتَضيهِ ، فَإِنَّ هذا لا يَقْصِدُهُ المُبَيِّنُ الهادي .



فَصْل [1]

والكلام نوعان : خَبَرٌ ، وَطَلَبٌ .

والمقصودُ من الخبرِ : تصديقُه ، ومِن الطلبِ : امتِثالُه ، **فكلُّ تأويلٍ يعودُ علىٰ الخبرِ بالتعطيلِ ، وعلىٰ الأمرِ بالمخالفةِ تأويلٌ باطلٌ** ، والمقصود الفرقُ بين تأويلِ الأمرِ والنهيِ ، وتأويلِ الخبرِ ، فالأولُ معرفتُه فرضٌ علىٰ كل مُكَلَّفٍ لأنه لا يُمكنُه الامتثالُ إلَّا بعدَ معرفةِ تأويلِه . قال ابنُ عُيَيْنَةَ : «السُّنَّةُ : هي تأويلُ الأمرِ والنَّهْيِ» [2] ، ولا خِلافَ بين الأمةِ [أنَّ] [3] الرَّاسِخينَ يَعْلَمونَ هذا التأويلَ ، وأرسخُهم أعلَمُهم به ، ولو كان مُمتَنِعًا لكان العملُ ممتنعًا ، وَقَدْ يكونُ النصُّ جَليًّا فلا تَختَلِفُ الأُمةُ في تأويلِهِ ، وإن وقعَ في حُكمِهِ لِخَفائِهِ علىٰ مَنْ لَمْ يَبْلُغْهُ ، أو لِمُعَارِضٍ عِنْدَه ، أو لِنِسْيَانِهِ ، فهذا يُعْذَرُ فيه المخالفُ ، إذا كان قصدُه اتِّبَاعَ الحقِّ ، ويُثيبُه اللهُ علىٰ قَصْدِهِ ،

---

(١) هذا مُختَصَرٌ مِنَ : «الفصل الرابع : في الفرقِ بين تأويل الخبرِ وتأويلِ الطَّلب» . انظر : «الصواعق» (١/ ٢٠٦) .

(٢) ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في مواضع من كتبه ، ينظر : «مجموع الفتاوىٰ» (١٧/ ٣٦٩) ، و«التدمرية» (٩٤).

(٣) ما بين المعقوفتين من «الصواعق» (١/ ٢٠٧) .

وقد تكونُ دلالةُ اللفظِ غيرَ جليَّةٍ فيَشْتَبِهُ المُرادُ به بغيرِه ، ولأجلِه وقع النِّزَاعُ ، وقد يكونُ كِلا الفَهْمَيْنِ صحيحًا ، والآيةُ دلَّتْ علىٰ هذا وهذا ، ويكونُ الراسخُ الذي أوَّلَها بهذا وهذا ، ومَنْ نفىٰ أحدَ المَعْنَيَيْن وأثبتَ الآخرَ أقلَّ رُسوخًا ، وقد يكون أحدُ المَعْنيين هو المرادُ ، والراسخُ هو الذي أصابَه ، وقد تَنازَعَ الصحابةُ في قوله : ﴿ أَوْ يَعْفُوَاْ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ عُقْدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة:٢٣٧] ، هل هو الأبُ ، أو الزوجُ .

وفي قوله : ﴿ أَوْ لَٰمَسْتُمُ ٱلنِّسَآءَ ﴾ [النساء:٤٣] ، هَلْ هُوَ الجِماعُ أو اللَّمسُ باليدِ والقُبْلةِ ونحوها .

وفي قوله : ﴿ إِلَّا عَابِرِى سَبِيلٍ ﴾ [النساء:٤٣] ، هل هو المسافرُ يصلِّي بالتَّيَمُّمِ مع الجَنابةِ ، أو المجتازُ بِمَواضِعِ الصلاةِ كالمساجِدِ وهو جُنُبٌ ، وفي ذَوي القُرْبىٰ هل هم قَرابَةُ رسولِ اللهِ ﷺ أو قَرابَةُ الإمامِ ؟

وفي قوله : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ ﴾ [الأعراف:٢٠٤] ، هل تدخُلُ فيهِ قراءةُ الصلاةِ الواجبةِ أم لا ؟

وفي قوله : ﴿ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة:٢٢٣] ، هل يتناولُ الحاملَ أمْ للحائِلِ فقط .

وفي قوله : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة:٣] ، هل يدخلُ فيه ما مات في البحرِ أم لا ؟

وفي تأويلِ «الكَلَالَةِ» ، وفي قولِه : ﴿ فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ ٱلسُّدُسُ ﴾ [النساء:١١] ، وأمثال ذلك .

ولم يتنازعوا في تأويلِ آياتِ الصفاتِ وأخبارِها في مَوْضِعٍ واحدٍ ، وهذا يدلُّ علىٰ أنها أعظمُ النوعين بَيانًا ، وأنَّ العِنايَةَ بِبَيانِها أَهَمُّ ، لأنهما من تمامِ تحقيقِ الشهادتين ، وإثباتُهما من لوازمِ التوحيدِ ، وليس فيها مُجْمَلٌ يحتاجُ إلىٰ بَيانٍ من خارجٍ ، وإن جاءت السُّنَّة بزيادةٍ في البَيانِ والتَّفْصِيلِ .

فإنْ قيل : هذا يَرُدُّه ما قد عُرِفَ أن آياتِ الأمرِ مُحْكَمَةٌ ، وآياتُ الصفاتِ متشابِهَةٌ .

قيل : التشابُهُ والإحكامُ نوعان : تشابهٌ وإِحْكامٌ يعمُّ الكتابَ كلَّه ، وتشابهٌ وإِحْكَامٌ يخصُّ بعضَه دونَ بعضٍ . فالأول كقولِه تعالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ كِتَٰبًا مُّتَشَٰبِهًا ﴾ [الزمر:٢٣] ، وقولِه : ﴿ أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ﴾ [هود:١] ، وقولِه : ﴿ يسٓ ۝١ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴾ [يس] .

والثاني كقوله : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ﴾ [آل عمران:٧] ، فإنْ أَرَدْتُم بتشابُهِ آياتِ الصفاتِ النوعَ الأولَ فَنَعَمْ هي متشابهةٌ غيرُ متناقضةٍ يُشْبِهُ بعضُها بَعْضًا ، وكذلك آياتُ الأحكامِ ، وإن أَرَدْتُمْ أنه يَشْتَبِهُ المراد بها بِغَيْرِ المُرَادِ ، فهذا وإن كان يَعْرِضُ لبَعْضِ الناسِ فهو أمْرٌ نِسْبِيٌّ ، فتكون متشابهةً بالنسبةِ إليه دونَ غيرِه ، ولا فَرْقَ في هذا بينَ آياتِ الأحكامِ

وآياتِ الصفاتِ ، فإن المرادَ قد يَشْتَبِهُ فيهما بغيرِهِ علىٰ بعضِ الناسِ دونَ بعضٍ .

وقد تَنازَعَ الناسُ في المُحْكَمِ والمَتشَابِهِ تَنازُعًا كثيرًا ، ولم يُعْرَفْ عن أحدٍ من الصحابةِ قَطُّ أَن المتشابهَ آياتُ الصفاتِ ، بل المنقولُ عَنْهُم يدلُّ علىٰ خلافِ ذلك .



فصلٌ: ذَكَرَ اللهُ سُبحانَهُ التَّحريفَ وذَمَّهُ[1]

حيثُ ذَكَرَهُ وذكَرَ التفسيرَ وذكَرَ التأويلَ، فالتفسيرُ: إبانةُ المعنىٰ وإيضاحُه، قال تعالىٰ: ﴿ وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان:٣٣]، وهذا غايةُ الكمالِ أن يكونَ المعنىٰ في نفسِه حقًّا والتعبيرُ عنه أفصحَ تعبيرٍ وأحسنَه، وهذا شأنُ القرآنِ وكلامِ الرَّسُولِ -صلواتُ الله وسلامه عليه- .

والتحريفُ: العُدولُ بالكلامِ عن وَجْهِهِ، وَصَوابِهِ إلىٰ غيرِهِ.

وهو نوعان: تَحْريفُ لَفْظِهِ، وتحريفُ معناهُ، والنَّوعَانِ مأخوذانِ في الأصلِ عن اليهودِ، ودَرَجَ علىٰ آثارهم في ذلك الرافضةُ، فهُمْ أشبهُ بهم من القُذَّةِ بالقُذَّةِ، والجَهْمِيَّةُ فإنهم سَلَكُوا مسالكَ إخوانِهم من اليهودِ، ولَمَّا لَمْ يَتمكَّنُوا مِنْ تَحْريفِ نُصوصِ القرآنِ حرَّفوا معانيَه وفَتَحوا بابَ التأويلِ لكلِّ مُلْحِدٍ، فتأويلُ التحريفِ من جِنْسِ الإلْحَادِ فإنه الميلُ بالنصوصِ عمَّا هي عليه إما بالطعنِ فيها أو بإخراجِها عن حقائقها، وكذلك الإلحادُ في أسماءِ اللهِ تارةً يكونُ

---

(١) هذا: «الفصلُ الخامِسُ: في الفرقِ بينَ تأويلِ التَّحريفِ وتأويلِ التَّفسيرِ، وأنَّ الأولَ ممتنعٌ وقوعه في الخبرِ والطَّلبِ، والثاني يَقَعُ فيهمَا». انظر: «الصَّواعق» (١/ ٢١٥).

بجَحْد معانيها ، وتارةً بإنكارِ المسمَّىٰ بها ، وتارةً بالتَّشْريكِ بينَه وبينَ غيرِهِ فيها ، فالتأويلُ الباطلُ إلحادٌ وتحريفٌ .



فَصلٌ [1]

قال الجَهْمِيُّ : وَرَدَ في القُرْآنِ ذِكْرُ الوَجْهِ ، والأَعْيُنِ ، وَالعَيْنِ الوَاحِدَةِ ، وذكرُ الجَنْبِ ، والسَّاقِ ... إلخ .

قالَ السُّنِّيُّ : قد ادَّعيتَ أَنَّ ظَاهِرَ القُرآنِ الذي هو حُجَّةُ اللهِ علىٰ عِبادِهِ ، وخَيْرُ الكلامِ ، وَأَصْدَقُهُ ، وأفصَحُهُ ، وهو الذي هَدىٰ اللهُ بِهِ عِبادَهُ ، وَجعَلَهُ شِفاءً ، فانْتَهَكْتَ حُرْمَتَهُ وَعَضَهْتَهُ [2] .

فَادَّعَيْتَ أَنَّ ظَاهِرَهُ وَمَدْلُولَهُ إِثْباتُ شَخْصٍ لَهُ وَجْهٌ وفيهِ أَعْيُنٌ ... إلخ .

فادَّعَيْتَ أَنَّ ظاهِرَ ما وَصَفَ اللهُ بِهِ نَفْسَهُ في كِتابِهِ يَدُلُّ علىٰ هذه الصِّفَةِ الشَّنيعَةِ المُسْتَقْبَحَةِ ، فَأَيُّ طَعْنٍ في القُرْآنِ أَعْظَمُ من هذا ، وهل هذا إلَّا من جِنْسِ قولِ الذين جَعَلُوا القرآنَ عِضينَ فَعَضَهُوه

---

(1) هذا الفصلُ الثَّامِنُ : «في بيانِ خَطَئِهم في فهمِهم مِن النُّصوصِ المَعَاني الباطلة ، التي تأوَّلوها لأَجْلِها فجَمَعُوا بين التَّشبيه والتَّعطيلِ» . انظر : «الصَّواعق» (١/ ٢٣٨) ، و«مُختصرها» للموصلي (١/ ٥٢) .

(2) العضهُ : هي البهيتةُ ، وهي الإفكُ والبُهتان ، والقالة القبيحة ، وعضهه : قالَ فيه مالم يكن . انظر : «لسانُ العرب» (١٣/ ٥١٥) .

بالباطلِ ، وقالوا هو سِحْرٌ أو شِعْرٌ أو كَذِبٌ مُفْتَرَىٰ ، بل هذا أقبحُ من وجهٍ ، فإنَّ أولئك أَقَرُّوا بعظمةِ الكلامِ وجَلالَتِهِ ، حتىٰ قال فيه رَأْسُ الكُفْرِ : «والله إنَّ لِكَلامِهِ حلاوةً ، وإنَّ عليه لطَلاوَةً ، وإنَّ أسفَلَه لمُغْدِقٌ ، وإنَّ أَعلَاهُ لجَنَّىٰ ، وإنه ليَعلوا وما يُعْلَىٰ ، وما يُشبهُ كلامَ البشر»[1].

ولم يَدَّعِ أعداءُ الرسولِ الذين جاهَرُوهُ بالمحاربةِ أنَّ ظاهِرَ كلامِهِ أَبْطَلُ الباطلِ ، ولو كان ذلك ظاهرَ القرآنِ ، لكان مِنْ أقربِ الطرقِ لهم إلىٰ الطعنِ فيه ، وهم يُورِدُون ما هو أقلُّ من هذا بكثيرٍ ، كما أَوْرَدُوا عليه المسيح لمَّا قال : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ ﴾ [الأنبياء:٩٨] [2]، فَتَعَلَّقُوا بِظاهِرِ ما لَمْ يَدُلَّ علىٰ ما أَوْرَدَهُ ، وَهُوَ دُخُولُ المَسيحِ فيما عُبِدَ مِنْ دُونِ اللهِ ، إمَّا بِعُمومِ لَفْظِ «ما» ، وإمَّا بِعُمومِ المَعْنىٰ .

---

(١) رواهُ عبدُ الرزاق (٢/ ٣٢٨) ، والطبريُّ (٢٣/ ٤٢٩) في تفسيريهما ، والحاكمُ في «مستدركه» (٢/ ٥٠٦) وصحَّحه عن الوليد بن المغيرة .

(٢) جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : «لمَّا نَزَلَت : ﴿ إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ ﴾ ، فقال المشركون : الملائكةُ ، وعيسىٰ ، وعزيرٌ يُعْبَدونَ مِن دونِ اللهِ ، فقال : لو كان هؤلاءِ الذينَ يُعْبَدونَ آلهةً ما وردوها . قال : فنزلت : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا ٱلْحُسْنَىٰٓ أُوْلَٰٓئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ ﴾ عيسىٰ ، وعزير ، والملائكة» . رواه الطبري (١٦/ ٤١٨) ، والطبراني في «الكبير» (١٢/ ١١٨ رقم ١٢٧٣٩) ، والحاكم (٢/ ٣٨٤) وصحَّحه ، ووافقه الذَّهبي .

وأَوْرَدَ أَهْلُ الكِتابِ علىٰ قَوْلِهِ : ﴿يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ﴾ وَلَيْسَ ظاهِرُ القُرآنِ أَنَّهُ هَارونُ بنُ عِمْرانَ بِوَجْهٍ ، وَكانُوا يَتَعَنَّتونَ فيما يُورِدُونَهُ بمثلِ هذا[1] .

* * *

ونحن نُبيِّنُ أنَّ هذه ليست ظاهرَ القرآنِ من وجوهٍ :

أحدُها : أنَّ اللهَ قال : ﴿ تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤] ، وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا ﴾ [يس:٧١] ، فَدَعْوَىٰ الجَهْمِيِّ أَنَّ ظاهِرَ هذا إِثْباتُ أَعْيُنٍ وأيدٍ كَثيرةٍ فِريةٌ ظاهرةٌ ، فَإِنَّهُ إِنْ دَلَّ علىٰ ذلك دَلَّ علىٰ خَالِقينَ كثيرين ، فَادَّعِ أنَّ ذلك لآلِهَةٍ مُتَعَدِّدَةٍ ، وإلَّا فَدَعواكَ خلافُ الظاهِرِ .

الثَّاني : أنَّ جَعْلَكَ الأَعيُنَ في الوجهِ ليسَ ظاهِرَ القُرْآنِ ، وكأنك أَخذْتَ هذا مِنَ القياسِ علىٰ بني آدَمَ فَشَبَّهْتَ أَوَّلًا ، وَعَطَّلْتَ آخرًا ثانيًا ، ولهَذا قال بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ : «إِنَّ كُلَّ مُعَطِّلٍ مُشَبِّهٌ ، ولا يَسْتَقيمُ لَه التَّعْطِيلُ إِلَّا بَعْدَ التَّشْبِيهِ» .

الثَّالِثُ : أن يُقالَ أينَ في ظاهِرِ القُرْآنِ إِثْبَاتُ سَاقٍ واحِدٍ ، وَجَنْبٍ وَاحِدٍ ؟ فَإِنَّهُ سُبحانَهُ قال : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم:٤٢] ، وقال : ﴿ أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَـٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر:٥٦] ،

---

(١) عن المغيرة بن شعبة ﷺ قال : لمَّا قَدِمتُ نجرانَ سألوني فقالوا : إنكم تقرؤون : ﴿ يَـٰٓأُخْتَ هَـٰرُونَ ﴾ [مريم:٢٨] وموسىٰ قبلَ عيسىٰ بكذا وكذا ، فلمَّا قَدِمْتُ علىٰ رسولِ اللهِ ﷺ سألتُهُ عن ذلك فقال : «إنَّهم كانوا يُسَمُّونَ بأنبيائِهم والصالِحينَ قَبْلَهم» . رواه مُسلِمٌ (٣/ ١٦٨٥ رقم ٢١٣٥) .

فعلىٰ تَقْديرِ أَنْ يكونَ السَّاقُ وَالجَنْبُ مِنَ الصِّفاتِ فَلَيْسَ في ظاهِرِ القُرآنِ أنَّه واحِدٌ ، فلَوْ دَلَّ علىٰ ما ذَكَرْتَ لَمْ يَدُلَّ علىٰ نَفْي ما زادَ علىٰ ذلك ، لا بِمَنْطوقِهِ ولا بِمَفْهُومِهِ ، حتىٰ القائلينَ بِمَفْهومِ اللَّقَبِ (١) لا يَدُلُّ ذلك عِنْدَهُمْ علىٰ نفْيِ ما عدَا المَذْكُورَ ؛ لأَنَّهُ متىٰ كان لِلتَّخْصيصِ بِالذِّكْرِ سَبَبٌ غَيْرَ الاختِصاصِ بِالحُكْمِ لَمْ يكُنِ المفهومُ مُرادًا بِالاتِّفاقِ ، وليسَ المُرادُ بِالآيتَيْنِ إِثْباتَ الصِّفَةِ حتىٰ يكونَ تَخْصيصُ أَحَدِ الأَمرَيْنِ بِالذِّكْرِ مُرادًا ، بلِ المَقْصُودُ حُكْمٌ آخَرُ ، وهو بيانُ تَفْرِيطِ العَبْدِ في حَقِّ اللهِ ، وبيانُ سُجودِ الخلائقِ إذا كُشِفَ عَنْ ساقٍ ، وهذا حُكْمٌ قَدْ يَخْتَصُّ بِالمَذْكُورِ دُونَ غَيْرِهِ ، فلا يكونُ لَهُ مَفْهُومٌ .

الرَّابِعُ : هَبْ أَنَّهُ سُبحانهُ أَخْبَرَ أَنَّهُ يَكْشِفُ عَنْ ساقٍ واحِدَةٍ هي صِفَةٌ ، فَمِنْ أَيْنَ في ظاهِرِ [القرآنِ] (٢) أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُبحانهُ إِلَّا تِلْكَ الصِّفَةُ الواحِدَةُ ، وَأَنْتَ لَوْ سَمِعْتَ قَائِلًا يَقُولُ : كَشَفْتُ عَنْ عَيْني وَأَبْدَيْتُ عَنْ رُكْبَتي ، هَلْ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ .

الخَامِسُ : أَنَّ المُفْرَدَ المُضَافَ يُرَادُ بِهِ ما هُوَ أَكْثَرُ مِن واحِدٍ ، كقولِه : ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ ﴾ [النحل : ١٨] ، وقولِهِ : ﴿وَصَدَّقَتْ

---

(١) اللَّقَبُ : هو أَحدُ أقسامِ مفهومِ المُخالَفةِ ، وهُوَ تخصيصُ اسمٍ بحُكْمٍ ، كالتَّنصيصِ علىٰ الأعيانِ السِّتةِ في الرِّبا ، فإنه يمنعُ جريانهُ في غيرها . انظر : «شرح الكوكب المنير» لابن النجار (٣/ ٥٠٩) ، و«مذكرة الشنقيطي» (٣٧٣) ، و«معالم أصول الفقه» د. محمد الجيزاني (٤٦١) .

(٢) ما بين المعقوفتين من «مختصر الموصلي» (١/ ٥٧) .

﴿بِكَلِمَٰتِ رَبِّهَا وَكِتَابِهِ﴾[1] [التحريم:١٢]، وقوله: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾ [البقرة:١٨٧]، فَلَوْ كان الجَنْبُ والسَّاقُ صِفةً لكان بِمَنْزِلَةِ قَولِه: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ [آل عمران:٢٦]، و ﴿بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾ [الملك:١]، و﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾ [طه:٣٩].

السَّادِسُ: أَنْ يُقال: مِنْ أَينَ في ظاهِرِ القرآنِ إِثباتُ جَنْبٍ واحِدٍ هو صِفَةٌ لله؟ ومعلومٌ أَنَّ هذا لا يُثْبِتُهُ أَحَدٌ مِنْ بني آدَمَ، قال عثمانُ الدَّارِمِيُّ: «إِنَّما تَفْسيرُها عِنْدَهُمْ: تَحَسُّرُ الكُفَّارِ علىٰ ما فَرَّطُوا في الإِيمانِ والفضائِلِ التي تَدْعُو إِلىٰ ذاتِ اللهِ واختاروا عليها الكُفْرَ والسُّخْرِيَةَ بأولياءِ اللهِ، فَسَمَّاهُم السَّاخِرِينَ، فهذا تفسيرُ الجَنْبِ عِنْدَهُمْ، فَمَنْ أَنْبَأَكَ أَنَّهُمْ قَالُوا: جَنْبٌ مِنَ الجُنُوبِ؟ فَإِنَّهُ لا يَجْهَلُ هذا المعنىٰ كثيرٌ مِنْ عوامِّ المُسْلِمِينَ فَضْلًا عَنْ عُلَمائِهِمْ»[2].

وتوجيهُ ذلك أنَّ الله قال: ﴿أَن تَقُولَ نَفْسٌ يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِى جَنبِ ٱللَّهِ﴾ إلىٰ قوله: ﴿وَكُنتَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [الزمر: ٥٦-٥٩]، فهذا إِخْبارٌ عَمَّا تقولُهُ هذه النفوسُ الموصوفةُ بما وُصِفَتْ به، وعامَّةُ

---

(١) كذا بالأصل، و«الصَّواعق» (٢/ ٢٤٦)، وهي قراءةُ ابنُ كثيرٍ، وابن عامر، وحمزة، والكسائي علىٰ الإفراد، وبها يظهر الاستدلال.
والقراءة الثانية: وهي قراءة حفص وجماعة: ﴿وَكُتُبِهِۦ﴾ علىٰ الجمع.
انظر: «كتاب السبعة في القراءات» لابن مجاهد (٦٤١)، و«جامع البيان» لأبي عمرو الداني (٤/ ١٦٤٦).

(٢) «الرد علىٰ بشر المريسي» تأليفه (٢/ ٨٠٧).

هذه النُّفُوسِ لا تعلمُ أنَّ للهِ جَنْبًا ولا تُقِرُّ بذلك ، كما هو الموجودُ منها في الدنيا ، فكيف يكونُ ظاهِرُ القرآنِ أن اللهَ أخْبَرَ عنهم بذلك ، وقد قال عنهم : ﴿ يَحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ ﴾ [الزمر:٥٦] ، والتفريطُ فعلٌ أو تَرْكُ فِعْلٍ ، وهذا لا يكونُ قائمًا بذاتِ اللهِ ، بَلْ يكونُ مُنْفَصِلًا منهُ وهذا معلومٌ بالحِسِّ والمُشاهدةِ .

السَّابِعُ : أن يُقال هَبْ أَنَّه دَلَّ علىٰ إثباتِ صِفَةٍ ، فمن أين يَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ جَنْبٌ واحِدٌ ؟ وَمَعْلُومٌ أَنَّ إطلاقَ مِثْلِ هذا لا يَدُلُّ علىٰ أَنَّهُ شِقٌّ واحِدٌ ، كقوله ﷺ : «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فعلىٰ جَنْبٍ»[1] ، فَإِنْ قيلَ: المُرادُ علىٰ جَنْبٍ مِنْ جَنْبَيْكَ ، قيل : فَقَدْ عُلِمَ أَنَّ ذِكْرَ الجَنْبِ مُفْرَدًا لا يَنْفي أَنْ يكونَ مَعَهُ غيرُه ، ولا يَدُلُّ ظاهِرُ اللفْظِ علىٰ ذلك بوجهٍ . وَنَظيرُ هذا اللَّفْظِ «القَدَمُ» إذا ذُكِرَ مُفْرَدًا ، كما في الصحيحِ : «**يَضَعُ رَبُّ العِزَّةِ عليها قَدَمَهُ**»[2] ، وفي الحديثِ : «**أنا العاقِبُ الذي يُحْشَرُ النَّاس علىٰ قَدَمي**»[3] .

الثَّامِن : مِنْ أَيْنَ في ظاهِرِ القرآنِ أَنَّ للهِ ساقًا ، وليسَ مَعَكَ إِلَّا قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم:٤٢] ، والصَّحابةُ

---

(١) رواهُ البُخاريُّ (٢/ ٤٨ رقم ١١١٧) من حديث عمران بن الحصين رضي الله عنه .

(٢) رواهُ البُخاريُّ (٦/ ١٣٨ رقم ٤٨٤٩) ، ومُسلم (٤/ ٢١٨٦ رقم ٢٨٤٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٣) رواهُ البُخاريُّ (٦/ ١٥١ رقم ٤٨٩٦) ، ومُسلم (٤/ ١٨٢٨ رقم ٢٣٥٤) من حديث جُبَيْرِ بن مطعم رضي الله عنه .

مُتَنازِعُونَ في تَفْسيرِ الآيةِ : هل المُرادُ بِه الكَشْفُ عن الشِّدةِ أو أن الربَّ تعالىٰ يكشِفُ عن ساقِهِ ؟ ولا يُحفَظُ عن الصحابةِ والتابعين نزاعٌ فيما يُذكَرُ أنه من الصفات أمْ لا في غيرِ هذا المَوْضِعِ ، وليس في ظاهِرِ القرآنِ ما يَدُلُّ علىٰ أن ذلك صِفَةٌ للهِ لأنه سبحانَهُ لم يُضِف الساقَ إليه ، وإنما ذَكَرَهُ مُجَرَّدًا عن الإضافةِ مُنَكَّرًا ، والذين أثبَتوا ذلك صِفَةً لم يأخذوا ذلك مِن ظاهِرِ القرآنِ ، وإنَّما أثبَتوه بحديثِ أبي سعيد المتَّفق علىٰ صحته ، وفيه : «فَيَكْشِفُ الرَّبُّ عَنْ ساقِهِ فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا»[1] .

قالوا : ومَنْ حَمَلَ الآيةَ علىٰ ذلك ؟

قال : قوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ ﴾ [القلم:٤٢] ، مُطابِقٌ ﴿ وَيُدْعَوْنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ ﴾ [القلم:٤٢] ، مُطابِقٌ لقولِهِ ﷺ : «فَيَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ فَيَخِرُّونَ لَهُ سُجَّدًا» ، وتنكيرُه للتَّعظيمِ والتَّفخيمِ كأنه قال : «يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ عظيمة» جلَّت عَظَمَتُها وتعالىٰ شَأْنُهَا أن يكونَ لهَا نظيرٌ أو شَبِيهٌ .

قالوا : وحَمْلُ الآيةِ علىٰ الشِّدَّةِ لا يَصِحُّ بِوَجْهٍ ، فإنَّ لُغَةَ القَوْمِ في مِثْلِ ذلك أن يُقالَ : «كُشِفَت الشِّدَّةُ» لا «كُشِفَ عنها» كما قال تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ ٱلْعَذَابَ ﴾ [الزخرف:٥٠] .

---

(١) رواه البخاريُّ (٩/ ١٢٩ رقم ٧٤٣٩) ، ومُسلم (١/ ١٦٧ رقم ١٨٣) من حديثِ أبي سعيدٍ الخدري رضي الله عنه .

وأيضًا فهناك تحدثُ الشِّدَّةُ وتَشتَدُّ لا تُزَالُ ، وإنما تُزَالُ بدُخُولِ الجنَّةِ ، وهناك لا يُدْعَوْنَ إلىٰ السُّجود ، وإنما يُدْعَوْنَ إليه أَشَدَّ ما كانت الشِّدَّةُ .

التَّاسِعُ : أنَّ دعوىٰ الجَهْمِيِّ أنَّ ظاهرَ القرآنِ يَدُلُّ علىٰ أنَّ للهِ سُبحانهُ أيديًا كثيرةً علىٰ جَنْبٍ وَاحِدٍ ، وأَعْيُنًا كثيرة علىٰ وجهٍ [واحدٍ] [1] عَضْهٌ للقرآنِ ، وتَنَقُّصٌ له وذَمٌّ ، ولا يَدُلُّ ظاهرُ القرآنِ ولا باطنُه علىٰ ذلك بوجْهٍ ما ، ولا فَهِمَه مَنْ لَهُ عَقْلٌ ، واللهُ سُبحانَهُ قال : ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر:١٤] ، وقال : ﴿ وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ﴾ [طه:٣٩] ، فَذِكْرُ العَيْنِ المُفْرَدَةِ مُضافَةً إلىٰ الضميرِ المفردِ ، والأعينِ مجموعةً مُضافَةً إلىٰ ضميرِ الجَمْعِ ، وَذِكْرُ العَيْنِ مفردةً لا يَدُلُّ علىٰ أنها عينٌ واحدةٌ ، ليس إلَّا كما يقولُ القائلُ : «أفْعَلُ هذا علىٰ عَيْني» ، و«أجيئُك علىٰ عَيْني» ، و«أحمِلُهُ علىٰ عيني» .

وأما إذا أُضِيفَت العَيْنُ إلىٰ اسْمِ الجَمْعِ ظاهرًا أو مُضْمَرًا فالأحْسَنُ جَمْعُهَا مُشَاكَلَةً لِلَّفْظِ ، كقولِه : ﴿ وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [هود: ٣٧] ، وهذا نَظيرُ المُشَاكَلَةِ في لَفْظِ اليَدِ المُضافَةِ إلىٰ المُفْرَدِ كقولِه : ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك:١] .

فإذا أُضِيفَتْ إلىٰ ضميرِ جَمْعٍ جُمِعَتْ كقوله : ﴿ مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يسٓ:٧١] .

---

(١) ما بين المعقُوفتين من «الصَّواعق» (١/ ٢٥٤) .

وكذلك إضافةُ اليدِ والعَيْنِ إلىٰ اسمِ الجَمْعِ الظَّاهِرِ كقوله : ﴿ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ ﴾ [الروم:٤١] ، وقوله : ﴿ فَأْتُواْ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ ﴾ [الأنبياء:٦١] .

العاشِرُ : إنك أَيُّها الجَهْمِيُّ في فهمِكَ عن اللهِ قَدْ ضاهَيْتَ النَّصارىٰ الذين احْتَجُّوا علىٰ تَثْلِيثِهِم بِظاهِرِ قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ [قٓ:٤٣] وأمثالِهِ ، وفي هؤلاء أَنْزَلَ اللهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران:٧] ، **وهذا الفهمُ الفاسدُ إنما أتىٰ مِنْ قِبَلِ عُجْمِ القلوبِ والألْسُنِ ، فَهُمْ الذين أفْسَدُوا الدِّينَ** ، وإلَّا فَلُغَةُ العَرَبِ مُتَنَوِّعَةٌ في إِفْرَادِ المُضافِ وَتَثْنِيَتِهِ وَجَمْعِهِ بِحَسْبِ أَحوالِ المُضافِ إليه ، فإن أَضافُوا الواحِدَ المُتَّصِلَ إلىٰ مُفْرَدٍ أَفْرَدُوهُ ، وإنْ أَضافُوه إلىٰ اسْمِ جَمْعٍ ظاهِرٍ أو مُضْمَرٍ جَمَعُوه . وإن أَضافُوه إلىٰ اسمٍ مُثَنَّىٰ فالأفْصَحُ من لُغَتِهِم جَمْعُهُ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ [التحريم : ٤] . وإنما هما قَلْبانِ لا غيرَ .

وقوله : ﴿ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا ﴾ [المائدة:٣٨] ، وتقولُ العَرَبُ : «اضْرِبْ أَعْناقَهُما» ، و«اقطعْ ألسنَتَهُما» ، وهذا أَفْصَحُ استِعْمالِهِمْ .

وتارَةً يُفْرِدُونَ المُضَافَ فَيقولونَ : «لِسانُهُما وَقَلْبُهُما وظَهْرُهُما» .

وتارَةً يُثَنُّونَه كقولِهِ : «ظَهْرَاهُما مِثْلُ ظُهورِ التُّرْسَيْنِ» ، والقُرْآنُ

إِنَّما نَزَلَ بِلُغَةِ العَرَبِ لا بِلُغَةِ العَجَمِ وَالطَّماطِمِ وَالأَنْبَاطِ [1].

وإذا كان مِنْ لُغَتِهِمْ وَضْعُ الجَمْعِ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ لِئَلَّا يَجْمَعُوا في لَفْظٍ وَاحِدٍ بَيْنَ تَثْنِيَتَيْنِ ولا لَبْسَ هناك ، فَلَأَنْ يُوضَعَ الجَمْعُ مَوْضِعَ التَّثْنِيَةِ فِيما إذا كان المُضافُ إليه مجموعًا أولىٰ بالجواز ، يَدُلُّ عليه أَنَّكَ لا تكادُ تَجِدُ في كلامِهِم «عَيْنَيْنا» و«يَدَيْنا» [2] وَنَحْوَ ذلك ، ولا يَلْتَبِسُ علىٰ السَّامعِ قَوْلُ المُتَكَلِّمِ : «نراكَ بِأَعْيُنِنا وَنَأْخُذُ بِأَيْدِينا»، ونَحْوِ ذلك [3].

وقد نَطَقَت السُّنَّة بإضافةِ العينِ إليه مُثَنَّاةً كما قال عطاءُ عن أبي هريرةَ عن النبيِّ ﷺ : «إِنَّ العَبْدَ إذا قامَ في الصَّلاةِ قامَ بَيْنَ عَيْنَي الرَّحمنِ ، فإذا التَفَتَ قال لَهُ رَبُّهُ : إلىٰ مَنْ تَلْتَفِتُ ، إلىٰ خَيْرٍ لَكَ مِنِّي» [4].

---

(١) «الطَّماطِم» : الأعاجم ، و«الأنباط» : أخلاط الناس من غير العرب ، وكانوا ينزلون سواد العراق . انظر : «تاج العروس» (٢٠/ ١٣١) ، (٣٣/ ٢٨) .

(٢) في الأصل كأنها : «ويدنا» وكذا في بعض نسخ «مختصر الموصلي» (١/ ٧٣) ، والمبثت من «الصواعق» (١/ ٢٦٥) ، و«المختصر» .

(٣) الفقرة القادمة متقدمة في «الصواعق» (١/ ٢٥٦) وأخَّرها المُختصر إلىٰ هنا وهذا يدل علىٰ أنه اختصارٌ وإتقانٌ بربط الكلام بعضه ببعض .

(٤) رواه العقيلي في «الضُّعفاء» (١/ ٨٣) ، والبزار (١٦/ ٢٠٠ رقم ٩٣٣٢) ، والمروزي في «تعظيم قَدْر الصَّلاة» (١/ ١٨٠ رقم ١٢٨) والحديث فيه : إبراهيم بن يزيد الخوزي «متروك الحديث» كما في «التَّقريب» (١١٨ رقم ٢٧٤) ، والحديث ضعَّفه الهيثمي في «المجمع» (٢/ ٨٠) ، والألباني في «الضَّعيفة» (٣/ ٩٣ رقم ١٠٢٤) .

الوَجْه الحادي عَشَر : إن القرآنَ جاءَ في اليدِ على ثلاثَةِ أنْواعٍ : مُفْرَدًا وَمُثنًّى ومَجْمُوعًا ، فالمُفْرَدُ كَقَوْلِهِ : ﴿ بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ ﴾ [الملك:١] ، والمُثنَّى كقوله : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص:٧٥] ، والمجموع كقوله : ﴿ عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ [يس:٧١] ، فَحَيْثُ ذَكَرَ اليَدَ مُثنَّاةً أضافَ الفِعْلَ إلى نَفْسِهِ بِضَميرِ الإفرادِ ، وَعَدَّى [الفِعْلَ] [1] بِالباءِ إليهما فقال : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ .

وحيثُ ذَكَرَها مَجْمُوعَةً أَضافَ العَمَلَ إليها ، وَلَمْ يُعَدِّ الفِعْلَ بِالباءِ ، فهذِهِ ثَلاثَةُ [2] فُرُوقٍ ، فلا يَحْتَمِلُ ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ مِنَ المَجازِ ما يَحْتَمِلُه : ﴿ عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ ، فإنَّ كُلَّ أَحَدٍ يَفهَمُ من قولِهِ : ﴿ عَمِلَتْ أَيْدِينَآ ﴾ ما يَفهَمُ من قوله : «عَمِلْنا وخَلَقْنا» كما يَفْهَمُ ذلك مِنْ قولِهِ : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورى:٣٠] .

وأمَّا قَوْلُهُ : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ فَلَوْ كان المُرادُ مُجَرَّدَ الفِعْلِ لَمْ يَكُنْ لِذِكْرِ اليَدِ بَعْدَ نِسْبَةِ الفِعْلِ إلى الفاعِلِ مَعنًى ، فَكَيْفَ وَقَدْ دَخَلَتْ عليها الباءُ ؟ فكيف إذا ثُنِّيَتْ ؟

وَسِرُّ الفَرْقِ : أَنَّ الفِعْلَ قَدْ يُضافُ إلى يَدِ ذي اليَدِ والمُرادُ الإضافَةُ إليهِ كقولِه : ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ [الحج: ١٠] .

---

(١) ما بين المعقوفتَيْن من «الصَّواعق» (١/ ٢٦٨) ، و«ومُختصرها» (١/ ٧٤) .

(٢) في الأصل : «ثلاث» وما أثبتناه أصوب .

وأَمَّا إذا أُضيفَ إليهِ الفِعْلُ ، ثُمَّ عُدِّيَ بالباءِ إلىٰ يَدِهِ مُفْرَدَةً أَوْ مُثَنَّاةً فهو مِمَّا باشَرَتْهُ يدُه .

* * *

ومَنْ نَظَرَ في التأويلاتِ المخالِفَةِ لِحَقائِقِ النصوصِ رأىٰ مِنْ ذلك ما يُضْحِكُ عجبًا ويُبْكي حُزْنًا ، ويُثيرُ حَمِيَّةً للنصوصِ وغَضَبًا ، فتَحَيَّزَتْ كلُّ طائفةٍ إلىٰ طاغوتِها ، وتَصادَمَتْ تَصادُمَ النصارىٰ في ناسُوتِها ولاهُوتِها ، ثم تَمالأَ الكلُّ علىٰ غَزْوِ جُنْدِ الرحمنِ ومُعاداةِ حِزْبِ السُّنَّةِ وَالقُرْآن : ﴿ وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُواْ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا ﴾ [الأحزاب:٢٢][(١)] .

* * *

والذين يُقِرُّونَ بِرِسالَةِ النبيِّ ﷺ وفيهم نَوْعُ إيمانٍ به ، منهم مَنْ يجعلُ له شريكًا في الطاعةِ كما كان المنافقون يُطيعون ابنَ أُبَيٍّ ، وكان كثيرٌ مِمَّنْ في قَلْبِهِ نَوْعُ مَرَضٍ -وإن لم يكن مُنافقًا خالصًا- يُطيعُه في كثيرٍ من الأمور ويَقْبَلُ منه كما قال تعالىٰ : ﴿ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ ﴾ [التوبة:٤٧] ، والمعنىٰ علىٰ أصحِّ القولين : وفيكم مُستجيبونَ لهم ، سامِعون منهم ، كما قال تعالىٰ : ﴿ سَمَّٰعُونَ لِلْكَذِبِ ﴾ [المائدة:٤٢] ، أي : قابلونَ لهُ ، ومَنْ حَمَلَ الآيةَ علىٰ العُيُونِ والجواسيسِ فقولُه ضعيفٌ لوجوهٍ كثيرةٍ .

---

(١) هذا من : «الفصل العاشر : في أنَّ التأويل شرٌّ من التعطيل فإنه يتضمَّن التشبيه والتعطيلَ والتَّلاعب بالنُّصوصِ وإساءةِ الظَّنِّ بها» . «الصَّواعق» (١/ ٢٩٨) .

وكما كان أصحابُ مُسَيْلِمَةَ يدَّعونَ في مُسَيلِمَةَ أنه شريكُه في الطاعةِ ، وكان ابنُ أُبيٍّ يقدِّمُ سياستَه ورأيَهُ علىٰ ما جاءَ به أحيانًا ، ويَغضَبُ له قومُه ، وكذلك رئيسُ الخوارجِ -السَّجَّادُ العَبَّادُ- قدَّم عقلَه ورأيَه علىٰ ما جاء به في قِسمَةِ المال ، فمن قَرَنَ بالرسالةِ رئاسةً أو سياسةً يجعلُ طاعتَها كطاعةِ الرسالةِ ففيهم شَبَهٌ مِنْ أَتْباعِ ابنِ أُبيٍّ ، ومَن اعترضَ علىٰ الكِتابِ وَالسُّنَّةِ بِنَوْعِ تأويلٍ مِنْ قياسٍ أو ذَوْقٍ أو عَقْلٍ أو حالٍ ففيه شَبَهٌ مِن الخَوارِجِ ، ومَنْ نَصَبَ طَاغُوتًا دُونَ اللهِ ورسولِهِ ففيه شَبَهٌ مِنْ أتباعِ مُسَيْلِمَةَ ، وهؤلاء كلُّهم قد أَعْقَبَهُم هذا الصنيعُ نِفاقًا في قلوبِهِم إلىٰ يومِ يلقَوْن ربَّهم ، واللهُ الموعد [١] .



(١) انظر : «الصَّواعِق» (١/ ٣٠٥-٣٠٨) .

فصلٌ [1]

أنزل الله سُبْحَانَهُ الكتابَ شفاءً لما في الصُّدورِ ، وهُدًى ورحمةً للمؤمنين ، ولهذا لا تجدُ كلامًا أحسنَ تفسيرًا ولا أتمَّ بَيَانًا من كلامِ اللهِ سُبْحَانَهُ ، ولهذا سَمَّاه بيانًا ، وأَخْبَرَ أنه يَسَّره للذكر ، وتيسيره للذِّكْرِ يَتضمَّنُ أَنواعًا من التيسيرِ :

أحدُها : تيسيرُ أَلفاظِهِ للحِفْظِ.

الثَّاني : تيسيرُ معانيه للفَهْمِ.

الثَّالِثُ : تيسير أوامره ونواهيه للامتثال.

ومعلوم أنه لو كان بألفاظٍ لا يفهمُها المُخَاطَبُ لم يكن مُيَسَّرًا له ، وخِطَابُ الرَّجُلِ بِما لَا يَفْهَمُهُ إِلَّا بِتَرْجَمَةٍ أَيْسَرُ عَلَيْهِ مِنْ خِطَابِهِ بِما كُلِّفَ أَنْ يَفْهَمَ مِنْهُ خِلَافَ مَوْضُوعِهِ وحقيقتِه بكثيرٍ .

* * *

(١) مختصرٌ مِنَ : «الفصل الثَّالثِ عشر : في بيانِ أنَّ تيسيرَ القرآنِ للذِّكر يُنافي حمْله علىٰ التأويل المخالف لحقيقته وظاهِرِهِ» . انظر : «الصَّواعق» (١/ ٣٣١-٣٣٢، ٣٣٥) .

وقد قيل إن طَرْدَ إبْلِيسَ وَلَعْنَه ، إنما هو بسببِ التأويلِ فإنه قال : ﴿ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ ﴾ [الأعراف:١٢] ، وهذا دليلٌ قد حُذِفَتْ إحدىٰ مُقَدِّمَتَيْهِ وهي أن الفاضلَ لا يخضعُ لِلْمَفْضُولِ وطَوَىٰ ذكرَ هَذِهِ كَأَنَّهَا مُقَرَّرَةٌ معلومةٌ ، وقَرَّرَ الأَوْلَىٰ بقوله : ﴿ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ﴾ [الأعراف:١٢] ، فكان نَتيجَةَ المُقَدِّمَتَيْنِ امْتِناعُهُ مِنَ السُّجودِ ، وَظَنَّ أَنَّ هذهِ الشُّبْهَةَ العَقْلِيَّةَ تَنْفَعُهُ ، فَجَرَىٰ عليهِ ما جرىٰ ، وصارَ إمامًا لِكُلِّ مَنْ عارَضَ نُصوصَ الوَحي بِتَأْويلِهِ الباطِلِ إلىٰ يومِ القِيامَةِ .

ولا إلهَ إلَّا اللهُ ، كَمْ لِهذا الإمامِ اللَّعينِ مِنْ أَتْباعٍ ، وإذا تَأَمَّلْتَ عامَّةَ شُبَهِ المُتَأَوِّلينَ رأَيتَها مِنْ جِنْسِ شُبْهَتِهِ ، والقائِلُ: «إذا تعارَضَ العَقْلُ والنَّقْلُ قَدَّمْنَا العَقْلَ» ، مِنْ ههنا اشتَقَّ هذه القاعِدَةَ .

وعَرَضَتْ لِعَدُوِّ اللهِ هذه الشُّبْهَةُ مِنْ ناحيةِ كِبْرِهِ الذي مَنَعَهُ مِنَ الانقيادِ المَحْضِ لِنُصوصِ الوَحْيِ ، وهكذا تجدُ كلَّ مُجادِلٍ في نُصوصِ الوَحْيِ بالباطِلِ ، إنَّما يَحْمِلُهُ علىٰ ذلك كِبْرٌ في صَدْرِهِ ما هُوَ بِبَالِغِهِ ، قال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُجَٰدِلُونَ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَٰنٍ أَتَىٰهُمْ إِن فِى صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَٰلِغِيهِ ﴾ [غافر:٥٦] الآيةَ .

وكذلك خُرُوجُ آدَمَ مِنَ الجَنَّةِ إنَّما كان بِسببِ التَّأْوِيلِ ، وإلَّا فَهُوَ ﷺ لَمْ يَقْصِدْ بِالأَكْلِ مَعْصِيَةَ الرَّبِّ ، ثُمَّ اختَلَفَ النَّاسُ في وَجْهِ تَأْوِيلِهِ ، فقالَتْ طائِفَةٌ : تَأَوَّلَ بِحَمْلِهِ النَّهْيَ المُطْلَقَ علىٰ الشَّجَرَةِ المُعَيَّنَةِ ،

وَغَرَّهُ عَدُوُّ اللهِ بِأَنَّ جِنْسَ تِلْكَ الشَّجَرَةِ هي شَجَرَةُ الخُلْدِ ، وفي هذا نَظَرٌ ظَاهِرٌ ، فَإِنَّ اللهَ سُبحانَهُ أَخْبَرَ أَنَّ إبليسَ قال لَهُ : ﴿ مَا نَهَىٰكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةِ إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ ٱلْخَٰلِدِينَ ﴾ [الأعراف:٢٠] ، فَذَكَرَ لَهُما عَدُوُّ اللهِ الشَّجَرَةَ التي نُهِيا عنها ، إِمَّا بِعَيْنِها أَو بِجِنسِها .

وقالَت أُخرىٰ : تَأَوَّلَ أَنَّ النَّهْيَ نَهْيُ تَنْزِيهٍ ، وهذا باطلٌ قَطْعًا من وُجُوهٍ كثيرةٍ ، يكفي منها قولُه : ﴿ فَتَكُونَا مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [البقرة : ٣٥] .

وأيضًا فحيث نَهىٰ عن فعل الشيء بقُرْبانِهِ ، لم يكُنْ إلَّا للتحريمِ كقوله : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾ [البقرة:٢٢٢] .

وقالَتْ طائِفَةٌ : تَأْوِيلُهُ أَنَّ النَّهْيَ عن أَكْلِهِما معًا ، وهو كما تَرىٰ في البُطْلانِ والفَسادِ ، أفَتَرىٰ أحدًا فهم عن اللهِ مِنْ قولِه : ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ مَالَ ٱلْيَتِيمِ ﴾ [الأنعام:١٥٢] ، ونظائرِهِ ، أي : إنما نهيتُكُم عن اجتماعِكم علىٰ ذلك ؟

والصَّوابُ في ذلك أن يُقالَ : إنَّ آدمَ -صلواتُ اللهِ وسلامُه عليه- لَمَّا قاسَمَهُ عَدُوُّ اللهِ أَنَّهُ ناصِحٌ ، وأَخْرَجَ الكَلامَ علىٰ أَنْواعٍ مِنَ التَّأكيدِ :

أحدها : القَسَمُ .

الثَّانـي : الإِتْيَانُ بِجُمْلَةٍ اسمِيَّةٍ لا فِعْلِيَّةٍ .

الثَّالِثُ : تَصْدِيرُها بِأَداةِ التَّأْكِيدِ .

الرَّابعُ : الإتيانُ بِلامِ التَّأكيد في الخَبَرِ .

الخامِسُ : الإتيانُ بِهِ اسمَ فاعِلٍ لا فِعْلًا دالًّا علىٰ الحَدَثِ .

السَّادِسُ : تَقْديمُ المَعْمُولِ علىٰ العاملِ فيه .

ولم يكن آدمُ يظنُّ أن أحَدًا يُقْسِمُ باللهِ كاذبًا ، فَغَرَّه عَدُوُّ اللهِ فظنَّ آدمُ صِدقَه ، وأنه إنْ أكَلَ منها لم يخرجْ من الجنةِ ، ورأىٰ أن الأكل وإن كان فيه مَفْسَدَةٌ ، فمَصلحةُ الخُلودِ أرجَحُ ، ولعلَّه يتأتَّىٰ له استدراكُ مَفْسَدَةِ النَّهي في أثناءِ ذلك ، إما باعتذارٍ ، وإما بتوبةٍ وإمَّا بغير ذلك ، كما تَجِدُ هذا التأويلَ قائمًا في نفسِ كُلِّ مَن يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخِرِ إيمانًا لا شكَّ فيه إذا أقْدَمَ علىٰ المعصيةِ . فَوازِنْ بين هذا وبين تأويلاتِ المُحرِّفين [1] .

* * *

---

(١) انظر ما تقدَّمَ في : «الصَّواعق» (١/ ٣٧٠-٣٧٥) ، و«مختصرها» (١/ ١٢٥-١٢٩).

فَصْلٌ [1]

والكلامُ الذي هُوَ عُرْضَةُ التَّأْوِيلِ أَنْ يكونَ لَهُ عِدَّةُ مَعانٍ ، وَلَيْس مَعَهُ ما يُبَيِّنُ مُرادَ المُتَكَلِّمِ ، فهذا التَّأْويلُ فيهِ مجالٌ ، وليس في كلامِ اللهِ وَرَسُولِهِ مِن هذا النَّوْعِ شَيْءٌ مِنَ الجُمَلِ المُرَكَّبَةِ ، وَإِنْ وَقَعَ في الحُرُوفِ المُفْتَتَحِ بِها السُّوَرُ ، بَلْ إِذا تَأَمَّلَ مَنْ بَصَّرَهُ اللهُ طَرِيقَةَ القُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَجَدَها مُتَضَمِّنَةً لِرَفْعِ [2] ما يُوهِمُهُ الكَلامُ مِنْ خِلافِ ظاهِرِهِ ، وهذا مَوْضِعٌ لَطِيفٌ جِدًّا في فَهْمِ القُرْآنِ نُشيرُ إِلىٰ بَعْضِهِ .

فَمِنْ ذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤] ، رَفَعَ سُبحانَهُ تَوَهُّمَ المَجازِ بِالمَصْدَرِ المُؤَكِّدِ .

ومِنْ ذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا ﴾ [المجادلة:١] الآيةَ ، فلا يَشُكُّ صَحيحُ الفَهْمِ أَلبَتَّةَ في هذا أَنَّهُ نصٌّ صَريحٌ في إِثْباتِ صِفَةِ السَّمْعِ لِلرَّبِّ لا يحتملُ التأويلَ .

ومِن ذلك قولُهُ : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَا نُكَلِّفُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَآ ﴾ الآيةَ [الأعراف:٤٢] ، فَرُفِعَ تَوَهُّمُ السَّامِعِ أَنَّ المُكَلَّفَ

---

(١) انظر : «الصَّواعق» (١/ ٣٨٩-٣٩٥) ، و«مختصرها» (١/ ١٣٥-١٤١) .

(٢) في «مختصر الصَّواعق» للموصلي (١/ ٣٨٩) : «الدفع» !

بِهِ عَمَلُ جميعِ الصَّالِحاتِ المَقْدُورَةِ والمَعْجُوزِ عنها كما يُجَوِّزُهُ أَصحابُ تَكْليفِ ما لا يُطاقُ ، رُفِعَ هذا بِجُمْلَةٍ اعْتُرِضَ بِها بَيْنَ المُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ ، وَنَظِيرُهُ : ﴿ وَأَوْفُوا۟ ٱلْكَيْلَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [الأنعام:١٥٢] ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ فَقَـٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا تُكَلَّفُ إِلَّا نَفْسَكَ ۚ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [النساء:٨٤] ، فَلَمَّا أَمَرَهُ بالقِتالِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ لا يُكَلَّفُ بِغَيْرِهِ ثُمَّ أَتْبَعَهُ ﴿ وَحَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ لئلَّا يتوهَّمَ سامعٌ أنه يُهْمِلُهم .

ومن ذلك قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وأَتْبَعْنَاهُم ذُرِّيَّاتِهم بِإِيمَـٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّاتِهم ﴾ [1] الآيَةَ [الطور:٢١] .

فَتَأَمَّلْ كَمْ في هذا الكلامِ مِنْ رَفْعِ إِيهامٍ وإِزالةِ ما عَسىٰ أن يَعرِضَ للمخاطَبِ ، فمِنْها قَوْلُهُ : ﴿ وأَتْبَعْنَاهُم ذُرِّيَّاتِهم بِإِيمَـٰنٍ ﴾ ؛ لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الاتِّباعَ في كَسْبٍ [2] أَوْ تَرْبِيَةٍ أَوْ حُرِّيَّةٍ أَوْ رِقٍّ أَوْ غَيْرِ ذلك .

ومِنها : قَوْلُهُ تعالىٰ : ﴿ يَـٰنِسَآءَ ٱلنَّبِىِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ ﴾ [الأحزاب:٣٢] الآية ، فَلَمَّا أَمَرَهُنَّ بِالتَّقْوَىٰ التي من شَأْنِها التَّواضُعُ

---

(١) كذا بالأصل ، و«الصَّواعق» (١/ ٣٩١) ، و«مختصرها» (١/ ١٣٩) ، وهي قراءة قَرَأَ بها ابن عامر وأبو عمرو .
وقرأ حفص والباقون : ﴿ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم ﴾ بالإفراد في الموضعين .
انظر : «السَّبعة في القِرَاءات» لابن مجاهد (٦١٢) ، و«التيسير في القراءات السَّبع» للدَّاني (١٦٥) .

(٢) في «الصَّواعق» (١/ ٣٩٢) ، و«مُختصرها» (١/ ١٣٩) : «نسب» . ولعل ما أثبته الإمام أصوب .

وَلِينُ الكلامِ نَهاهُنَّ عَنِ الخُضُوعِ بِالقولِ ثُمَّ أَمَرَهُنَّ بعدَ ذلك بِالقَوْلِ المَعروفِ رَفعًا لِتَوَهُّمِ الإِذْنِ في الكلامِ المُنْكَرِ .

ومِنْ ذلك قولُهُ : ﴿ وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ [البقرة:١٨٧] ، فَرُفِعَ تَوَهُّمُ وَهْمِ [1] الخَيْطَيْنِ بِقَوْلِهِ : ﴿ مِنَ ٱلْفَجْرِ ﴾ .

ومِنْ ذلك قولُهُ : ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴾ [التكوير:٢٨] ، فأثبَتَ لهم مَشِيئَةً فَلَعَلَّ مُتَوَهِّمًا يَتَوَهَّمُ استِقْلالَهُ بها فَأَزالَ سُبحانَهُ ذلك بِقولِهِ : ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [التكوير:٢٩] ، ثم لَعَلَّ متوهمًا يَتَوَهَّمُ أنه يشاءُ الشيءَ بلا حكمةٍ ولا عِلم بمواقِعِ مشيئتِهِ وحيث تَصلُح ، فأزالَ ذلك بقولِه : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ [الإنسان:٣٠] .

ونظيرُ ذلك قولُه تعالىٰ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهُۥ تَذْكِرَةٌ ۝٥٤ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ۝٥٥ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ هُوَ أَهْلُ ٱلتَّقْوَىٰ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴾ [المدثر] .

ومِنْ ذلك قَوْلُهُ : ﴿ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ﴾ ، فلَعَلَّ مُتَوَهِّمًا يتوهَّمُ أنهُ سُبحانَه يَجُوزُ عليه تَركُ الوَفاءِ بِمَا وَعَدَ به فأَزالَ ذلك بقولِه : ﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:١١١] .

---

(١) في «الصَّواعق» (١/ ٣٩٣) ، و«مختصرها» (١/ ١٤٠) : «فهم» ، والمثبت من الأصل ، ونسخة من «الصَّواعق» .

وَمِنْ ذلك قَوْلُهُ : ﴿ هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ ﴾ [الأنعام:١٥٨] .



[فصل] [1]

وقد أَخبَرَ سُبحانَهُ [2] عن تفاصيلِ يومِ القيامةِ وما في الجنة والنارِ فقامت حقائقُ ذلك في قلوبِ أهلِ الإيمانِ ولم يعرفوا كيفيتَهُ وكُنْهَهُ ، وقال ابن عباس : « لَيْسَ في الدُّنْيَا مِمَّا في الآخِرَةِ إِلَّا الأَسماءُ» [3]، وَلَمْ يَمْنَعْهُمْ عَدَمُ النَّظيرِ في الدُّنْيَا مِنْ فَهْمِ ما أُخْبِرُوا بِهِ مِنْ ذلك . فهكذا الأَسماءُ والصِّفاتُ لَمْ يَمْنَعْهُمُ انتِفاءُ نَظيرِها في الدُّنيا وَمِثالِها مِنْ فَهْمِ حَقائِقِها وَمَعانيها ، بَلْ قامَ بِقُلُوبِهِمْ مَعْرِفَةُ حَقائِقِها ، وانتِفاءُ التَّمْثيلِ والتَّشْبِيهِ عنها ، وهذا هو المَثَلُ الأَعلىٰ الذي أَثْبَتَهُ تعالىٰ لِنَفْسِهِ في ثلاثةِ مَواضِعَ مِنَ القُرآنِ :

أحدُها : قولُهُ : ﴿ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ مَثَلُ ٱلسَّوْءِ ۖ وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [النحل:٦٠] .

---

(١) كَلِمةُ : «فصل» زيادةٌ مِنّي ، رأيتُ أنَّ مِن المُناسب ذِكرُها ، وبالله التوفيق .

(٢) هذا المبحث ضمن الفصل الثَّامِن عَشَر في انقِسام الناس في نُصوص الوَحْي إلىٰ أصحابِ تأويلٍ ، وأصحابِ تخييل ، وأصحاب تجهيل ، وأصحاب تمثيل ، وأصحاب سواء السبيل . انظر : «الصَّواعق» (٢/ ٤١٨) .

(٣) رواه هنَّاد في «الزُّهد» (١/ ٤٩ رقم ٣، ٨) ، والطبري (١/ ٤١٦) ، وابن أبي حاتم (١/ ٦٦ رقم ٢٦٠) في تفسيريهما .

والثَّاني : قولُهُ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ [الروم:٢٧] .

الثَّالِثُ : قولُهُ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴾ [الشورىٰ:١١] .

فَنَفىٰ سبحانَهُ المُماثلَةَ عَنْ هذا المَثَلِ الأعلىٰ ، وهو ما في قُلُوبِ أَهْلِ سَماواتِهِ وَأَرْضِهِ مِنْ : مَعْرِفَتِهِ ، والإقرارِ بِرُبوبِيَّتِهِ ، وأسمائِهِ وصِفاتِهِ وَذاتِهِ .

فهذا المَثَلُ الأَعلىٰ هو الذي آمَنَ بِهِ المُؤْمِنونَ ، وأَنِسَ بِهِ العارِفونَ واتفقَ علىٰ الشَّهادَةِ بِثُبوتِهِ العَقْلُ وَالنَّقْلُ والفِطْرَةُ ، فَإذا قال المُثْبِتُ : «يا الله» قامَ بِقَلْبِهِ رَبًّا قَيُّومًا قائِمًا بِنَفْسِهِ ، مُسْتَوِيًا علىٰ عَرْشِهِ ... إلخ .

وإذا شِئْتَ زِيادَةَ تَعْرِيفٍ بِهذا المَثَلِ الأَعلىٰ : فَقَدِّرْ قُوَىٰ جَميعِ المَخْلُوقاتِ اجتَمَعَتْ لِواحِدٍ مِنْهُمْ ، ثُمَّ كان جَميعُهُمْ علىٰ قُوَّةِ ذلك الواحِدِ ، فإذا نُسِبَتْ إلىٰ قُوَّةِ الرَّبِّ تباركَ وتعالىٰ لَمْ تَجِدْ لها نِسْبَةً ، كما لا تَجِدُ نِسبةً بين قُوَّةِ البعوضةِ وقُوَّةِ الأسدِ ، وإذا قَدَّرْتَ عُلُومَ الخَلائِقِ اجتَمَعَتْ لرجلٍ واحدٍ ثُمَّ قَدَّرْتَ جَميعَهُمْ بِهذه المَثابَةِ كانَتْ عُلُومُهُمْ بِالنِّسْبَةِ إلىٰ عِلْمِهِ تعالىٰ كَنَقْرَةِ عُصفورٍ في بَحْرٍ ، وإذا قَدَّرْتَ حِكمة جميعِ الخلائقِ علىٰ هذا التقديرِ لم يكنْ لها نسبةٌ إلىٰ حكمتِهِ ، وكذلك إذا قَدَّرْتَ كلَّ جَمالٍ في الوجودِ اجتمَعَ لشخصٍ

واحدٍ ، ثم كان الخَلْقُ كلُّهُم بذلك الجَمالِ كان نِسبتُه إلىٰ جمالِ الربِّ تعالىٰ وجلالِه دون نِسبةِ السِّراجِ الضعيفِ إلىٰ جِرْمِ الشمسِ.

وقد نبَّهَنا سُبحانَهُ علىٰ هذا المعنىٰ بِقولِهِ : ﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَـٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [لقمان:٢٧] ، فَقَدِّرِ البَحْرَ المُحيطَ بِالعالَمِ مِدادًا ووراءَهُ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ تُحيطُ بِهِ كُلُّها مِدادًا يُكْتَبُ بِهِ كَلماتُ اللهِ نَفِدَتِ البِحارُ وفَنِيَت الأقلامُ التي لَوْ قُدِّرَتْ جَميعُ أشجارِ الأرضِ مِنْ حينِ خُلِقَتْ إلىٰ آخرِ الدُّنيا ولَمْ تَنْفَدْ كَلِماتُ اللهِ .

وقَدْ أَخْبرَ النَّبيُّ ﷺ أَنَّ : «السَّماواتِ السَّبْع في الكُرسيِّ كَحَلْقَةٍ مُلْقاةٍ بِأَرْضٍ فَلاةٍ ، والكرسيَّ في العَرْشِ كَحَلْقَةٍ مُلقاةٍ بأَرضٍ فلاةٍ» (١) ، «والعرشُ لا يُقَدِّرُ قَدْرَهُ إِلَّا اللهُ» (٢) ، وهوَ سُبحانَهُ فَوْقَ عَرْشِهِ يَرىٰ ما عليهِ عِبادُهُ .

---

(١) رواه ابن أبي شَيْبَة في «العَرْش» (٤٣٣ رقم ٥٨) ، وابن حبان في «صحيحه» (٢/ ٧٦ رقم ٣٦١) ، وأبو الشيخ في «العَظَمة» (٢/ ٦٤٨ رقم ٢٥٩) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٦٦-١٦٨) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ٢٩٩ ، ٣٠١ رقم ٨٦١ ، ٨٦٢) . وهو حديث صحيح : صححه ابن حبان ، والألباني في «الصَّحيحة» (١/ ١٧٣ رقم ١٠٩) .

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «العرش» (٤٣٨ رقم ٦١) ، وعبد الله في «السنة» (١/ ٣٠١ رقم ٥٨٦) ، والدارقطني في «الصفات» (٤٩ رقم ٣٦ ، ٣٧) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٢٤٨ رقم ١٥٤) ، والحاكم (٢/ ٢٨٢) من قول ابن عباس ﷺ موقوفًا ، وإسناده صحيح ، صحَّحَهُ الحاكم ووافقه الذهبيُّ ، والألبانيُّ كما في «مختصر العلو» (١٠٢) .

فهذا هو الذي قامَ بِقُلوبِ المُؤْمنينَ العارِفينَ ، فَلَمْ يَصْعُبْ عَليهِمْ بعد ذلك فَهْمُ استِوائِهِ ، وسائرُ ما وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ ، ولَمْ يَخْطُرْ بِقُلوبِهِمْ مماثلتُه لشيءٍ مِن مخلوقاتِهِ ، وَقَدْ أَعْلَمَهُمْ سُبحانَهُ علىٰ لِسانِ رسولِهِ أنه : «يَقْبِضُ سَماواتِهِ بِيدِهِ والأرضَ بِاليَدِ الأُخرىٰ ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ»[1]، و«أَنَّ السَّماواتِ السَّبْعَ والأَرَضينَ السَّبْعَ في كَفِّهِ تعالىٰ كَخَرْدَلَةٍ في كَفِّ أَحَدِنا»[2]، و«أَنَّهُ يَضَعُ السَّماواتِ علىٰ إِصْبَعٍ ، والأرضينَ علىٰ إِصبَعٍ ، والجبالَ علىٰ إصبَعٍ ، والشَّجَرَ علىٰ إصبعٍ ، وسائرَ الخلقِ علىٰ إِصْبَعٍ»[3]، فَأَيُّ أيدي الخَلْقِ وَأَيُّ إِصْبَعٍ تُشْبِهُ هذه اليَدَ وهذه الإِصْبَعَ حتىٰ يكون إِثباتُها تَشْبِيهًا وتمثيلًا ؟.

فقاتَلَ اللهُ أَصحابَ : التَّحريفِ والتأويلِ ، وأصحابَ التخييلِ ، وأصحابَ التجهيلِ ، وأصحابَ التشبيهِ والتمثيلِ ، ماذا حَرَّفُوهُ مِنَ الحقائِقِ الإيمانيَّةِ والمعارِفِ الإِلَهِيَّةِ ، وماذا تَعَرَّضُوا بِهِ مِنْ زُبالَةِ الأَذهانِ ، فما أَشْبَهَهُمْ بِمَنْ كانَ غِذاؤُهُمُ المَنُّ وَالسَّلوىٰ بِلَا تَعَبٍ ولا كُلْفَةٍ ، فآثَرُوا عَلَيْهِ الفُومَ وَالعَدَسَ وَالبَصَلَ ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ اللهِ سُبْحَانَهُ أَنْ يُذِلَّ مَنْ آثَرَ الأدنىٰ علىٰ الأَعلىٰ ، وَيَجْعَلَهُ عِبْرَةً .

---

(١) رواه البخاريُّ (٦/ ١٢٦ رقم ٤٨١١) ، ومُسلم (٤/ ٢١٤٧ رقم ٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود ﷺ .

(٢) رواه الطبريُّ في «تفسيره» (٢٠/ ٢٤٦) عن ابن عباس موقوفًا . وصحَّحهُ شيخُ الإسلام في «مجموع الفتاوىٰ» (١٦/ ٤٣٩) ، والشيخُ سليمان بن عبد الله آل الشيخ في «حاشيته علىٰ كتاب التوحيد» (١٩٥) بتحقيقي .

(٣) هو في بعض ألفاظِ حديثِ ابن مسعود ﷺ المُتقدِّم .

وأَوَّلُ هذا الصِّنْفِ إبليسُ ، تَرَكَ السُّجُودَ لآدَمَ كِبْرًا فابْتَلاهُ اللهُ بالقِيادَةِ لِفُسَّاقِ ذُرِّيَّتِهِ .

وَعُبَّادُ الأصنامِ الذينَ لَمْ يُقِرُّوا بِنَبِيٍّ مِنَ البشرِ وَرَضوا بِإلَهٍ مِنَ الحَجَرِ .

والجَهْمِيَّةُ نَزَّهُوا اللهَ عَنْ عَرْشِهِ لِئَلَّا يَحْوِيَهُ مَكَانٌ ثُمَّ جَعَلُوهُ في الآبارِ والأنجاسِ ، وفي كُلِّ مكانٍ !

وهكذا طوائِفُ الباطِلِ لَمْ يَرْضَوْا بِنُصُوصِ الوَحْيِ فابْتُلُوا بِزُبالَةِ أَذْهَانِ المُتَحَيِّرِينَ ، وَأَفْراخِ الفَلاسِفَةِ المُلْحِدينَ [1] .



(١) قارن بـ «الصَّواعق» (٢/ ٤٢٧-٤٣٤) ، و«مختصرها» (١/ ١٦٢-١٦٧) .

فَصْلٌ (١)

قال تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ﴾ الآيَةَ [الأنعام: ١١٢] ، فَذَكَرَ سُبحانَهُ أَنَّهُمْ يَسْتَعينونَ علىٰ مُخالَفةِ أَمْرِ الأَنْبِياءِ بِما يُزَخْرِفُهُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ مِنَ القَوْلِ ، فَيَغْتَرُّ بِهِ الأَغْمارُ وَضُعَفاءُ العُقُولِ ، فَذَكَرَ السَّبَبَ الفَاعِلَ والقابلَ ، ثم ذَكَر سُبْحَانَهُ انفعالَ هذه الأنفسِ الجاهلةِ عنه بصَوْغِهَا ومَيْلِهَا إليه ورِضَاهَا به ، لما كُسِيَ من الزُّخرُفِ الذي يَغُرُّ السَّامِعَ ، فَلَمَّا أَصْغَتْ إِلَيْهِ وَرَضِيَتْهُ اقْتَرَفَتْ ما تَدْعُو إِلَيْهِ مِنَ البَاطِلِ قَوْلًا وَعَمَلًا .

فتَأَمَّلْ هذه الآياتِ وما تَحْتَها مِنْ هذا المعنَىٰ العَظيمِ القَدْرِ الذي فيهِ بَيانُ أُصُولِ الباطِلِ وَالتَّنْبِيهُ علىٰ مَواقِعِ الحَذَرِ منها ، وعَدَمِ الاغترارِ بها ، وأكثَرُ الخَلْقِ كذلك ، حتىٰ إن الفُجَّارَ لَيُسَمُّونَ أعظمَ أنواعِ الفُجُورِ بأسماءٍ لا يَنْبُوا عنها السمعُ ، حتىٰ إن بعضهم لما عُذِلَ علىٰ شيءٍ مِن ذلك قال لِعاذِلِه : « تَرْكُ المعاصي إساءةُ ظنٍ برحمةِ اللهِ

(١) هذا مختصرٌ مِن «الفصل التاسع عشر : في الأَسباب التي تُسهِّل علىٰ النفوسِ الجاهِلةِ قَبولَ التأويل مع مخالفتِهِ للبيان الذي علَّمه اللهُ الإنسانَ وفَطَرَهُ علىٰ قَبولـه» . انظـر : «الصَّـواعق» (٢/ ٤٣٥-٤٣٨) ، و«مختصـر الموصـلي» (١/ ١٦٨-١٦٩) .

وجَراءَةٌ على سَعَةِ عَفْوِهِ» !.

* * *

وأهلُ التأويل لا يُمكِنُهم إقامةُ دليلٍ سَمْعِيٍّ على مُبْطِلٍ أبدًا .

بل نقول : إنه لا يمكنُ أن يُقيموا على مُبْطِلٍ حُجَّةً عقليَّةً أبدًا ؟! وهذا أعجبُ من الأولِ (١) .

وبيانُه : أن الحججَ السمعيةَ مُطابِقةٌ للمعقولِ ، والسمعُ الصحيحُ لا يَنْفَكُّ عن العقلِ الصريحِ ، بَلْ هُما أَخَوانِ نَصيرانِ وَصَلَ اللهُ بينهما وقَرَنَ أحدَهما بصاحبه ، فقال تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ مَكَّنَّٰهُمْ فِيمَآ إِن مَّكَّنَّٰكُمْ فِيهِ ﴾ [الأحقاف:٢٦] الآية ، فذكر ما يُنالُ به العلومُ وهي السمعُ والبصرُ والفؤادُ الذي هو مَحَلُّ العقلِ : ﴿ وَقَالُواْ لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ [الملك:١٠] ، فأخبر أَنَّهُمْ خَرَجُوا عَنْ مُوجِبِ السَّمْعِ وَالعَقْلِ ، وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ ﴾ [يونس:٦٧] ، ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الرعد:٤] ، وقال : ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴾ [محمد:٢٤] ، فَدَعاهُمْ إلىٰ اسْتِماعِهِ بِأَسْماعِهِمْ وَتَدَبُّرِهِ بِعُقُولِهِمْ ، وَمِثْلُهُ : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُواْ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨] ، وقال تعالىٰ : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ

(١) هذا مختصرٌ مِن : «الفصل العشرون : في بيان أنَّ أهلَ التأويل لا يُمكِنهم إقامةُ الدليلِ السَّمعي علىٰ مُبْطِلٍ أبدًا» . انظر : «الصَّواعق» (٢/ ٤٥٢) . وسأذكر في آخره الإحالة إلىٰ «الصواعق» ، و«مختصر الموصلي» .

لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [قٓ:٣٧] الآية ، فَجَمَعَ سُبْحانَهُ بَيْنَ السَّمْعِ وَالعَقْلِ ، وَأَقامَ بِهِما حُجَّتَهُ علىٰ عِبادِهِ ، فَلا يَنْفَكُّ أَحَدُهُما عَنْ صاحِبِهِ ، فالكِتابُ المُنَزَّلُ والعَقْلُ المُدْرِكُ حُجَّةُ اللهِ علىٰ خَلْقِهِ ، وَكِتابُهُ هو الحُجَّةُ العُظْمَىٰ ، فهو الذي عَرَّفَنا ما لَمْ يكنْ لِعُقُولِنا سَبِيلٌ إلىٰ استِقلالِها بِإدْراكِهِ .

والذينَ زَعَمُوا أَنَّ العَقْلَ يَجِبُ تَقْديمُهُ علىٰ السَّمْعِ إِنَّما أُتُوا مِنْ جَهْلِهِمْ بِحُكْمِ العَقْلِ ، وَمُقْتَضىٰ السَّمْعِ [1] :

أحدها [2] : كونُ القضيةِ لَيْسَتْ مِن قضايا العقولِ.

الثَّاني : كونُ ذلك السمعِ ليس مِن السمعِ الصحيحِ .

الثَّالِثُ : عدمُ فَهْمِ مُرادِ المتكلمِ به.

الرَّابعُ : عدمُ التمييز بين ما يُحيلُه العقلُ وما لا يُدرِكُه .

واللهُ سُبحانَهُ حاجَّ عِبادَهُ علىٰ ألسِنَةِ رُسُلِهِ وأَنبيائِهِ فيما أَرادَ تَقْرِيرَهُمْ بِهِ ، وَإلزامَهُمْ إيَّاهُ بِأَقْرَبِ الطُّرُقِ إلىٰ العَقْلِ وَأَسْهَلِها تَناوُلًا ، وَأَقَلِّها تَكَلُّفًا ، وَأَعْظَمِها غِنًىٰ وَنَفْعًا ، وأجلِّها ثمرةً وفائدةً .

---

(١) هذه أربعةُ أمورٍ أَوْجَبَتْ لَهُم ظنَّ التعارض بين السَّمعِ والعقلِ . انظر : «الصَّواعق» (٢/ ٤٥٩) .

(٢) في الأصل كأنها : «أن» ، والتصويب من «الصواعق» (٢/ ٤٥٩) .

فَحُجَجُهُ سُبحانَهُ العَقْلِيَّةُ التي بيَّنَها في كِتابِهِ جَمَعَتْ بَيْنَ كَوْنِها عَقْلِيَّةً سَمْعِيَّةً ظاهِرَةً واضِحَةً قَلِيلَةَ المُقَدِّماتِ ، سهلةَ الفهم ، قاطعةَ الشكوكِ والشُّبَهِ ، مُلْزِمَةً للمُعانِدِ والجاحِدِ ، ولهذا كانت المعارفُ التي استُنبِطَتْ منها في القلوبِ أرسخُ ولِعُمومِ الخلقِ أنفعُ .

وإذا تدبَّرَ المُتَّبعُ ما في كتابِ اللهِ مما حاجَّ به عبادَه في إقامةِ التوحيدِ ، وإثباتِ الصفاتِ والرسالةِ والنبوةِ والمَعادِ ، وحَشْرِ الأجسادِ وعلمِهِ بكل خَفِيٍّ وظاهر ، وعموم قدرتِه ومشيئتِه ، وتَفَرُّدِه بالمُلْكِ والتدبيرِ ، وأنه لا يستحقُّ العبادةَ سِواه وَجَدَ الأمرَ علىٰ ما ذَكَرْناهُ مِن تَصَرُّفِ المخاطَبَةِ منه سُبحانَهُ في ذلك علىٰ أَجَلِّ وُجُوه الحِجَاجِ ، وأسبقِها إلىٰ القلوبِ وأعظمِها ملاءَمَةً للعقولِ ، وأبعدِها من الشكوكِ والشُّبَهِ في أوجزِ لفظٍ وأبينِه وأعذبِه وأحسنِه وأرشقِه وأَدَلِّهِ علىٰ المراد ، وذلك مِثل قوله تعالىٰ -فيما حاجَّ بِهِ عِبادَهُ مِن إقامةِ التوحيدِ وبُطلانِ الشِّركِ- : ﴿ قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ [سبأ:٢٢-٢٣] الآية ، فتأمَّلْ كيف أَخَذَتْ علىٰ المشركين بمَجامِعِ الطرقِ ، وكذلك قولُهُ سُبحانَهُ -مُقَرِّرًا لبُرْهانِ التوحيدِ أَحْسَنَ تَقريرٍ وَأَوْجَزَهُ وَأَبْلَغَهُ- : ﴿ قُل لَّوْ كَانَ مَعَهُۥٓ ءَالِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذًا لَّٱبْتَغَوْا۟ إِلَىٰ ذِى ٱلْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء:٤٢] ، فَإِنَّ الآلِهَةَ التي كانُوا يُثْبِتُونَها مَعَهُ كانوا يَعْتَرِفُونَ بِأَنَّها عَبِيدُهُ مُحْتاجَةٌ إليه ، فَلَوْ كانوا آلهةً لَعَبَدُوهُ وَتَقَرَّبُوا إليه وَحْدَهُ دونَ غيرِهِ ، فكيفَ يَعبُدونَهُمْ من دونِهُ ، وقد أَفْصَحَ -سُبْحانَهُ- بِهذا بِعَيْنِهِ في قَوْلِهِ : ﴿ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ

﴿ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ ﴾ [الإسراء:٥٧]، أيْ : هؤلاء الذينَ تَعْبُدونَهُمْ من دوني هُمْ عَبِيدي كَما أَنْتُمْ عَبيدي ، يَرْجونَ رَحمتي وَيَخافونَ عَذابي كما تَرْجُونَ أنتم رَحمتي وتَخافونَ عذابي ، فلماذا تَعْبُدونَهُمْ مِنْ دُوني ؟

وقال تعالىٰ : ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ﴾ [المؤمنون:٩١] الآية ، فَتَأَمَّلْ هَذَا البُرْهَانَ البَاهِرَ بهذا اللَّفْظِ الوَجِيزِ البَيِّنِ ، فإنَّ الإلهَ الحَقَّ لا بُدَّ أَنْ يكونَ خالِقًا فاعِلًا يُوصِلُ إلىٰ عابِدِهِ النَّفْعَ وَيَدْفَعُ عَنْهُ الضُّرَّ ، فَلَوْ كان مَعَهُ سُبحانَهُ إلَهٌ لكان لهُ خَلْقٌ وفِعْلٌ، وحينَئِذٍ فلا يَرْضىٰ بشَرِكَةِ الإلهِ الآخَرِ مَعَهُ ، بل إنْ قَدَرَ علىٰ قَهْرِهِ وتَفَرُّدِهِ بالإلهِيَّةِ دُونَهُ فَعَلَ ، وإنْ لَمْ يَقْدِرْ علىٰ ذلك انفَرَدَ بخَلْقِهِ وَذَهَبَ بِهِ ، كما يَنْفَرِدُ مُلُوكُ الدُّنيا بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ بِمَمالكِهِمْ إذا لَمْ يَقْدِرِ المُنْفَرِدُ علىٰ قَهْرِ الآخَرِ وَالعُلُوِّ عليه ، فلا بُدَّ مِنْ أَحَدِ أُمُورٍ ثلاثةٍ : إمَّا أَنْ يَذْهَبَ كُلُّ إلهٍ بِخَلْقِهِ وَسُلْطانِهِ ، وإمَّا أَنْ يَعْلُوَ بَعْضُهُمْ علىٰ بَعْضٍ ، وإمَّا أَنْ يكونوا كُلُّهُمْ تَحْتَ قَهْرِ إلَهٍ واحِدٍ ومَلِكٍ واحدٍ يَتَصَرَّفُ فيهِمْ ولا يَتَصَرَّفونَ فيهِ ، وَيَمْتَنِعُ مِنْ حُكْمِهِمْ ولا يَمْتَنِعونَ مِنْ حُكْمِهِ ، فيكونُ وَحْدَهُ هو الإلَهُ الحقُّ ، وهُمُ العَبِيدُ المَرْبُوبُونَ المَقْهورونَ .

وانتِظامُ أَمْرِ العالمِ العُلْوِيِّ والسُّفْلِيِّ وارْتِباطُ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ وَجَرَيانُهُ علىٰ نِظامٍ مُحْكَمٍ لا يَخْتَلِفُ ولا يَفْسَدُ مِنْ أَدَلِّ دليلٍ علىٰ أنَّ مُدَبِّرَهُ واحِدٌ لا إلَهَ غَيْرُهُ ، كما يَدُلُّ دليلُ التَّمانُعِ علىٰ أَنَّ خالِقَهُ وَاحِدٌ

لا رَبَّ غَيْرُهُ ، فذاكَ تَمانُعٌ في الفِعْلِ والإيجادِ ، وهذا تَمانُعٌ في العِبادةِ والإلهيَّةِ ، فكما يَسْتَحيلُ أَنْ يكونَ لِلعالَمِ رَبَّانِ خالِقانِ مُتَكافِئانِ يَسْتَحيلُ أَنْ يكونَ لَهُ إِلَهانِ مَعْبودانِ (1) .

ومِنْ ذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ﴾ [لقمان:11] ، فَلِلَّهِ ما أَحْلَىٰ هذا اللَّفْظَ وأَوْجَزَهُ وَأَدَلَّهُ علىٰ بُطلانِ الشِّرْكِ ، فَإِنَّهُمْ إِنْ زَعَموا أَنَّ آلِهَتَهُمْ خَلَقَتْ شيئًا مع اللهِ طولِبوا بِأَنْ يُرُوهُ إِيَّاهُ ، وإِنِ اعترفوا بأنها أَعْجَزُ وَأَضْعَفُ وَأَقَلُّ مِنْ ذلك كانت إلهيَّتُها باطِلًا ومُحالًا .

ومِنْ ذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [الأحقاف:4] الآية ، فَطالَبَهُمْ بِالدَّليلِ العَقْليِّ والسَّمْعيِّ .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ ۚ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ ٱلْوَٰحِدُ ٱلْقَهَّٰرُ ﴾ [الرعد:16] ، فاحْتَجَّ علىٰ تَفَرُّدِهِ بِالإِلَهيَّةِ بِتَفَرُّدِهِ بِالخَلْقِ ، وعلىٰ بُطلانِ إِلَهِيَّةِ ما سِواهُ بِعَجْزِهِمْ

(1) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان معنىٰ دليل التمانع عند المتكلمين : «أنهُ لو كان للعالَم صانِعانِ ؛ لَكان أَحدُهُما إذا أَرادَ أمرًا وأَرادَ الآخَرُ خِلافَهُ مِثْلَ أنْ يُريدَ أَحَدُهُما إِطْلاعَ الشَّمسِ مِن مَشْرِقِها ، ويُريدُ الآخَرُ إِطلاعَها مِنْ مَغْرِبِها أو مِن جِهةٍ أُخرىٰ امتَنَعَ أنْ يَحصُلَ مُرادُهُمَا ؛ لأنَّ ذلك جَمْعٌ بينَ الضِّدَّيْنِ ، فيَلْزَمُ إِمَّا أن لا يحصُلَ مُرادُ واحِدٍ مِنهُما ، فلا يكونُ واحدٌ مِنهُما رَبًّا ، وإِمَّا أنْ يَحصُلَ مُرادُ أَحَدِهِما دُونَ الآخرِ فيكونُ الذي حَصَلَ مُرادُهُ هو الربُّ دون الآخَرِ» . اهـ من «مِنهاج السُّنة» (3/ 304-304) ، وانظر : «إعلام الموقعين» لابن القيم (3/ 253) .

عَنِ الخَلْقِ ، وعلىٰ أَنَّهُ واحِدٌ بِأَنَّهُ قَهَّارٌ ، والقَهْرُ التَّامُّ يَسْتَلْزِمُ الوِحْدَةَ ، فَإِنَّ الشَّرِكَةَ تُنافي تَمامَ القَهْرِ .

وقال تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ الآيَةَ [الحج : ٧٣-٧٤] .

فتَأَمَّلْ هذا المَثَلَ الذي أُمِرَ النَّاسُ كُلُّهُمْ بِاسْتِماعِهِ ، فَمَنْ لَمْ يَسْتَمِعْهُ فَقَدْ عصىٰ أَمْرَهُ ، كيفَ تَضَمَّنَ إِبْطالَ الشِّرْكِ وَأَسْبابَهُ بِأَصَحِّ بُرْهانٍ في أَوْجَزِ عِبارَةٍ وَأَحْسَنِها وَأَحلاها ، وَأَسْجَلَ علىٰ جَميعِ آلِهَةِ المُشركينَ أَنَّهُمْ لَوِ اجْتَمَعوا في صَعيدٍ واحِدٍ ، وساعدَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا لَعَجَزُوا عن خَلْقِ ذُبابٍ واحِدٍ ، ثُمَّ بَيَّنَ ضَعْفَهُمْ وَعَجْزَهُمْ عَنِ اسْتِنْقاذِ ما يَسْلُبُهُمُ الذُّبابُ إِيَّاهُ حينَ يَسْقُطُ عَلَيْهِم ، فَأَيُّ شَيْءٍ أَضْعَفُ مِنْ هذا المَطلوبِ ، وَمِنْ عابِدِهِ الطَّالِبِ ، فَهَلْ قَدَرَ القَوِيَّ العزيزَ حَقَّ قَدْرِهِ مَنْ أَشْرَكَ مَعَهُ آلِهَةً هذا شَأْنُها .

فأَقامَ سُبحانَهُ حُجَّةَ التَّوحيدِ وَبَيَّنَ إفكَ أهلِ الشِّركِ والإلحادِ بِأَعْذَبِ أَلْفاظٍ وأَحْسَنِها ، لَمْ يَسْتَكْرِهها غُموضٌ ، ولَمْ يُشِنْها تَطْويلٌ ، وَلَمْ يُعِبْها تَقْصيرٌ ، ولَمْ تُزْرِ بِها زِيادَةٌ ولا نَقْصٌ ، بَلْ بَلَغَتْ في الحُسْنِ والفَصاحَةِ والإيجازِ ما لا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ ، ولا يَظُنُّ ظانٌّ أَنْ يَكونَ أَبْلَغَ في مَعْناها منها ، وَتَحْتَها مِنَ المعنىٰ الجَليلِ القَدْرِ العَظيمِ الشرفِ البالغِ في النَّفْعِ ما هو أَجَلُّ مِنَ الألفاظِ .

ومِن ذلك احتِجاجُهُ سُبحانَهُ علىٰ نُبُوَّةِ رسولِهِ وصِحَّةِ ما جاءَ بِهِ

مِنَ الكِتابِ بقوله : ﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا ﴾ [البقرة : ٢٣] الآيةَ ، فَأَمَرَ مَنِ ارْتابَ أَنْ يَأْتي بِسورَةٍ واحِدَةٍ مِثْلِهِ ، وهذا يَتَناوَلُ أَقصَرَ سورَةٍ من سوَرِهِ ، ثم أَسْجَلَ سُبْحَانَهُ عليهم إِسْجالًا عامًّا في كُلِّ زَمانٍ ومكانٍ بِعَجْزِهِمْ عن ذلك ، وَلَوْ تَظاهَرَ عليهِ الثَّقَلانِ ، فانْظُرْ إلىٰ أَيِّ مَوْقِعٍ يَقَعُ مِنَ الأَسْماعِ وَالقُلُوبِ هذا الحِجَاجُ القاطِعُ الجَليلُ الواضِحُ .

وقال في إِثباتِ نُبُوَّةِ رَسولِهِ باعتِبارِ التأَمُّلِ لأَحوالِهِ وتأَمُّلِ دَعْوَتِهِ وما جاءَ بِهِ : ﴿ أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ ﴾ [المؤمنون:٦٨-٧٠] الآيات ، فدَعاهم سُبحانهُ إلىٰ تَدَبُّرِ القَوْلِ وَتَأَمُّلِ حالِ القائِلِ، فَإِنَّ كوْن القَوْلِ كذبًا وزورًا يُعْلَمُ من نفسِ القولِ تارةً ، ومِنْ حالِ القائِلِ تارَةً ، فَإِنَّ المَعْرُوفَ بِالكَذِبِ وَالفُجُورِ لا تكونُ أَقوالُهُ إِلَّا مُناسِبَةً لأَفعالِهِ ، فدعاهم إلىٰ تَدَبُّرِ القَوْلِ وتأَمُّلِ سِيرةِ القائلِ وأحوالِهِ .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾ الآيةَ [يونس:١٦] ، فَتَأَمَّلْ هاتَيْنِ الحُجَّتَيْنِ القاطِعَتَيْنِ تحتَ هذا اللَّفْظِ الوجيزِ :

إحداهُما : أَنَّ هذا مِنَ اللهِ لا مِنْ قِبَلي ، ولا هو مَقْدُورٌ لي ، ولا مِنْ جِنْسِ مَقْدُورِ البَشَرِ وَأَنَّ اللهَ سبحانَه لَوْ شاءَ لأَمسَكَ عَنْهُ قَلْبي وَلِساني وَأَسْماعَكُمْ وَأَفْهامَكُمْ فَلَمْ أَتَمَكَّنْ مِنْ تِلاوَتِهِ عَلَيْكُمْ ، وَلَمْ تَتَمَكَّنُوا مِنْ دِرايَتِهِ وَفَهْمِهِ .

الحجَّة الثانية : أني قَدْ لَبِثْتُ فيكُمْ عُمُري إلىٰ حينِ أَتَيْتُكُمْ بِهِ وَأَنْتُمْ تُشاهِدوني ، وتعرفون حالي وَتَصْحَبوني حَضَرًا وَسَفَرًا وَتَتَحَقَّقُونَ

سيرَتي ، هل كانت سيرةَ مَنْ هو أكْذَبُ الخَلْقِ وأفْجَرُهُم وأظلمُهم ، فإنه لا أكْذَبَ ولا أظْلَمَ ولا أقْبَحَ سِيرَةً مِمَّنْ جاهَرَ ربَّه وخالِقَهُ بالكذبِ والفِرْيَةِ عليه ، وطَلَبَ إفسادَ العالَم وظُلْمَ النفوسِ وسعىٰ في الأرض بغيرِ الحق ، وَأَنْتُم تَعلَمُونَ أنّي لَمْ أكُنْ أقرأُ كِتابًا ولا أخُطُّهُ بِيَميني ، ولا صاحَبْتُ مَنْ أتَعَلَّمُ مِنْهُ ، بَلْ صاحَبْتُكم أنْتُمْ في أسْفارِكُمْ لمَنْ تَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ وَتَسْأَلُونَهُ عَنْ أخْبارِ الأُمَمِ والمُلوكِ وَغَيْرِها مِمَّا لَمْ أُشارِكْكُمْ فيهِ بِوَجْهٍ ، ثُمَّ جِئْتُكُمْ بِهذا النَّبَأِ العَظِيمِ، الذي فيهِ عِلْمُ الأوَّلينَ والآخِرِينَ ، وعِلْمُ ما كانَ وما سَيَكونُ علىٰ التَّفْصيلِ .

فأَيُّ بُرْهانٍ أَوْضَحُ مِنْ هذا ، وَأَيُّ عِبارَةٍ أفْصَحُ وَأَوْجَزُ مِنْ هذه العِبارَةِ المُتَضَمِّنَةِ لَهُ .

وقال تعالىٰ : ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾ [سبأ:٤٦] الآيةَ .

لَمَّا كان للإنسانِ الذي يَطْلُبُ مَعْرِفَةَ الحَقِّ حالتانِ :

إحداهُما : أَنْ يكونَ ناظِرًا مع نَفْسِهِ .

والثّانيةُ : أَنْ يكونَ مُناظِرًا لغيرِه .

أَمَرَهُمْ بِخَصْلَةٍ واحِدَةٍ وهي : أَنْ يَقوموا للهِ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، فَيَتَناظَرانِ وَيَتَساءَلانِ بَيْنَهُما ، وواحِدًا واحِدًا ، يَقُومُ كُلُّ واحِدٍ مع نَفْسِهِ ، فَيَتَفَكَّرُ في أَمْرِ هذا الدَّاعي وما يَدْعُو إليه وَيَسْتَدْعي أَدِلَّةَ الصِّدْقِ والكَذِبِ ، وَيَعْرِضُ ما جاءَ بِهِ عليها لِيَتَبَيَّنَ لَهُ حقيقَةَ الحالِ ، فهذا هُوَ الحِجاجُ الجَليلُ وَالإنصافُ البَيِّنُ ، وَالنُّصْحُ التَّامُّ .

وقال سُبحانَهُ في تَثْبيتِ أَمرِ البَعْثِ : ﴿ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ﴾ [يسٓ:٧٨-٨٣] ، إلىٰ آخِرِ السُّورَةِ .

فَلَو رامَ أَعْلَمُ البَشَرِ وأفْصَحُهُم وَأَقْدَرُهُمْ علىٰ البيانِ أَنْ يأْتي بِأَحْسَنَ مِنْ هذه الحُجَّةِ أَوْ بِمِثْلِها ، في ألفاظٍ تُشابهُ هذه الألفاظَ في الإيجازِ والاختِصارِ ، ووضوحِ الدِّلالَةَ وَصِحَّةِ البُرْهانِ لَألْفىٰ نَفْسَهُ ظاهرَ العَجْزَ ، فَإِنَّهُ سُبحانَهُ افْتَتَحَ هذه الحُجَّةَ بِسُؤالٍ أَوْرَدَهُ المُلْحِدُ اقتضىٰ جَوابًا ، فكانَ في قولِهِ سبحانَهُ : ﴿ وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ﴾ ما وفَّىٰ بالجوابِ وأَقامَ الحُجَّةَ وأزالَ الشُّبْهَةَ ، لَوْلا ما أَرادَ سبحانَهُ مِنْ تَأْكِيدِ حُجَّتِهِ وَزِيادَةِ تَقْرِيرِها ، وذلك أَنَّهُ سبحانه أَخْبَرَ عن هذا المُلْحِدِ السَّائِلَ عن هذه المسألةِ لو لم يَنْسَ خَلْقَ نفسِه وبَدْءَ كونِهِ لكانَتْ فِكْرَتُهُ فيهِ كافِيةً في جوابِهِ ، مُسْكِتَةً له عن هذا السؤالِ ، ثُمَّ أَوْضَحَ سبحانَهُ ما تَضَمَّنَهُ قَوْلُهُ : ﴿ وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ﴾ ، وَصَرَّحَ به جوابًا له فقال : ﴿ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ فَاحتَجَّ بِالإبداءِ علىٰ الإعادَةِ ، إِذْ كُلُّ عاقِلٍ يَعْلَمُ عِلْمًا ضروريًّا أَنَّ مَنْ قَدَرَ علىٰ هذه قَدَرَ علىٰ هذه ، وأَنَّهُ لَوْ كانَ عاجِزًا عن الثَّانيةِ لكان عن الأولىٰ أعْجَزَ وأعجزَ .

ولَمَّا كانَ الخَلْقُ يَسْتَلْزِمُ قُدْرَةَ الخالِقِ علىٰ مَخْلُوقِهِ ، وَعِلْمَهُ بِتَفاصيلِ خَلْقِهِ أَتْبَعَ ذلك بِقَوْلِهِ : ﴿ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴾ ، فهو عليمٌ بِالخَلْقِ الأَوَّلِ وَتَفاصِيلِهِ وجزئياته ومواده وَصورَتِهِ وعِلله الأربع ، وكذلك هو عَلِيمٌ بِالخَلْقِ الثَّاني ، وتفاصيله وموادِّه وكيفيَّةِ

إنشائِه ، فإذا كان تامَّ العِلْمِ كامِلَ القُدْرَةِ ، كَيْفَ يَتَعَذَّرُ عليه أَنْ يُحْيِيَ العِظامَ وهي رَميمٌ ؟

ثم أَكَّدَ الأَمْرَ بِحُجَّةٍ قاهرةٍ وبرهانٍ ظاهرٍ يتضمنُ جوابًا عَنْ سُؤالِ مُلْحِدٍ آخَرَ يقولُ : العِظامُ إذا صارَتْ رَميمًا عادَتْ طَبِيعَتُها بارِدَةً يابِسَةً ، والحياةُ لابد أن تَكُونَ مادَّتُها وحاملُها طبيعةٌ حارةٌ رطبةٌ ، لتقبلَ صورةَ الحياةِ ، فتولىٰ سُبحانَهُ جوابَ هذا السؤالِ بما يَدُلُّ علىٰ أمرِ البعثِ ، ففيه الدليلُ والجوابُ معًا فقال : ﴿ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ ﴾ ، فَأَخْبَرَ سُبحانَهُ بِإِخراجِ هذا العُنْصُرِ الذي هو في غايةِ الحَرارَةِ واليُبوسَةِ مِنَ الشَّجَرِ الأَخْضَرِ المُمْتَلِئِ بِالرُّطُوبَةِ وَالبُرُودَةِ ، فالذي يُخْرِجُ الشَّيْءَ مِنْ ضِدِّهِ وتنقادُ له موادُّ المخلوقاتِ وعناصرُها ولا تستعصي عليه هو الذي يفعلُ ما أَنْكَرَه المُلْحِدُ ودَفَعَه من إحياءِ العظامِ وهي رميمٌ ، ثم أكَّد هذا بأخذِ الدَّلالةِ من الشيءِ الأَجَلِّ الأعظمِ علىٰ الأيسرِ الأصغرِ ، وأن كلَّ عاقلٍ يعلمُ أن مَنْ قَدَرَ علىٰ العظيمِ الجليلِ فهو علىٰ ما دونَه بكثيرٍ أقدَرُ ، فمن قَدَرَ علىٰ حَمْلِ قِنطارٍ فهو علىٰ حمل أُوقِيَّةٍ أشدُّ اقتدارًا ، فقال : ﴿ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَـٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ﴾ .

فَأَخْبَرَ سُبحانَهُ أَنَّ الذي أَبْدَعَ السَّماواتِ والأَرْضَ علىٰ جلالَتِهِما وَعِظَمِ شَأْنِهِما ، وسِعَتِهِما وعجيبِ خَلْقِهِما ، أَقْدَرُ علىٰ أن يُحْيِيَ عظامًا قد صَارَتْ رميمًا ، فَيَرُدَّها إلىٰ حالَتِها الأُولىٰ ، كما قال في

مَوْضِعٍ آخرَ : ﴿ لَخَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ ﴾ [غافر:٥٧] الآيةَ ، وقال : ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَلَمْ يَعْىَ بِخَلْقِهِنَّ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يُحْۦِىَ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [الأحقاف:٣٣] ، ثم أكَّد سُبحانَهُ هذا وبيَّنهُ بيانًا آخرَ ، يَتَضَمَّنُ مع إقامَةِ الحُجَّةِ دَفْعَ شُبَهةِ كَلِّ مُلْحِدٍ وجاحِدٍ ، وهو أَنَّهُ ليس في فِعْلِهِ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ الذي يَفْعَلُ بالآلاتِ والكُلْفَةِ والتَّعَبِ ولا يُمْكِنُهُ الاستِقلالُ بِالفِعْلِ ، بل يكفي في خَلْقِه لِمَا يُرِيدُ أن يخَلُقَهُ ويُكوِّنه نفسُ إرادتِهِ ، وقوله للمكوَّنِ : كُنْ فإذا هو كائنٌ كما شاءَهُ وأرادَهُ .

فأخبَرَ عن نفاذِ مشيئتِهِ وإرادَتِهِ ، وَسُرعَةِ تكوينِهِ وانقِيادِ المكوَّنِ لَهُ وعدمِ استعصائِه عليه .

ثم خَتَمَ هذه الحُجَّةَ بإخبارِهِ أَنَّ مَلَكوتَ كُلِّ شيءٍ بِيَدِهِ فَيَتَصَرَّفُ فيه بِفِعْلِهِ وقولِهِ : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ، فتبارك الذي تَكَلَّم بهذا الكلامِ الذي جَمَعَ في نفسِهِ بِوَجازَتِهِ وبَيانِهِ وَفَصاحَتِهِ وَصِحَّةِ بُرْهانِهِ كُلَّ ما تَلْزَمُ الحاجَةُ إليه بِألفاظٍ لا أَعْذَبَ منها عندَ السَّمعِ ، ولا أَحلىٰ [1] مِنْ مَعانيها للقَلْبِ .

❊ ❊ ❊

(١) في الأصل ، ونسخة (ب) من «الصواعق» : «أعلىٰ» ! والمُثبت من «الصواعق» (٢/ ٤٧٧) ، و«مختصرها» للموصلي (١/ ١٩٣) .

ومِنْ هذا قولهُ سُبحانَه : ﴿ وَقَالُوٓاْ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا ﴾ الآيات [الإسراء:٤٩-٥٢] .

فتَأَمَّلْ ما أُجيبوا بِهِ عَنْ كُلِّ سُؤالٍ علىٰ التَّفْصيلِ :

فإِنَّهُمْ قالوا أوَّلًا : ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا وَرُفَٰتًا أَءِنَّا لَمَبۡعُوثُونَ خَلۡقًا جَدِيدًا ﴾ [الإسراء:٤٩]. فقيلَ لهُم في جوابِ هذا : إنْ كُنْتُمْ تزْعُمونَ أنَّهُ لا خالِقَ لَكُمْ ولا رَبَّ ، فَهَلَّا كُنْتُمْ خَلْقًا لا يُفْنيه الموتُ كَالحِجارَةِ والحديدِ أو ما هُوَ أَكْبَرُ في صُدُورِكُمْ مِنْ ذلك ؟ فَإِنْ قُلْتُمْ : لنا رَبٌّ خالقٌ خَلَقَنا علىٰ هذه الصِّفَةِ وَأَنْشأَنا علىٰ هذه النَّشْأَةِ التي لا تَقْبَلُ البقاءَ ، ولم يجعلنا حِجارةً ولا حديدًا ، فقد قامَتْ عليكُمُ الحُجَّةُ بإقرارِكم ، فما الذي يَحُولُ بَيْنَ خالِقِكُمْ وبين إعادتِكُم ؟

ولِلحُجَّةِ تَقْرِيرٌ آخَرُ ، وهو : أَنَّكُمْ لَوْ كُنْتُمْ مِنْ حِجارَةٍ أو مِن حديدٍ أَوْ خَلْقٍ أكبرَ منهما لكان قادِرًا علىٰ أَنْ يُفْنيَكُمْ ويُحيلَ ذَواتَكُمْ وينقُلَها مِنْ حالٍ إلىٰ حالٍ ، وَمَنْ قَدَرَ علىٰ التَّصرُّفِ في هذه الأَجسامِ مع شِدَّتِها وصَلابَتِها بِالإفناءِ والإحالَةِ ، ونقلِها مِنْ حالٍ إلىٰ حالٍ ، فما يُعجِزه عن التصرفِ فيما هو دونَها ، فَأَخْبَرَ سبحانَهُ أَنَّهُمْ يَسْأَلُونَ سُؤالًا آخَرَ بِقَوْلِهِمْ : «مَنْ يُعيدُنا إذا اسْتَحالَتْ أَجْسامُنا وَفَنِيَتْ ؟» فَأَجابَهُمْ بقوله : ﴿ قُلِ ٱلَّذِي فَطَرَكُمۡ أَوَّلَ مَرَّةٍ ﴾ [الإسراء : ٥١] .

وهذا نَظيرُ جوابِ قَوْلِ السَّائِلِ : ﴿ مَن يُحۡيِ ٱلۡعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾ [يس:٧٨] فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الحُجَّةُ وَلَزِمَهُمْ حُكْمُها ، ولم يَجِدوا عنها

مَعْدِلًا انْتَقَلوا إلىٰ سُؤالٍ آخَرَ يَتَعَلَّلُونَ بِهِ كما يَتَعَلَّلُ المَقْطُوعُ بالحِجَاجِ بمثلِ ذلك وَهُوَ قَوْلُهُمْ : ﴿ مَتَىٰ هُوَ ﴾ ، فَأُجِيبوا بِقَوْلِهِ : ﴿ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَرِيبًا ۝٥١ يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِۦ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء] .

ومِن هذا قولُه سبحانَهُ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَن يُتْرَكَ سُدًى ﴾ [القيامة:٣٦] إلىٰ آخر السورةِ ، فاحتَجَّ سُبحانَهُ علىٰ أَنَّهُ لَا يَتْرُكُ الإنسانَ مُهْمَلًا مُعَطَّلًا عن الأَمْرِ والنَّهْيِ ، والثَّوابِ والعِقابِ ، وأنَّ حِكْمَتَهُ وَقُدْرَتَهُ تَأْبىٰ ذلك ، فَإِنَّ مَنْ نَقَلَهُ مِنْ نُطْفَةِ مَنِيٍّ إلىٰ العَلَقَةِ ، ثُمَّ إلىٰ المُضْغَةِ ، ثُمَّ خَلَقَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، وَرَكَّبَ فيهِ الحَوَاسَّ والقُوَىٰ والعِظامَ والمَنافِعَ ، والأَعصابَ والرِّباطاتِ التي هي أُسْرَةٌ [(١)] ، وَأَتْقَنَ خَلْقَهُ وَأَحْكَمَهُ غايَةَ الإِحْكامِ ، وَأَخْرَجَهُ علىٰ هذا الشَّكْلِ والصُّورَةِ التي هي أَتَمُّ الصُّوَرِ وَأَحْسَنُ الأَشْكالِ ، كيف يَعْجِزُ عَنْ إعادَتِهِ وإنشائِهِ مَرَّةً ثانِيَةً ؟ أَمْ كَيْفَ تَقْتَضي حِكْمَتُهُ وَعِنايَتُهُ أَنْ يَتْرُكَهُ سُدًىٰ ؟

فانظُرْ إلىٰ هذا الحِجَاجِ العَجِيبِ بِالقَوْلِ الوَجيزِ الذي لا يكونُ أوجزُ منهُ ، والبيانِ الجَليلِ الذي لا يُتَوَهَّمُ أَوْضَحُ مِنهُ ، ومأخَذُهُ القَرِيبُ الذي لا تَقَعُ الظُّنُونُ علىٰ أَقْرَبَ مِنهُ .

❊ ❊ ❊

---

(١) الأُسْرَةُ : الدِّرعُ الحَصينةُ . انظر : «تهذيب اللغة» (١٣/ ٦٠) . وتحرَّفت في «مختصر الموصلي» (١/ ١٩٥) إلىٰ : «أشده» !

وكذلك ما احْتَجَّ بِهِ سُبحانَهُ علىٰ النَّصارىٰ مُبْطِلًا لِدَعْوَىٰ إِلَهِيَّةِ المسيحِ كَقَوْلِهِ : ﴿ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴾ [الأنبياء:١٧] .

فأَخْبَرَ أَنَّ هذا الذي أَضافَهُ مِنْ نَسَبِ الوَلَدِ إلىٰ اللهِ مِنْ مُشْرِكي العَرَبِ وَالنَّصارىٰ غَيْرُ سائِغٍ في العُقُولِ إذا تَأَمَّلَهُ المُتَأَمِّلُ ، وَلَوْ أَرادَ اللهُ أَنْ يَفْعَلَ هذا لَكان يَصْطَفي لِنَفْسِهِ ، وَيَجْعَلَ هذا الوَلَدَ المُتَّخَذَ مِنَ الجَوْهَرِ الأَعلىٰ السَّماوِيِّ المَوْصُوفِ بِالخُلُوصِ وَالنَّقاءِ مِنْ عَوارِضِ البَشَرِ ، المَجْبُولِ علىٰ الثَّباتِ والبَقاءِ ، لا مِنْ هذا العَالَمِ الفاني الكثيرِ الأَوْساخِ وَالأَقْذارِ .

وَلَمَّا كان هذا الحِجَاجُ كَما تَرىٰ في هذه القُوَّةِ وَالجلالَةِ أَتْبَعَهُ بِقَوْلِهِ : ﴿ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ ﴾ الآيَةَ [الأنبياء : ١٨] .

ونظيرُ هذا قوله : ﴿ لَّوْ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدًا لَّٱصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ ﴾ [الزمر : ٤] ، وقال سبحانَهُ : ﴿ مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ ﴾ [المائدة : ٧٥] الآية ، وَقَدْ تَضَمَّنَتْ هذه الحُجَّةُ دَليلَيْنِ بِبُطْلانِ إِلَهِيَّةِ المَسيحِ وَأُمِّهِ :

أَحَدهما : حاجَتُهُما إلىٰ الطَّعامِ والشَّرابِ وَضَعْفُ بِنْيَتِهِما عنِ القِيامِ بِنَفْسِهِما ، والمُحْتاجُ إلىٰ غَيْرِهِ لا يكونُ إِلَهًا ، إِذْ مِنْ لَوازِمِ الإِلَهِ أَنْ يكونَ غَنِيًّا .

الثَّاني : أَنَّ الذي يَأْكُلُ الطَّعامَ يَكُونُ منهُ ما يكونُ مِنَ الإنسانِ مِنَ الفَضَلاتِ التي يستحي الإنسانُ من نفسِه وغيرِه حالَ انفصالِها عنه ، بل يستحي مِنَ التَّصْرِيحِ بِذِكْرِها .

ولهذا -واللهُ أعلمُ- كنَّىٰ سبحانَهُ عنها بِلازِمِها مِنْ أَكْلِ الطَّعامِ .

فكيفَ يَليقُ بِالرَّبِّ سبحانهُ أَنْ يَتَّخِذَ صاحِبَةً وولدًا مِنْ هذا الجِنْسِ ؟

ولو كان يَليقُ بِهِ ذلك أَوْ يُمكنُ لكان الأولىٰ بِهِ أَنْ يكونَ مِنْ جِنْسٍ لا يأكُلُ ولا يَشْربُ ، فانظر ما تَضَمَّنَه هذا الكلامُ الوجيزُ البليغُ المشتمِلُ علىٰ هذا المعنىٰ العظيمِ الجليلِ الذي لا يَجِدُ سامِعُهُ مَغْمَزًا له ، ولا مَطْعَنًا فيه ، ولا تشكيكًا ولا سؤالًا يُورِدُه عليه .



ومِن ذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَٰنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا ﴾ [الزخرف:١٧-١٨] الآيتين .

احتجَّ سبحانَهُ علىٰ هؤلاءِ الذينَ جَعَلُوا لَهُ هذه البَناتِ بِأَنَّ أَحَدَهُمْ لا يَرْضىٰ بِالبَناتِ ، وإذا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِالأُنثىٰ حَصَلَ لَهُ مِنَ الحُزْنِ والكآبَةِ ما ظَهَرَ منهُ السَّوادُ علىٰ وَجْهِهِ ، فإذا كان أَحَدُكُم لا يَرضىٰ بالإناثِ بناتًا فكيف تَجْعَلونها لي ؟ كما قال تعالىٰ : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ مَا يَكْرَهُونَ ﴾ [النحل:٦٢] ، ثُمَّ ذَكَرَ سبحانَهُ ضَعْفَ هذا الجِنْسِ الذي جَعَلُوهُ له وأَنَّهُ أَنْقَصُ الجِنْسَيْنِ ، -ولهذا يحتاجُ في كمالِهِ إلىٰ الحِلْيَةِ- وأَضْعَفُهُما بيانًا فقال تعالىٰ : ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ وَهُوَ فِى ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الزخرف:١٨] ، فَأَشارَ بِنَشْأَتِهِنَّ في الحِلْيَةِ إلىٰ أَنَّهُنَّ ناقِصاتٌ فَيَحْتَجْنَ إلىٰ حِلْيَةٍ يَكْمُلْنَ بِها ، وَأَنَّهُنَّ عَيِيَّاتٌ فلا يُبِنَّ عن حُجَّتِهِنَّ وَقْتَ الخُصومَةِ ، مع أَنَّهُ في قولِهِ : ﴿ أَوَمَن يُنَشَّؤُا۟ فِى ٱلْحِلْيَةِ ﴾ [الزخرف: ١٨] تَعْرِيضًا بِما وُضِعَتْ لَهُ الحِلْيَةُ ، وَتَعْرِيضًا بِأَنَّهُنَّ لا يُنَشَّأْنَ في الحَرْبِ والشَّجاعَةِ ، فَذَكَرَ الحِلْيَةَ التي هي علامَةُ الضَّعْفِ والعَجْزِ والوَهْنِ .

* * *

وَمِنْ هذا ما حَكاهُ سُبحانَهُ مِنْ مُحَاجَّةِ إبراهيمَ قَوْمَهُ بِقولِهِ : ﴿ وَحَآجَّهُۥ قَوْمُهُۥ ﴾ إلىٰ قولِه : ﴿ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام : ٨٠-٨٢] .

فهذا الكلامُ لَمْ يَخرُجْ في ظاهِرِهِ مَخْرَجَ كلامِ البَشَرِ الذي يَتَكَلَّفُهُ أَهْلُ النَّظَرِ والجِدالِ والمُقايَسَةِ والمُعارَضَةِ ، بَلْ خَرَجَ في صُورَةِ كلامٍ خَبَرِيٍّ يَشْتَمِلُ علىٰ مَبادِئِ الحِجَاجِ ومَقاطِعِه ، مشيرًا إلىٰ مُقَدِّماتِ الدَّليلِ وَنَتائِجِهِ بِأَوْضَحِ عِبارَةٍ وَأَفْصَحِها، وأقربِها تناولًا ، والغَرَضُ مِنْهُ أَنَّ إبراهيمَ قال لِقَوْمِهِ مُتَعَجِّبًا مِمَّا دَعَوْهُ إليهِ مِنَ الشِّرْكِ : ﴿ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ ﴾ ؟! وَتَطْمَعُونَ أَنْ تَسْتَنْزِلُوني عن تَوْحِيدِهِ بعدَ أَنْ هَداني ، وَتَأَكَّدَتْ بصيرتي وَاستَحكَمَتْ مَعْرِفَتي بِتَوْحِيدِهِ بالهِدايَةِ التي رَزَقَنِيها ، وَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنَّ مَنْ كانَتْ هذه حالُهُ في اعْتِقادِهِ أَمْرًا مِنَ الأُمُورِ عَنْ بَصيرَةٍ لا يُعارِضُهُ فيها رَيْبٌ ولا يَتَخالَجُهُ شكٌّ .

وأيضًا فَإِنَّ المجادلةَ بَعْدَ ظُهورِ الشَّيءِ نَوْعٌ مِنَ العَبَثِ بِمَنْزِلَةِ المُحَاجَّةِ في طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَدْ رَآها مَنْ يُحَاجُّونهُ ، ثم قال : ﴿ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيْـًٔا ﴾ فَكَأَنَّهُ -صلوات الله وسلامه عليه- يَذْكُرُ أَنَّهُمْ خَوَّفُوهُ آلِهَتَهُمْ أَنْ يَنالَهُ منها مَعَرَّةٌ كما قالَ قَوْمُ هُودٍ له : ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعْتَرَىٰكَ بَعْضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٍ ﴾ [هود:٥٤] ، فقال إبراهِيمُ : إِنْ أَصابَنِي مَكروهٌ فَلَيْسَ ذلك مِنْ قِبَلِ هذه الأصنامِ التي عَبَدْتُمُوها مِنْ دُونِ اللهِ وهي أَقَلُّ مِنْ ذلك ، فَإِنَّها لَيْسَتْ مِمَّنْ يُرْجىٰ أَوْ يُخافُ ، بَلْ يكونُ ذلك الذي أصابَني مِنْ قِبَلِ الحَيِّ الفَعَّالِ الذي بِيَدِهِ الضُّرُّ وَالنَّفْعُ ، يَفْعَلُ ما يَشاءُ وَيَحْكُمُ ما يُريدُ .

ثُمَّ ذَكَرَ سَعَةَ عِلْمِهِ سبحانَهُ في هذا المَقامِ ، مُنَبِّهًا على مَوْقِعِ احتِرازٍ لطيفٍ ، وهو أَنَّ للهِ سبحانَهُ علمًا فيَّ وَفيكُمْ وفي هذه الآلِهَةِ لا يَصِلُ إليه عِلْمِي ، فإذا شاءَ أَمْرًا فهو أَعْلَمُ ، فَإِنْ أَرادَ أَنْ يُصيبَني بِمَكْرُوهٍ لا عِلْمَ لي مِنْ أَيِّ جِهَةٍ أَتاني ، فَعِلْمُهُ مُحيطٌ بِما لَمْ أَعْلَمْهُ ، وهذا غايَةُ التَّفْويضِ وَالتَّبَرِّي مِنَ الحَوْلِ وَالقُوَّةِ وَأَسْبابِ النَّجاةِ ، وَأَنَّها بِيَدِ اللهِ لا بِيَدِي .

* * *

وهكذا قال شُعَيبٌ لِقَوْمِهِ : ﴿ قَدِ ٱفْتَرَيْنَا عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِى مِلَّتِكُم بَعْدَ إِذْ نَجَّنَا ٱللَّهُ مِنْهَا ۚ وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّنَا ۚ وَسِعَ رَبُّنَا كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا ۚ عَلَى ٱللَّهِ تَوَكَّلْنَا ﴾ [الأعراف:٨٩] ، فَرَدَّتِ الرُّسُلُ العلم بِما يَفْعَلُهُ اللهُ إليه ، وَأَنَّهُ إذا شاءَ شيئًا فهو أَعْلَمُ بِما يَشاؤُهُ ، ولا عِلْمَ لنا بِامتِناعِهِ وعدمِ كَوْنِه .

ثُمَّ رَجَعَ الخَليلُ إليهِم مُقَرِّرًا للحُجَّةِ فقال : ﴿ وَكَيْفَ أَخَافُ مَآ أَشْرَكْتُمْ ﴾ الآيةَ ، يَقُولُ لِقَوْمِهِ : كيف يَسوغُ عِنْدَ ذي لُبٍّ أَنْ أَخافَ ما جَعَلْتُمُوهُ للهِ شَريكًا وليسَتْ بموضِعِ نَفْعٍ ولا ضُرٍّ ، وأنتم لا تَخافونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ باللهِ في الإلهِيَّةِ أشياءَ لَمْ يُنَزِّلْ بِها حُجَّةً عليكُم ، فالذي أَشْرَكَ بِخالِقِهِ وبارئِهِ الذي يُقِرُّ بأنه خالقُ السَّماواتِ والأَرضِ وربُّ كُلِّ شيءٍ ومَليكُه ، ومالكُ النفعِ والضُّرِّ آلهةٌ لا تَخْلُقُ ، ولا تَمْلِكُ لأَنفُسِها وعابِدِيها نَفْعًا ولا ضَرًّا ، وَجَعَلَها نِدًّا لَهُ وَمِثْلًا في الإِلَهِيَّةِ تُعبَدُ ويُسجَدُ لها ويُتَقَرَّبُ إليها ، أَحَقُّ بالخَوْفِ مِمَّنْ لم يَجْعَلْ مع اللهِ إلهًا آخَرَ ، بل وَحَّدَهُ وَأَفْرَدَهُ بِالإِلهِيَّةِ والرُّبُوبِيَّةِ والعَظَمَةِ وَالحَبِّ والخَوفِ والرَّجاءِ ، ﴿ فَأَىُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ ۖ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنعام: ٨١] فَحَكَمَ الله سبحانَهُ بينهما بِأَحْسَنِ حُكْمٍ خَضَعَتْ لَهُ القُلُوبُ وَأَقَرَّتْ بِهِ الفِطَرُ ، وانقادَت له العقولُ ، فقال : ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلْأَمْنُ وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [الأنعام:٨٢] .

فَتَأَمَّلْ هذا الكلامَ وعجيبَ مَوْقِعِهِ في قَطْعِ الخُصُومِ ، وإحاطَتِهِ بِكُلِّ ما وَجَبَ في العَقْلِ أَنْ يَرُدَّ بِهِ ما دَعَوْهُ إليه ، وأرادُوا حَمْلَه عليه

وأَخْذَه بمَجامِعِ الحجةِ التي لم تُبْقِ مَطْعَنًا ، وَلَمَّا كانت بهذه المَثابَةِ أشار سبحانَهُ بذِكْرِها وعَظَّمَها بالإشارةِ إليها وأَضافَها [١] إلىٰ نفسِهِ تعظيمًا لشأنِها فقال : ﴿ وَتِلْكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيْنَٰهَآ إِبْرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ ﴾ [الأنعام:٨٣] الآيةَ ، فعَلِمَ السَّامِعُ بإضافتِهِ إياها إلىٰ نفسِهِ أنه هو الذي فَهَّمَهَا خليلَه وعنه أخذَها ، وَكَفَىٰ بحُجَّةٍ يكونُ اللهُ ﷻ مُلَقِّنَها لخليلِه أَنْ تَكُونَ قاطِعَةً لِمَوارِدِ العِنادِ ، وَشَبيهٌ بِهَذِهِ القِصَّةُ الثَّانيةُ لإبراهيمَ في مُحاجَّةِ المشركِ : ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِي بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة:٢٥٨] الآيةَ ، فإن مَنْ تأمَّلَ موقِعَ الحِجَاجِ وَقَطْعَ المجادلِ فيما تَضَمَّنَتْه هذه الآيةُ ، وَقَفَ علىٰ أعظمِ برهانٍ ، بأوجزِ عِبارةٍ ، فإنَّ إبراهيمَ لمَّا أجابَ المُحَاجَّ لَهُ في اللهِ بأنه الذي يُحيي وَيُميتُ أَخَذَ عَدُوُّ اللهِ معارضتَه بضربٍ مِن المُغالطةِ وهو أنه يَقْتُلُ مَنْ يُريدُ وَيَسْتَبْقي مَنْ يُريدُ ، فَقَد أَحْيَا هذا وأماتَ هذا ، فَأَلْزَمَهُ إبراهيمُ علىٰ طَرْدِ هذه المُعارَضَةِ أَن يَتَصَرَّفَ في حَرَكَةِ الشَّمْسِ مِنْ غَيْرِ الجِهَةِ التي يأْتي اللهُ بها منها ، فكان قد سَاوَىٰ اللهَ في الإحياءِ والإماتةِ ، فَإِنْ كان صادِقًا فَلْيَتَصَرَّف في الشَّمسِ تَصَرُّفًا تَصِحُّ بِهِ دَعْواهُ ، وليس هذا انتِقالًا مِنْ حُجَّةٍ إلىٰ حُجَّةٍ أَوْضَحَ مِنها كما زَعَمَ بَعْضُ النُّظَّارِ ، وإِنَّما هو إِلزامُ المُدَّعي بطَرْدِ حُجَّتِهِ إِنْ كانت صَحيحَةً .

* * *

---

(١) في الأصل : «وأضافَهُ» ، والتَّصويبُ من «الصَّواعق» (٢/ ٤٨٩) ، و«مُختَصر الصَّواعق» (١/ ٢٠١) .

ومِنْ ذلك احتِجاجُهُ سبحانَهُ علىٰ إثباتِ عِلْمِهِ بالجُزْئياتِ كُلِّها بِأَحْسَنِ دليلٍ وَأَوْضَحِهِ وَأَصَحِّهِ ؛ حيثُ يقولُ : ﴿ وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [الملك:١٣] ، ثم قرَّرَ عِلْمَه بذلك بقوله : ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [الملك:١٤] .

وهذا مِنْ أَبْلَغِ التَّقْريرِ ، فإنَّ الخالِقَ لا بُدَّ أَنْ يَعْلَمَ مَخْلُوقَهُ والصانعَ يعلمُ مَصنوعَهُ ، وإذا كُنتم مُقِرِّينَ بأَنَّهُ خالِقُكُمْ وخالِقُ صُدُورِكُمْ وما تَضَمَّنَتهُ ، فكيف تَخْفَىٰ عليه وهي خَلْقُهُ ؟ وهذا التَّقْريرُ مِمَّا يَصْعُبُ علىٰ القَدَرِيَّةِ فَهْمُهُ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ عِنْدَهُمْ ما في الصُّدُورِ ، فَلَمْ يكُن في الآيةِ علىٰ أُصولِهِمْ دليلٌ علىٰ عِلْمِهِ بها ، ولهذا طَرَدَ غُلاةُ القَوْمِ ذلك وَنَفَوْا عِلْمَهُ ، فَأَكْفَرَهُمُ السَّلَفُ قاطِبَةً ، وهذا التَّقْريرُ مِنَ الآيةِ صحيحٌ علىٰ التَّقْديرَيْنِ ، أَعني : تقديرَ أَنْ تَكونَ «مَنْ» في مَحَلِّ رَفْعٍ علىٰ الفاعِلِيَّةِ ، وفي مَحَلِّ نَصْبٍ علىٰ المَفْعولِيَّةِ :

فعلىٰ الأَوَّلِ : أَلَا يَعْلَمُ الخالقُ الذي شأنُه الخَلْقُ .

وعلىٰ الثاني : ألا يعلمُ الربُّ مخلوقَه ومَصنوعَه .

ثم ختمَ الحجةَ باسْمَيْنِ مقتضِيَيْنِ لثبوتِها وهما : «اللطيف» الذي لَطُفَ صُنْعُهُ وَحِكْمَتُهُ وَدَقَّ حتىٰ عَجَزَتْ عَنْهُ الأَفهامُ ، والخَبيرُ الذي انتَهىٰ عِلْمُهُ إلىٰ الإحاطَةِ بِبَواطِنِ الأشياءِ كما أَحاطَ بِظَواهِرِها .

* * *

ومِن هـذا احتِجاجُهُ سبحانَهُ علىٰ المُشْرِكينَ بالدليل المُقسِّم الحاصِرِ الـذي لا يجدُ سامعُه إلىٰ ردِّه سبيلًا ؛ حيث يقـولُ تبـارَك وتعـالىٰ : ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۚ بَل لَّا يُوقِنُونَ ﴾ [الطور] .

فَتَأَمَّلْ هـذا التَّرْديدَ والحَصْرَ المُتَضَمِّنَ لإقامَةِ الحُجَّةِ بِأَقْرَبِ طريقٍ وَأَفْصَحِ عِبارَةٍ ، بقوله تعالىٰ : هـؤلاء مخلوقـونَ بَعْدَ أَنْ لَـمْ يكونوا ، فَهَلْ خُلِقوا مِنْ غَيْرِ خالِقٍ ؟ فهذا مِنَ المُمْتَنِعِ عِنْدَ مَنْ له عقلٌ أن يكون مصنوعٌ من غيرِ صانعٍ ، ولو مَرَّ رجلٌ بأرضٍ قَفْرٍ لا بِناء فيها ثم مرَّ بها فرأىٰ فيها بُنيانًا وعماراتٍ محكمةً لـم يَتَخالَجْهُ شكٌّ أنَّ صَانِعًا صَنَعها .

ثـم قـال : ﴿ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ ، وهـذا أيضًا مِنَ المُسْتَحيلِ أَنْ يكونَ العَبدُ مُوجِدًا خالِقًا لِنَفْسِهِ .

وإذا بَطَلَ القِسْمانِ : تَعَيَّنَ أَنَّ لَهُمْ خالِقًا ، فهو الإلهُ الحَقُّ الذي يستحِقُّ عليهِم العِبادَةَ وَالشُّكرَ ، فكيف يُشْرِكونَ به إلهًا غَيْرَهُ وهـو وَحْدَهُ الخالِقُ لَهُمْ ؟

فإن قيلَ : فما موقِعُ قولِهِ : ﴿ أَمْ خَلَقُوا۟ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ مِنْ هذه الحُجَّةِ ؟

قيل : أَحْسَنُ مَوْقِعٍ ، فَإِنَّهُ بَيَّنَ بِالقِسْمَيْنِ الأَوَّلَيْنِ أَنَّ لَهُمْ خالِقًا ، وَبَيَّنَ في الثَّالِثِ أَنَّهُمْ بَعْدَ أَنْ وُجِدُوا فَهُمْ عاجِزونَ غيرُ خالِقينَ ، وأنهم

لَمْ يَخْلُقوا نُفوسَهُمْ ولم يَخْلُقوا السَّماواتِ والأرضَ ، وَأَنَّ الواحِدَ القهَّارَ الذي لا رَبَّ غَيْرُهُ ، هو الذي خَلَقَهُمْ وخلَقَ السَّماواتِ والأرضَ ، فهو المُتَفَرِّدُ بِخَلْقِ المَسْكَنِ وَالسَّاكِنِ ، بخلقِ العالَمِ العُلْوِي والسُّفْليِّ وما فيه .

* * *

ومِنْ هذا ما حَكاهُ اللهُ سبحانَهُ عنْ مُحَاجَّةِ صاحِبِ «يس» لِقومِهِ، بِقولِهِ : ﴿ يَـٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٢٠ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴾ [يس] ، فَنَبَّهَ علىٰ مُوجِبِ الاتِّباعِ ، وهو كَوْنُ المَتْبُوعِ رَسولًا لِمَنْ لا يَنْبَغي أَنْ يُخالَفَ ولا يُعْصىٰ ، وأَنه علىٰ هِدايَةٍ ، ونَبَّهَ علىٰ انتِفاءِ المانِعِ ، وهو عَدَمُ سُؤالِ الأَجْرِ فلا يُريدُ مِنْكُم دُنيا ولا رياسةً ، فَمُوجِبُ الاتِّباعِ كونُهُ مُهْتَدِيًا والمانِعُ منهُ مُنْتَفٍ ، وهو طَلَبُ العُلُوِّ في الأرضِ والفسادِ وَطَلَبُ الأَجْرِ .

ثُمَّ قال : ﴿ وَمَا لِىَ لَآ أَعْبُدُ ٱلَّذِى فَطَرَنِى وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يس:٢٢]، أَخرَجَ الحُجَّةَ عليهم في مَعْرِضِ المُخاطَبَةِ لِنَفْسِهِ تَأْليفًا لَهُم ، وَنَبَّهَ علىٰ أَنَّ عِبادَةَ العَبْدِ لِمَنْ فَطَرَهُ أَمرٌ واجِبٌ في العُقُولِ ، مُسْتَهْجَنٌ تركُها ، قبيحٌ الإخلالُ بها ، فَإِنَّ خَلْقَهُ لِعَبْدِهِ أَصْلُ إِنْعامِهِ عَلَيْهِ ، ونِعَمُهُ كُلُّها بَعْدُ تابِعَةٌ لإيجادِهِ ، وقد جَبَلَ اللهُ العُقولَ والفِطَرَ علىٰ شُكْرِ المُنْعِمِ وَمَحَبَّةِ المُحْسِنِ ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ مُخَوِّفًا لهُمْ تَخويفَ النَّاصِحِ فقال : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ .

ثُمَّ أَخْبَرَ أن الآلِهَةَ التي تُعْبَدُ مِنْ دُونِه أَنَّها باطِلَةٌ ، وأن عِبادتَها باطلةٌ فقال : ﴿ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً ﴾ [يس:٢٣] الآيةَ ، فإنَّ العابدَ يُريدُ مِنْ مَعْبودِهِ أَنْ يَنْفَعَهُ وَقْتَ حاجَتِهِ إليه ، وأَنهُ إذا أَرادَني الرَّحمنُ الذي فَطَرَني بِضُرٍّ لَمْ يَكُنْ لهذه الآلِهَةِ مِنَ القُدرَةِ ما يُنْقِذُوني بها مِنْ ذلك الضُّرِّ ، ولا مِنَ الجاهِ والمَكانَةِ عِندَهُ ما يَشْفَعُ لي إليه ، لأتخلَّصَ مِنْ ذلك الضُّرِّ ، فَبِأَيِّ وَجْهٍ تَسْتَحِقُّ العِبادَةَ ؟ ﴿ إِنِّىٓ إِذًا لَّفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس:٢٤] ، إنْ عَبَدْتُ مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ هذا شَأْنُهُ .

وهذا الذي ذَكَرْناهُ يَسيرٌ مِنْ كَثيرٍ [(١)] .

* * *

---

(١) ما تقدَّمَ قارِنْهُ بـ«الصَّواعق» (٢/ ٤٥٧-٤٩٧) ، و«مُخْتَصر الصَّواعق» (١/ ١٧٦-٢٠٨) .

فَصْلٌ (١)

وإذا تأملتَ أصولَ المذاهبِ الفاسِدَةِ رأيتَ أصحابَها قد اشْتَقُّوها من بين هذينِ الأصلينِ -يعني : سوءَ القصدِ ، وسوءَ الفهمِ- (٢) ، وحمَلَهُم عليها منافسةٌ في رِياسةٍ أو مالٍ أو تَوَصُّلٌ إلىٰ غرضٍ من أَغْراضِ الدُّنيا تَتْبَعُه الهِمَمُ وتَشْرَئِبُّ إليه النفوس ، فيَتَّفِقُ للعبدِ شُبهةٌ وشَهوةٌ وهُما أصْلُ كلِّ فَسَادٍ ومَنْشَأُ كلِّ تأويلٍ باطلٍ ، وقد ذمَّ اللهُ سُبْحَانَهُ مَن اتَّبَعَ الظنَّ وما تَهْوَىٰ الأنفسُ ، فالظنُّ : الشُّبهاتُ ، وما تَهْوىٰ الأنفسُ : الشَّهواتُ ، وهُمَا اللَّذانِ ذَكَرَهُما في «بَرَاءَة» (٣) ، فالاستمتاعُ بالخَلاقِ : التَّمَتُّعُ بالشَّهواتِ ، وهو نصيبُهم الذي آثَرُوهُ في الدُّنيا علىٰ حظِّهم مِن الآخرةِ ، والخوضُ الذي اتَّبعوا فيه الشُّبهاتِ ،

---

(١) مختصرٌ مِن : «الفصل الحادي والعشرون : في الأسباب الجالبة للتأويل» . انظر : «الصَّواعق المرسلة» (٢/ ٥١٠) .

(٢) قوله : «يعني سُوء القَصْدِ وسُوء الفهم» من كلام الإمام محمد بن عبد الوهاب -رَحِمَهُ اللَّهُ- للتوضيح .

(٣) في قوله تعالىٰ : ﴿ كَٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا فَٱسْتَمْتَعُواْ بِخَلَٰقِهِمْ فَٱسْتَمْتَعْتُم بِخَلَٰقِكُمْ كَمَا ٱسْتَمْتَعَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُم بِخَلَٰقِهِمْ وَخُضْتُمْ كَٱلَّذِى خَاضُوٓاْ أُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٦٩﴾ ﴾ .

فَنَشَأَ عنهما التَّفَرُّقُ المذمومُ الذي ذمَّ اللهُ أهلَه في كتابِه، ونهىٰ عبادَه المؤمنينَ عن التشبُّهِ بهم ، فقال : ﴿ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ﴾ [آل عمران] . قال ابنُ عباس : «تَبْيَضُّ وجوهُ أهلِ السُّنَّة والائتلافِ ، وتَسْوَدُّ وجوهُ أهلِ الفُرقةِ والاختلافِ»[1] .

وأَخبَرَ سُبْحَانَهُ أن الحاملَ لهم علىٰ التَّفرُّقِ بعدَ البَيانِ إنَّما هو البَغْيُ فقال تعالىٰ: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة:٢١٣] ، فأخبرَ سُبحانَهُ أن الذين آمنوا هُدُوا لِمَا اختَلَفَ فيه أهلُ التأويلِ الباطِلِ الذي أَوْقَعَهُم في الاختلافِ والتَّفَرُّقِ .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ﴾ [الشورىٰ:١٤] الآيةَ ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ﴾ [الجاثية:١٦-١٧] الآيتين ، فأَخْبَرَ سبحانَهُ أنَّ المُختَلِفين بالتأويلِ لَمْ يَختَلِفوا لِخَفاءِ العِلمِ الذي جاءتْ به الرسلُ عليهم وإنَّما اختَلَفوا بعدَ مجيءِ العِلمِ ، وهذا كثيرٌ في القرآنِ كقولِه : ﴿ وَلَقَدْ بَوَّأْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدْقٍ ﴾ [يونس:٩٣] الآيةَ ، وقال : ﴿وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣/ ٧٢٩ رقم ٣٩٥٠) ، والآجري (٥/ ٢٥٢٦ رقم ٢٠٧٤) ، والداني في «الرسالة الوافية» (٢٦٣ رقم ٢٠٢) ، واللالكائي (١/ ٧٩ رقم ٧٤) ، والسِّلفي في «الطيوريات» (٨٠ ، ٣١٦ رقم ١٢٩، ٥٦٦) .

أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾ [البينة:٤] ، فهؤلاء المختلِفونَ بالتأويلِ بعد مَجيءِ الكتابِ كلُّهم مذمومون ، والحامِلُ لهم البغيُ وسُوءُ القَصْدِ .

والاختلافُ في كتابِ اللهِ نوعان :

أحدُهُمَا : أن يكونَ المختلفون كلُّهم مذمومين -وهو المتقدِّمُ- ، وهم الذين تَسْوَدُّ وجوهُهم ، والذين قال اللهُ فيهم : ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ ٱخْتَلَفُوا۟ فِى ٱلْكِتَـٰبِ لَفِى شِقَاقٍۭ بَعِيدٍ ﴾ [البقرة:١٧٦] ، فجَعَلَ المُختلفينَ فيه كلَّهم في شِقَاقٍ ، وهذا الذي وُصِفَ أهلُه بالبَغْيِ ، وهو الذي يوجِبُ الفُرْقَةَ وفَسادَ ذاتِ البَيْنِ ، ويُوقِعُ التَّحَزُّبَ والتَّبَايُنَ .

والثَّاني : اختلافٌ ينقَسِمُ أهلُه إلىٰ محمودٍ ومذمومٍ ، فمَنْ أصابَ الحقَّ فهو محمودٌ ، ومَنْ أخطأه مع تفريطِهِ وعُدْوانه فهو مَذمومٌ ، ومِنْ هذا قولُه تعالىٰ : ﴿ وَلَـٰكِنِ ٱخْتَلَفُوا۟ فَمِنْهُم مَّنْ ءَامَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال تعالىٰ : ﴿ وَمَا ٱخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَىْءٍ فَحُكْمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [الشورىٰ:١٠] .

والاختلافُ المذمومُ كثيرًا ما يكونُ مع كلِّ فرقةٍ من أهلِهِ بعضُ الحقِّ ، فلا يُقِرُّ له خَصْمُه بل يَجْحَدُه إيَّاهُ بَغْيًا ومُنَافَسَةً ، فيَحمِلُه ذلك علىٰ تَسْليطِ التأويلِ الباطِلِ علىٰ النصوصِ التي مع خَصْمِهِ ، وهذا شأنُ جميعِ المختلفينَ ، بخِلافِ أهلِ الحقِّ فإنهم يَقْبَلُون الحقَّ مِن كلِ مَنْ جاءَ بِهِ ، فيأخذون حقَّ جميعِ الطوائفِ ويَرُدُّونَ باطلَهم ،

فهؤلاء الذين قال اللهُ فيهم : ﴿ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [البقرة:٢١٣] ، فأخبرَ سُبحانَهُ أنه هَدَىٰ عِبادَه لِما اختَلَفَ فيه المختلِفُون .

وكان النبيُّ ﷺ يقولُ في دعائِه : «اللَّهُمَّ رَبَّ جِبريلَ وميكائيلَ وإسرافيلَ فاطِرَ السَّمواتِ والأرضِ ، عالِمَ الغَيْبِ والشَّهادَةِ ، أنت تَحْكُمُ بينَ عِبادِكَ فيما كانوا فيه يَخْتَلِفُونَ اهْدِني لِما اختُلِفَ فيه مِنَ الحَقِّ بِإذْنِكَ ، إنَّكَ تَهْدي مَنْ تَشاءُ إلىٰ صِراطٍ مُسْتَقيم»(١) ، فَمَنْ هَداه اللهُ سبحانَهُ إلىٰ الأخذِ بالحقِّ حيثُ كانَ ومع مَن كان -ولو كان يُبغِضُه ويُعاديه- ورَدَّ الباطلَ مع مَن كان -ولو مع مَنْ يُحِبُّهُ ويُوالِيهِ- فهو ممن هُدِيَ لِمَا اختُلِفَ فيه من الحق .

وأهلُ هذا المَسْلَكِ إذا اختلفوا فاختلافُهم اختلافُ رحمةٍ وهُدَىٰ يُقِرُّ بعضُهم بعضًا عليه ويواليه ويناصِرُه ، وهو داخلٌ في بابِ التعاونِ والتناصُرِ الذي لا يَستَغْني عنه الناسُ في أمورِ دينِهِم ودُنياهم بالتناظرِ والتشاورِ وإجالتِهم الرأيَ ، فإذا قُوبِلَ بين الآراءِ المختلفةِ ، وعُرِضَتْ علىٰ الحاكمِ الذي لا يَجُورُ -وهو كتابُ اللهِ وسنةُ رسولِه- ، وتجرَّدَ الناظرُ عن التعصبِ ، واستفرغ وُسْعَهُ وقصدَ طاعةَ اللهِ ورسولِه ، فقلَّ أن يَخْفَىٰ عليه الصوابُ مِن تلكَ الأقوالِ .

ووقوعُ الاختلافِ بين الناسِ أمرٌ ضروريٌّ لابُدَّ منهُ لِتَفَاوُتِ

(١) رواه مسلم (١/ ٥٣٤ رقم ٧٧٠) من حديث أُمِّ المؤمنينَ عائشة ﵂ .

إراداتِهِم وأفهامِهم وقُوَىٰ إدراكِهم ، ولكنَّ المذمومَ بغيُ بعضِهم علىٰ بعضٍ وعُدوانُه ، وإلَّا فإذا كان علىٰ وجهٍ لا يُؤدِّي إلىٰ التبايُنِ والتَّحَزُّبِ ، وكلٌّ مِن المختلفين قَصْدُهُ طاعةُ اللهِ ورسولِهِ لم يضرَّ فإنه لابدَّ منه في النشأة الإنسانيةِ ، ولكنْ إذا كان الأصلُ واحِدًا والغايةُ واحدةً ، والطريقُ المسلوكةُ واحدةٌ ، لم يَكَدْ يَقَعُ اختلافٌ ، وإن وَقَعَ كان اختلافًا لا يَضُرُّ كما تَقَدَّمَ مِن اختلافِ الصحابةِ .



[فصل] [1]

الوجوهُ التي تنقَسِمُ إليها معاني القرآن عشرةُ أقسام :

الأَوَّلُ : تعريفُـهُ سبحانَهُ نفسَـه لِعِبـادِهِ بأسـمائِهِ وصِفاتِ كمالِـهِ ونُعُوتِ جَلالِهِ وأفعالِهِ ، وأنه واحدٌ لا شَريكَ له وما يَتْبَعُ ذلك.

الثَّاني : ما اسْتَشْهَدَ به علىٰ ذلك من آثارِ قُدْرَتِهِ وآثارِ حِكمتِهِ فيما خَلَقَ وَذَرَأ في العالَمِ الأعلىٰ والأسفلِ ، مُحْتَجًّا به علىٰ مَنْ ألحَدَ في أسمائِهِ وتوحيدِهِ ، وعَطَّلَهُ عن صفاتِ كمالِهِ وعن أفعالِهِ ، وكذلك البراهينُ العقليةُ التي أقامَها علىٰ ذلك والأمثالُ المضروبةُ ، والأَقْيِسَةُ العقليةُ .

الثَّالِثُ : ما اشْتَمَلَ عليه من بَدْءِ الخَلْقِ وإنشائِهِ ومادتِهِ وابتداعِهِ له وَسَبْقِ بعضِه علىٰ بعضٍ ، وعددِ أيامِ التخليقِ ، وخَلْقِ آدمَ ، وإسجادِ الملائكةِ له ، وشأنِ إبليسَ وعصيانِه ، وما يَتْبَعُ ذلك .

---

(١) كلمةُ : «فصل» زيادةٌ مِنّي ، وانظره في : «الصَّواعق» (٢/ ٦٨٤) وما بعدها . وهذا الفصلُ غيرُ موجودٍ في «مختصر الصَّواعق» للموصلي (١/ ٢١٠) ، وذَكَرَ مُحققه أنه في إحدىٰ النسخ يوجد سقطٌ كبيرٌ جدًّا ، وفي بعضها الكلامُ مُتَّصلٌ مع عدم وجود هذا الفصل فيها .

الرَّابعُ : ذِكْرُ المَعَادِ والنَشْأَةِ الأُخرَىٰ ، وكيفيَّتُه وصورتُه ، وإحالةُ الخَلْقِ فيه مِن حالٍ إلىٰ حالٍ ، وإعادتُهم خلقًا جديدًا .

الخامِسُ : ذِكْرُ أحوالِهِم في مَعَادِهِم وانقسامِهِم إلىٰ شقيٍّ وسعيدٍ وما يَتْبَعُ ذلك .

السَّادِسُ : ذِكْرُ القُرونِ الماضيةِ والأممِ الخاليةِ ، وما جَرىٰ عليهم ، وأحوالِهِم مع أنبيائِهِم ؛ لِتكونَ ما جَرَتْ عليه أحوالُ الماضِينَ عِبْرَةً للمُعانِدِين .

السَّابعُ : الأمثالُ التي ضَرَبَها لهم والمواعظُ التي وَعَظَهم بها يُنَبِّهُهُم بها علىٰ قَدْرِ الدنيا وقِصَرِ مُدَّتِهَا وآفاتِها لِيَزْهَدُوا فيها ويَتْرُكُوا الإخلادَ إليها ويَرْغَبُوا فيما أَعَدَّ لهم في الآخرةِ .

الثَّامِنُ : ما تَضَمَّنَه من الأمرِ والنهيِ والتحليلِ والتحريمِ ، وبَيانِ ما يُحِبُّه من الأعمالِ والأقوالِ والأخلاقِ ، وما يكرهُهُ منها ، وما يُقَرِّبُ إليه وما يُبْعِدُ عنه ، وقَسَّمَ هذا إلىٰ فرائضَ فرضَها وحُدودٍ حَدَّها ، وزواجِرَ زَجَرَ عنها ، وأخلاقٍ وشِيَمٍ رغَّب فيها .

التَّاسِعُ : ما عرَّفهم إياه من شأنِ عَدُوِّهم ومَداخِلِهِ عليهم ومَكَايِدِه لهم ، وما يُرِيدُه بهم ، وعَرَّفَهم طَرَائِقَ التَّحَصُّنِ منه ، وما يَتَدارَكُونَ به ما أُصِيبُوا به في مَعْرَكَةِ الحربِ بينهم وبَيْنَهُ ، وما يَتْبَعُ ذلك.

العاشِرُ : ما يختَصُّ بالسفيرِ بَيْنَه وبَيْنَ عِبادِهِ مِنْ أوامِرِهِ له ونَوَاهِيه وما اختَصَّه به من الإباحةِ والتحريمِ وذِكْرِ حُقوقِه علىٰ أمتِه وما يتعلقُ بذلك .

فهذه عشرةُ أقسامٍ عليها مَدارُ القرآنِ ، وإذا تأمَّلتَ الألفاظَ المُتضمِّنَةَ لها وجدتَّها ثلاثةَ أنواعٍ :

أحدها : ألفاظٌ في غايةِ العُمُومِ ، فَدَعْوَىٰ التَّخْصِيصِ فيها يُبْطِلُ مَقْصُودَها وفائدةَ الخِطابِ بها .

الثَّاني : ألفاظٌ في غايةِ الخصوصِ فدعوىٰ العمومِ فيها لا سبيلَ إليهِ .

الثالث : ألفاظٌ متوسطةٌ بينَ العمومِ والخُصوصَ .

فالأول : كقولِه : ﴿ وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:٢٨٢] ، و﴿ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة:١٠٩]، و﴿ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر:٦٢] ، وقولِه : ﴿ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [فاطر:١٥]، و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة:٢١] ، و﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [النساء:١] ، وأمثالُ ذلك .

والثَّاني : كقولِه : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة : ٦٧] ، وقولِه : ﴿ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا ﴾ [الأحزاب : ٣٧] ، وقولِه : ﴿ وَٱمْرَأَةً مُّؤْمِنَةً ﴾ [الأحزاب:٥٠] الآيةَ .

والثَّالِثُ : كقوله : ﴿ أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ ﴾ [الحج:٣٩]، وقولـه : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ [البقـرة:١٠٤] ، و﴿ يَـٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَـٰبِ ﴾ [آل عمـران:٦٤] ، و﴿ يَـٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ ﴾ [الزمـر:٥٣] ، ونحوِ ذلك مِمَّا يخصُّ طائفةً من الناسِ دُونَ طائفةٍ ، وهـذا وإنْ كـانَ متوسطًا بينَ الأولِ والثاني فهو عامٌّ فيما قُـصِدَ بـه ودلَّ عليه ، وغالبُه أو جميعُه قد عُلِّقَت الأحكامُ فيه بالصفاتِ المُقْتَضِيَةِ لتلكَ الأحكـامِ ، فَصـارَ عُمُومُــه لِمَـا تَحْتَـه مـن جِهَتَيْنِ : مِـنْ جِهَـةِ اللَّفْظِ والمعنـىٰ ، فتَخْصِيصُه بِبَعْضِ نَوْعِهِ إبطالٌ لما قُصِدَ به ؛ إذْ الوقفُ فيهـا لاحتِمـالِ إرادةِ الخُصوصِ مِن أشدِّ إبطالِها ، وعَوْدًا علىٰ مقصـودِ المُتـكلِّمِ بـه بالإبطالِ ، فادَّعىٰ قـومٌ مِنْ أهـلِ التأويـلِ فـي كثيـرٍ مـن عُمومـاتِ هـذا النوعِ التَّخصِيصَ ، وذلك في بابِ الوَعْدِ والوَعِيدِ وفـي بـابِ القضـاءِ والقـدرِ ، أمـا بـابُ الوعيـدِ فإنـه لمَّـا احـتَجَّ علـيهم الوعيديـةُ بقولـه : ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النسـاء:٩٣] ، وبقولـه : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَـٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾ [النساء:١٠] ، وأمثالِ ذلك لجؤُوا إلىٰ دعوىٰ الخصوص .

وأما القَدَرُ ، فإنَّ أهلَ الإثبـاتِ لَمَّـا احتَجُّوا علىٰ القَدَرِيَّةِ بقولـه : ﴿ ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ﴾ [الرعـد:١٦] ، وقولـه : ﴿ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [المائدة:١٢٠] ، ونحوه ، ادَّعَوْا تخصيصَه ، وأكثرُ طوائفِ أهـلِ الباطـلِ ادِّعاءً لتخصيصِ العُمُوماتِ هُمْ الرافِضَةُ ، وهكذا تجدُ كـلَّ أصْـحَابِ مَـذْهبٍ مـن المـذاهبِ إذا أُورِدَ علـيهم عـامٌّ يُخـالِفُ مَـذهبَهم ادَّعَـوْا

تخصيصَه ، وقالوا : أكثر عُمُوماتِ القرآنِ مخصوصةٌ ، وليسَ ذلك بِصَحيحٍ ، بل أكثرُها محفوظةٌ باقيةٌ علىٰ عُمومِها .

فعليك بِحِفظِ العُمومِ فإنه يخُلِّصُكَ مِنْ أقوالٍ كثيرةٍ باطلةٍ وَقَعَ فيها مُدَّعُو الخُصُوصِ بغيرِ بُرْهَانٍ مِنَ اللهِ ، وأخطؤوا مِنْ جهةِ اللَّفظِ والمعنىٰ .

أمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفظِ فإنك تجدُ النصَّ الذي اشْتَمَلَ علىٰ وعيدِ أهْلِ الكبائرِ -مثلًا- في جميعِ آياتِ القرآنِ خارِجٌ بِلَفْظِهِ مَخْرَجَ العُمُومِ المؤكَّدِ المقصودُ عُمُومُه ، كقوله : ﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا كَبِيرًا ﴾ [الفرقان:١٩] ، وقوله : ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُۥٓ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ ﴾ [الأنفال:١٦] ، ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ ﴾ [النساء:٩٣] ، ﴿ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴾ [الزلزلة:٨] . وقد سمَّىٰ النبيُّ ﷺ هذه الآيةَ «جامِعَةً فاذَّةً»[1] ، أي: عامةً فَذَّةً في بابِها .

وقوله : ﴿ إِنَّهُۥ مَن يَأْتِ رَبَّهُۥ مُجْرِمًا ﴾ [طه:٧٤-٧٥] الآيتين ، وقوله : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا ﴾ [النساء:١٠] ، وقوله : ﴿ وَٱلَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ ﴾ [الفرقان:٦٨] ، وأضعافُ أضعافِ ذلك من عُمُوماتِ القرآنِ المقصودِ عمومُها ، التي إذا أُبطِلَ

(١) رواه البخاريُّ (٣/ ١١٣ رقم ٢٣٧١) ، ومُسلمٌ (٢/ ٦٨٠ رقم ٩٨٧) مِن حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه .

عمومُها بَطَلَ مَقصودُ عامَّةِ القرآنِ .

وأمَّا خَطَؤُهم من جِهَةِ المعنىٰ، فلأنَّ اللهَ سبحانَهُ إنَّما علَّق الثَّوَابَ والعِقابَ علىٰ الأفْعَالِ المُقْتَضِيَةِ لَهُ اقْتِضَاءَ السَّبَبِ لمُسَبَّبِه ، وجَعْلَها عِلَلًا لأحكامِها ، والاشتِراكُ في المُوجِبِ يقتضي الاشتراكَ في مُوجَبِهِ ، والعِلَّةُ إذا تَخَلَّفَ عَنْهَا مَعْلُولُها مِنْ غَيْرِ انْتِفَاءِ شَرْطٍ أو وُجودِ مانِعٍ فَسَدَتْ ، بَلْ يَسْتَحِيلُ تَخَلُّفُ المَعْلُولِ عَنْ عِلَتِهِ التامَّةِ ، وإلَّا لم تَكُنْ تامَّةً ، ولكن غَلَطَ هَهُنا طائفتانِ مِنْ أَهْلِ التأويلِ :

الوَعِيدِيَّةُ : حيث حَجَرَت علىٰ الربِّ تعالىٰ بعُقُولِها الفاسِدَةِ أن يترُكَ حَقَّه ويَعْفُوَ عَمَّنْ يَشَاءُ مِنْ أَهْلِ التوحيدِ ، وَأَوْجَبُوا عليه أن يُعذِّبَ العُصاةَ ولابُدَّ .

وقابَلَتْهُم الطَّائفةُ الأُخرىٰ ، وقالوا : لا يُجْزَمُ بثبوتِ الوعيدِ لأحدٍ فيَجُوزُ أن يعذِّبَ اللهُ الجميعَ وأنْ يعفوَ عن الجميعِ ، وأن ينفِّذَ الوعيدَ في شخصٍ واحدٍ يكونُ هو المرادُ بذلك اللفظِ ، ولا نعلمُ هل هذه الألفاظُ للعمومِ أو للخُصوصِ .

والصوابُ غيرُ المَذْهَبَيْنِ ، وأن هذه الأفعالَ سببٌ لِما عُلِّقَ عليها من الوعيدِ ، والسَّبَبُ قد يَتَخَلَّفُ عنه مُسَبَّبُه لِفَوَاتِ شَرْطٍ أو وُجُودِ مانعٍ ، والموانعُ متعددةٌ :

منها : ما هو مُتَّفَقٌ عليه كالتَّوْبَةِ النَّصُوحِ .

ومنها : الحَسَناتُ الماحيةُ ، والمَصائِبُ المُكَفِّرة ، وما يَلْحَقُ العَبْدَ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ ثَوَابٍ تَسبَّبَ إلىٰ تَحْصِيلِهِ ، أو دُعاءٍ أو استغفارٍ له ، أو صَدَقَةٍ عنه .

ومنها : شَفَاعةٌ بإذنِ اللهِ فيها لِمَنْ أَرادَ .

ومنها : رحمةٌ تُدْرِكُهُ مِنْ أَرْحَمِ الراحمين يَتْرُكُ بها حَقَّه قِبَلَهُ ، وهذا لا يُخْرِجُ العُمومَ عن مُقْتَضَاه ، ولا يَحْجُرُ علىٰ الربِّ تعالىٰ حَجْرَ الوَعِيدِيَّة [1] .

والمقصودُ أنَّ الأقسامَ الثلاثةَ التي تَضَمَّنَها القرآنُ وهي : الأعمُّ ، والعامُّ ، والأخصُّ ، كُلٌّ منها يُفيدُ العلمَ بمَدلُولِهِ ، ولا يتوقَّفُ فَهْمُ المُرادِ منه علىٰ العلم بانتفاءِ المُخَصِّصِ ، والإضمارِ ، والحَذْفِ والمَجَازِ ، فإن ذلك يُبْطِلُ أَحكامَ تلك الأقسامِ العشرةِ .

* * *

(١) العقوبةُ علىٰ الذنوبِ في الآخرةِ تندفعُ بأسبابٍ ، منها ما ذَكَره المؤلف ويُزاد عليه : أو أنهُ يُغْفَرُ لَهُ بِفَضْلِ سابِقَتِهِ في الدِّين ، أَوْ بِشَفاعَةِ مُحَمَّدٍ ﷺ فهو يشفع لأُمَّته ، أَو ابتُلِيَ بِبَلاءٍ في الدُّنْيا كُفِّرَ بِهِ عَنْهُ ، أو ما يُبْتلىٰ به في قبره مِن الضغطة وفتنة الملَكين .

ومنها : الاقتصاصُ لبعضهم مِنْ بعضٍ بعد عبورِ الصِّراطِ حتىٰ يُهذَّبوا .

انظر هذه الأوجه بتوسع في : «منهاج السنة» (٦/ ٢٠٥-٢٣٩) ، و«العقيدة الواسطية» (١١٢-١١٣) لشيخ الإسلام ابن تيمية -رَحِمَهُ اللَّهُ- .

وَتَجِدُ [1] عندَ كثيرٍ مِن المَعْرُوفِينَ بالتفسيرِ مَنْ رَدَّ كثيرًا مِنْ أَلْفاظِ القرآنِ مِن العُمُومِ إلىٰ الخُصُوصِ نَظِيرَ ما تجِدُه مِنْ ذلك عِندَ أَرْبَابِ التأويلِ المُسْتَكْرَهِ ، ومتىٰ تأمَّلْتَ الحالَ فيما سَوَّغُوه مِنْ ذلك وَجَدْتَها عَائِدَةً من الضَّرَرِ علىٰ الدِّينِ بِأَعْظَمِ ممَّا عادَ مِنْ ضَرَرِ كثيرٍ من التأويلاتِ ؛ وذلك لأنهم بالقصدِ إلىٰ ذلك فَتَحُوا لأربابِ التأويلاتِ الباطلةِ السبيلَ إلىٰ التَّهَافُت فيها ، وتجدُ الأسبابَ الداعيةَ للطائفتين : قَصْدَ الإغرابِ علىٰ الناسِ ، وادِّعَاءَهم أنَّ عِنْدَهُم منها نوادِرَ لا تُوجَدُ عِنْدَ عَامَّةِ الناسِ ، وإلَّا فَلَوْ اقْتَصَرُوا علىٰ ما يُعْرَفُ مِنَ الآثارِ وعلىٰ ما تَفْهَمُهُ العامَّةُ مِنْ مَعانيها لَسَلِمَ عِلْمُ القرآنِ وَالسُّنَّةِ ، وهذا موجودٌ في غيرِهم .

كما تَجِدُ الُمتَعَنِّتِينَ بِوُجُوهِ القرآنِ يَأْتُونَ مِنَ القِراءَاتِ المُسْتَشْنَعَةِ في ألفاظِها ومَعانيها الخارجةِ عن قراءةِ العامةِ ما يُغْرِبُونَ به عليهِم .

وكذلك أصحابُ الإعرابِ يَذْكُرُونَ مِنَ الوُجُوهِ المُسْتَكْرَهَةِ البَعِيدةِ ما يُغرِبُون به علىٰ الناسِ .

وكذلك كثيرٌ مِن المُفَسِّرين يَأْتُونَ بِالعَجَايِبِ التي تَنْفِر عنها النفوسُ ويَأْبَاهَا القرآنُ أشدَّ الإبَاءِ كقَوْلِ بَعْضِهِم «طه» لفظةٌ نَبَطِيَّةٌ ، مَعْناها : يا رَجُلُ ، ويا إنسانُ ، وقال بَعْضُهُم : هي مِنْ أَسْماءِ النبيِّ ،

---

(١) هذا الوجهُ الرَّابع والثلاثون من أوجه الرد علىٰ قولهم إنَّ نصوصَ الوحيِّ أدلةٌ لَفظِيَّةٌ وهي لا تُفيدُ اليقينَ . انظر : «الصواعق» (٢/ ٦٩٣) .

وَعَدُّوا مِنْ أَسْمائِهِ : طه ، ويس.

وقال بعضُهم في : ﴿ نٓ وَٱلْقَلَمِ ﴾ إنها الدَّوَاةُ .

وقال بعضُهم في : ﴿ صٓ ﴾ أنها فعل ماض[1] مِثْلُ : رَامٍ وقَاضٍ ، كما قال بعضُهُم في قوله : ﴿ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا ﴾ [الفرقان:٨] ، الذي له سَحَرٌ أي رِئَة ، أَفْتَرَىٰ أرادَ فِرْعَونُ هذا المَعْنَىٰ بقوله: ﴿ لَأَظُنُّكَ يَٰمُوسَىٰ مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء:١٠١] ، وأرادَهُ الكُفَّارُ بقَوْلِهِم : ﴿ بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ ﴾ [الحجر:١٥] .

وكما قال آخَرُون في قوله : ﴿ مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ ٱللَّهُ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْآخِرَةِ ﴾ [الحج:١٥] ، أن المعنىٰ : يَرْزُقُه ، واسْتَشْهَدُوا بقولِهِم : أَرْضٌ مَنصورَةٌ ، أي : مَمْطُورَةٌ ، وَلَوْ تَأَمَّلَ هذا القائِلُ السِّياقَ لَعَلِمَ أن تفسيرَه يُزيلُ معنىٰ الآيةِ عن وَجْهِهِ .

وقال آخرون في قولِه : ﴿ فَٱلْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ ﴾ [يونس:٩٢] ، أي : بِدِرْعِكَ ، ونُنَجِّيكَ : نُلْقِيكَ عَلىٰ نَجْوَة مِنَ الأَرْضِ .

وقال آخَرُونَ في قوله : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنْحَرْ ﴾ [الكوثر:٢] ، أن المرادَ : ضَعْ يَدَكَ علىٰ نَحْرِك ، وَتَكَايَسَ غَيْرُه فقال : اسْتَقْبِلْ بِنَحْرِكَ القِبْلَةَ ، فَهَضَمُوا معنىٰ هذه الآيةِ التي جَمَعَتْ بَيْنَ العِبادَتَيْنِ العَظِيمَتَيْنِ : الصَّلاةِ وَالنُّسُكِ .

---

(١) في الأصل : «فعلُ أمرٍ» . وهي علىٰ الصواب في «الصواعق» (٢/ ٦٩٤) .

وقال آخَرُونَ في قوله : ﴿ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ﴾ [الحديد:١٠] ، إنهم : الزُّرَّاعُ .

وكما قيلَ في قوله : ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ [النور:٣٥] ، أنَّ المِشْكاةَ هو : المَوْضِعُ الذي يَشْكُو المُتَعَبِّدُ فيه إلىٰ اللهِ .

وأضْعافِ أضعافِ ذلك من التفاسير المُسْتَكْرَهَةِ كـ«حَقَائِق» السُّلَمِيِّ وغيرِه ، مِمَّا لَوْ تُتُبِّعَ وبُيِّنَ بُطْلَانُهُ لَجاءَ عِدَّةَ أسْفارٍ كِبارٍ [(١)] .

ولَوْ شُرِحَ كِتابٌ مِنَ كُتُبِ العِلْمِ هذا الشَّرْحَ لأفْسَدَهُ الشَّارِحُ ، كَقولِ بَعْضِهِم في قوله : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ﴾ الآيةَ [المائدة:٥٥] ، أنَّ المُرادَ : عليُّ بنُ أبي طالِبٍ ، وهذا كَذِبٌ قَطْعًا علىٰ اللهِ أنه أَرادَ عَلِيًّا وَحدَهُ بهذا اللَّفْظِ العامِّ الشامِلِ لِكُلِّ مَنْ اتَّصَفَ بهذه الصِّفَةِ ، وقَوْلِ هذا أوْ غَيْرِهِ في قوله : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر:٣٣] : عليٌّ .

وقول الآخر في قَوْلِهِ : ﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ ﴾ [الفتح:٢٩] الآيةَ [(٢)] .

---

(١) وهذه تصلحُ لأنْ تكونَ رسائل علمية لمجموعةٍ مِن طُلَّابِ العِلمِ ، فلعلَّ اللهَ أن يُيسِّر لها من أقسام التفسير مَنْ يَحفَظُ كتابَ اللهِ مِن «التفاسير المُسْتكرهة» .

(٢) جاء في «الصَّواعق المرسلة» (٢/ ٦٩٨) : «﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ ﴾ عُمر بن الخطاب ، ﴿ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ﴾ أبو بكر ، ﴿ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا ﴾ عثمان ، ﴿ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ﴾ عليٌّ» .

وقـولُ الآخَـرِ فـي قَوْلِـهِ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ﴾ [فاطر:٣٤] ، هَمَّ الخُبْزِ .

وفـي قولـه : ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِى ٱلزَّبُورِ مِنۢ بَعْدِ ٱلذِّكْرِ أَنَّ ٱلْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِىَ ٱلصَّٰلِحُونَ ﴾ [الأنبياء:١٠٥] ، أنهـا أرضُ فِلَسْطِينَ والأُرْدُنِ .

وفي قَوْلِه : ﴿ وَفَصْلَ ٱلْخِطَابِ ﴾ [ص :٢٠] : أَمَّا بَعْدُ ، فَهَضَمُوا هَذا المَعْنَىٰ العَظِيمَ المُتَضَمِّنَ لإِعْطَائِهِ الحَقَّ في أَتَمِّ بَيَانٍ .

وفي قولِهِ : ﴿ خُذُوا۟ زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ [الأعراف:٣١] ، المُرَادُ به : المِشْطُ ، وَمِنْ هذا يَضَعُ الرَّافِضَةُ المِشْطَ بَيْنَ أيدِيهِمْ في الصَّلاةِ .

وقد يَقَعُ في كلامِ السَّلَفِ تَفْسِيرُ اللَّفْظِ العَامِّ بِصُورَةٍ خَاصَّةٍ علىٰ وَجْهِ التَّمْثِيلِ لا علىٰ تَفْسِيرِ مَعْنَىٰ اللَّفْظَةِ في اللغةِ كَما قِيلَ في قولِهِ: ﴿ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴾ [الماعون:٧] ، أنـه القِـدْرُ والفـأسُ والقَصْـعَة ، فالماعونُ : اسْمٌ جَامِعٌ لجميعِ ما يُنْتَفَعُ به ، فَذَكَرَ بَعْضُ السَّلف هذا لِلسَّائِلِ تَمْثِيلًا وَتَنْبِيهًا بالأَدْنَىٰ علىٰ الأَعْلَىٰ ، فإذا كان الوَيْلُ لِمَنْ مَنَعَ هذا فَكَيْفَ بِمَنْ مَنَعَ ما الحَاجَةُ إليه أَعْظَمُ ، وفي قوله : ﴿ رَبَّنَآ ءَاتِنَا فِى ٱلدُّنْيَا حَسَنَةً ﴾ [البقرة:٢٠١] ، أَنَّها المَرْأَةُ المُوَافِقَةُ ، فَهَذَا كُلُّه مِنَ التَّمْثِيلِ لِلْمَعْنَىٰ العامِّ بِبَعْضِ أَنْوَاعِهِ .

ومـا يَـذْكُرُه كثيـرٌ مـن المفسـرين فـي آيـاتٍ عامَّـةٍ أنهـا فـي قَـوْمٍ

مَخْصوصِينَ مِنَ المؤمنينَ والكُفَّارِ والمنافقينَ تَقْصِيرٌ ظَاهِرٌ ، وهَضْمٌ لتلك العُمُوماتِ ، وكأنَّ الغَلَطَ [في ذلك إنمَّا] [1] عَرَضَ مِنْ جِهَةِ أنَّ أقْوَامًا في عَصْرِ الرَّسولِ صَلَواتُ اللهِ وسَلامُه عليه قالوا أقْوَالًا ، وفعلوا أفعالًا في الخيرِ والشَّرِّ ، فَنَزَلَ بِسَبَبِ الفَرِيقَيْنِ آياتٌ حَمِدَ اللهُ فيها المُحسنينَ ، وَوَعَدَهُمْ جَزِيلَ ثَوَابِهِ ، وَذَمَّ المُسِيئِينَ ، وَوَعَدَهُم وَبِيلَ عِقَابِهِ .

فَعَمَدَ كثيرٌ مِن المُفسِّرينَ إلىٰ تِلك العُمُوماتِ فَنَسَبُوها إلىٰ أولئكَ الأشخاصِ وقالوا : إنهم المَعْنِيُّون بها .

وكذلك الحالُ في أحكامٍ وَقَعَتْ في القرآنِ كان بُدُوُّ افْتِرَاضِها أَفْعَالًا ظهرت من أقوامٍ ، فأنْزَلَ اللهُ بسببِها أحكامًا صارت شَرَائِعَ عامَّةً إلىٰ يومِ القيامةِ ، فَلَمْ يَكُنْ مِنَ الصوابِ إضافتُها إليهم إلا علىٰ وَجْهِ ذِكْرِ سَبَبِ النُّزُولِ فقط ، وأنَّ تَنَاوُلَهَا لهم ولغيرِهِم تَناوُلٌ واحِدٌ ، فَمِنَ التَّقْصيرِ القَبِيحِ أنْ يُقَالَ في قولِه تعالىٰ : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة:٢١] ، أن المُرادَ بالناسِ : أَهْلَ مكةَ ، فيأتي إلىٰ لَفْظٍ مِنْ أَشْمَلِ أَلْفاظِ العُمُومِ أُريدَ به الناسُ كُلُّهم قَرْنًا بعد قَرْنٍ إلىٰ أنْ يَطْوي اللهُ الدُّنْيَا فيقولَ : المُرادَ به أَهْلُ مَكَّةَ ، نعم هُمْ أَوَّلُ مَنْ أُرِيدَ به إذْ كانوا هم المُوَاجَهينَ بالخِطابِ أولًا ، وهذا كثيرٌ في كلامِهِم ، المرادُ بقولِه كذا وكذا أبو جَهْلٍ ، أو أُبَيٌّ بنُ خَلَفٍ ، أو الوليدُ بنُ المُغيرَةِ ،

---

(١) ما بين المعقوفتين من «الصَّواعق» (٢/ ٧٠٠) .

أو عبدُ اللهِ بنُ أُبيٍّ ، أو عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ مِنْ سادَةِ المؤمنين كما يقولون في كلِّ مَوْضِعٍ ذُكِرَ فيه : ﴿ وَمَنْ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [الرعد:٤٣] ، أنه عبدُ اللهِ بنُ سَلَامٍ ، وهذا باطلٌ قَطْعًا ، فإن هذا مَذْكُورٌ في سورةٍ مَكِيَّةٍ كسورةِ الرَّعْدِ حيث لَمْ يكُن ابنُ سَلَامٍ قد أَسْلَمَ ولا كان هُناكَ .

وكذلك يقولون في قولِهِ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ ﴾ [المنافقون:٤] ، أن المرادَ ابنُ أُبَيٍّ وكان مِنْ أَحْسَنِ الناسِ جِسْمًا ، والصوابُ أن اللفظَ عامٌّ فِيمَنْ اتَّصَفَ بهذه الصفاتِ وهي صِحَّةُ الجِسْمِ وَتَمامُهُ ، وحُسْنُ الكلامِ وَخُلُوُّهُ مِنْ رُوحِ الإيمانِ ، وَمَحَبَّةِ الهُدَىٰ وإيثارِهِ كَخُلُوِّ الخُشُبِ المقطوعةِ التي قَدْ تَسانَدَ بعضُها إلىٰ بَعْضٍ مِنْ رَوْحِ الحياةِ التي يُعْطِيهَا النُّمُوَ والزيادةَ والثَّمَرَةَ ، واتِّصافُهُم بالجُبْنِ وَالخَوَرِ الذي يَحْسَبُ صاحِبُهُ أنَّ كُلَّ صَيْحَةٍ عليه .

ومِنْ هذا قَوْلهُم في قولِهِ : ﴿ إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ﴿٤٣﴾ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ ﴾ [الدخان] ، أنه : أبو جَهْلٍ .

وكذلك : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [القيامة:٣١] ، وكذلك : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ كَانُوا۟ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يَضْحَكُونَ ﴾ [المطففين:٢٩] ، إلىٰ آخرها .

وكذلك : ﴿ وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَّهِينٍ ﴾ [القلم:١٠] إلخ ، أنه الوليدُ .

وكذلك : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ ﴾ [لقمان:٦] إلخ ، أنه النَّضْرُ بنُ الحارِثِ .

وفي قوله : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾ [البقرة:٨] الآيةَ ، أنها في أُنَاسٍ مُعَيَّنِينَ ، وَأَضْعَافَ ذلك .

وَمَنْ تَأَمَّلَ خِطابَ القرآنِ وألفاظَهُ ، وَجلالَةَ المُتَكَلِّمِ به ، وعَظَمَةَ مُلْكِهِ ، وما أَرادَ بِهِ مِنَ الهِدايَةِ العَامَّةِ لِجَميعِ الأمـمِ إلىٰ آخِرِ الدَّهْرِ لم يَخْفَ عليه أن خِطابَه العامَّ إنما جُعِلَ بِإزاءِ أَفْعالٍ حَسَنَةٍ وأُخرىٰ قَبِيحَةٍ ، وأنه ليس منها فعلٌ إلَّا والشَّرِكَةُ فيه مَوجودةٌ أو ممكِنةٌ ، وإذا كانت الأفعالُ مُشْتَرَكَةً كان الوَعْدُ والوَعِيدُ المُعَلَّقَ بها مُشْتَرَكًا ، ألا تَرىٰ أن الأفعالَ التي حُكِيَتْ عَنْ أبي جَهْلٍ وَأَضْرابِهِ ، وابنِ أُبَيٍّ وَأَضْرابِهِ كان لهم فيها شُرَكاءُ كثيرون حُكْمُهُم فيها حُكْمُهُم .

ولهذا عَدَلَ اللهُ سُبْحَانَهُ عن ذِكْرِهِم بأسمائِهِم وأعيانِهِم إلىٰ ذِكْرِ أوْصافِهِم وأفعالِهِم وأقوالِهِم ، لِئَلَّا يَتَوَهَّمُ مُتَوَهِّمٌ اختصاصَ الوعيدِ بهم ، فَعَلَّقَ الوعيدَ علىٰ الموصوفين بتلك الصفاتِ دُونَ أسماءِ مَنْ قامَتْ بِهِ ، وهكذا الحُكْمُ فيمَنْ أثنىٰ عليه وَمَدَحَهُ بما صَدَرَ منه من قولٍ أو فعلٍ عَدَلَ سُبْحانَهُ عن ذِكْرِه بِاسْمِهِ وعَيْنِه إلىٰ ذِكْرِهِ بِوَصْفِهِ وفِعْلِهِ ؛ ليتناولَ المَدْحَ لِمَنْ شَرِكَهُ في ذلك مِنْ سائرِ الناسِ ، فإذا حَمَلَ الإنسانُ قولَه : ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ﴾ [الزمر:٣٣] ، ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦٓ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصِّدِّيقُونَ ﴾ [الحديد:١٩] ، وأمثالَهُما علىٰ أبي بكرٍ ، أو عليٍّ فَقَدْ ظَلَمَ اللَّفْظَ والمعنىٰ وَقَصَّرَ بِهِ ، وإنْ كان الصِّدِّيقُ أَوَّلَ وأَوْلىٰ مَنْ دَخَلَ في هذا العَامِّ .

ونظيرُهُ ما ذَكَرَهُ بَعْضُهُم في قولِه : ﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِن كَأْسٍ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَأَسِيرًا ﴾ [الإنسان:٥-٨]، أنَّ المُرادَ بذلك : علي بن أبي طالب ، فجمع إلىٰ حمل هذا العام المجاهرة بالكذب في دعواه نزولها في عليٍّ ، فإنَّ السورةَ مكيةٌ وعليٌّ بمَكَّةَ فقيرٌ قد ربَّاه النبيُّ ﷺ في حِجْرِهِ ، فإنَّ أبا طالِبٍ لمَّا ماتَ اقْتَسَمَ بنو عبدِ المُطَّلِبِ أولادَه ؛ لأنه لَمْ يَكُن لَهُ مالٌ ، وَمَنْ تأمَّلَ هذه السُّورةَ عَلِمَ يقينًا أنه لا يَجُوز أَنْ يكونَ المرادُ من ألفاظِهَا العامَّةِ إنسانًا واحِدًا ؛ فإنها سورةٌ عجيبةُ التِّبْيانِ ، اُفْتُتِحَتْ بِذِكْرِ خَلْقِ الإنسانِ ومَبْدَئِهِ وجميعِ أحوالِهِ مِنْ بِدايَتِهِ إلىٰ نِهايَتِهِ ، وَذِكْرِهِ أقسامَ الخَلْقِ في أعمالِهِم واعتقاداتِهِم ، ومَنازِلِهم مِنَ السعادةِ والشقاوةِ . وشَبِيهٌ بهذا ما ذَكَرَهُ بَعْضُهُم في قولِهِ : ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ إِحْسَـٰنًا ۖ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ كُرْهًا ﴾ [الأحقاف:١٥] الآيةَ ، أنها نَزَلَتْ في أبي بكرٍ وابْنِه ، وهذا بابٌ يطول تَتَبُّعُه [1].

* * *

(١) انظر : «الصواعق» (٢/ ٧٠٧) .

والألفاظُ التي وَقَعَتْ في القرآنِ في بابِ الحمدِ والذمِّ وَقَعَتْ بِما فيها من الفَخامَةِ والجَلالَةِ عامَّةً ، وكان عُمُومُها مِنْ تَفخيمِها وجَلالَةِ قَدْرِها وَعَظَمَةِ شَأْنِها ، وذلك أنَّ مِن شَأنِ مَنْ يَقْصِدُ تَفْخِيمَ كَلامِهِ مِنْ عُظَماءِ الناسِ أنْ يَسْتَعْمِلَ فيهِ أَمْرَيْنِ :

أحدهُما : العُدُولُ من الخُصُوصِ إلىٰ العُمُومِ إلَّا حيث تَدْعُو الحاجَةُ إلىٰ ذِكْرِ الخُصُوصِ لأَمْرٍ لابدَّ مِنْهُ لِيكونَ خِطابُهُ كُلِّيًّا شاملًا يدخلُ تحتَه الخَلْقُ الكثيرُ ، وكُلَّما كان الدَّاخِلونَ تحتَ خِطابِهِ أعمَّ وأكثرَ كان ذلك أفْخَمَ لِكَلامِهِ وَأعْظَمَ لِشَأْنِهِ ، فأين العظمةُ والجلالةُ في قولِهِ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ ﴾ [البقرة:٢١]، إلىٰ العظمةِ في قولِه : «يا أهْلَ مكَّةَ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ» ؟ فَمِنْ فَخامَةِ الكلامِ أنْ يَدُلَّ اللَّفْظُ القصيرُ علىٰ المعاني الكثيرةِ العظيمةِ ، فتَجْمَعُ إلىٰ العُمُومِ والإيجازِ والاختصارِ والبيانِ وحُسْنِ الدَّلالَةِ ، فَتَأْتي بالمعنىٰ طِبْقَ اللَّفْظِ لا يَقْصُرُ عنه ولا يُوهِمُ غيرَه ، ومَنْ عَلِمَ هذا وتَدَبَّرَ القرآنَ عَلِمَ أنه لم يَقْرَعِ الأسْماعَ قَطُّ كلامٌ أوْجَزُ ، ولا أفصحُ ، ولا أشدُّ مُطابَقَةً بين معانيه وألفاظِه منه ، وليس يُوجَدُ في الكتبِ المُنْزَلَةِ مِنْ عندِ اللهِ كتابٌ جَمَعَتْ ألفاظُه من الإيجازِ والاختصارِ والإحاطةِ بالمعاني الجليلةِ والجزالةِ والعُذوبةِ وحُسْنِ الموقع من الأسماعِ والقلوبِ ما تَضَمَّنَتْهُ ألفاظُ القرآنِ ، وقد شَهِدَ له بذلك أعداؤُهُ ، وسَمِعَ بَعْضُ الأعرابِ قارئًا يقرأ : ﴿ فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحجر:٩٤] فَسَجَدَ ، فقيل له : ليست

بآيةِ سُجُودٍ ، فقال : «سَجَدْتُ لِفَصاحَةِ هذا الكلامِ»[1] .

فإذا تأمَّلْتَ طريقتَهَ وَجَدْتَها طريقةَ مخاطَبَةِ مَلِكِ الناسِ كلِّهم لِعَبِيدِهِ ، وهذا أَحَدُ الدلائلِ علىٰ أنه كلامُه ، -وإذا كان النبيُّ- قد أُوتِيَ جَوامِعَ الكَلِمِ وبَينَ كلامِهِ وكلامِ اللهِ ما لا يَحْصُرُه نِسْبَةٌ ، فكيف يجوزُ في الأوهامِ والعقولِ أن تُحْمَلَ جوامعُ كلماتِ الربِّ تعالىٰ علىٰ ما يُناقِضُ عُمُومَها ، بل الواجبُ أن يُقالَ إن خِطابَ اللهِ تعالىٰ في كلِّ ما أمَرَ به ونهىٰ عنه وَحَمِدَ أو ذَمَّ عليه ووعدَ عليه بِثَوابِهِ وعِقَابِهِ ، خَرَجَ في ذلك كُلِّهِ مَخْرَجًا عَامًّا كُلِّيًا بِحَسَبِ ما تَقْتَضيهِ جَلالَةُ الرُّبُوبِيَّةِ ، ومَرْتَبَةُ المُلْكِ والسُّلْطَانِ العَامِّ لجميعِ الخَلْقِ .

ولو تَرَكَ المُتَأَوِّلُونَ أَلْفَاظَه تَجْرِي علىٰ دَلائِلِها الكليةِ ، وأحكامِها العامةِ ، وظواهِرِها المفهومةِ منها ، وحقائقِها الموضوعةِ لها ؛ لأفادَتهُم اليقينَ وجَزَمُوا بِمُرَادِ المتكلمِ بها ، ولانْحَسَمَتْ بذلك مَوَادُّ أكثرِ التأويلاتِ الباطلةِ والتحريفاتِ[2] .

❋ ❋ ❋

---

(١) ذكره القاضي عياض في «الشِّفا» (١/ ٢٦٢) .

(٢) ما تقدَّم هو الوجه الخامس والثلاثون ، وفيه بيانُ فوائدِ العُمومِ . انظر : «الصَّواعق» (٢/ ٧٠٨-٧١٠) .

والإضْمارُ علىٰ ثلاثةِ أَنْوَاعٍ :

نَوعٌ يُعْلَمُ انتفاؤه قَطْعًا ، وهو حالُ أكثرِ الكلام فإنه لو سُلِّطَ عليه الإضـمارُ : فَسَـدَ التخاطـبُ ، وبَطُلَـتْ العُقـودُ ، والأقـاريرُ ، والطـلاقُ وغيرُها ؛ إذ يُمْكِنُه أن يُضْمِرَ كلمةً تُغَيِّرُ المعنىٰ .

الثَّاني : ما يَشْهَدُ السياقُ والكلامُ به ، فَكَأَنَّه مَذْكُورٌ وإن حُذِفَ اختصارًا ، كقوله تعالىٰ : ﴿ أَنِ ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْبَحْرَ ۖ فَٱنفَلَقَ ﴾ [الشعراء:٦٣] ، فكلُّ واحدٍ يعلمُ أن المعنىٰ «فَضَرَبَه فانْفَلَقَ» ، فذِكْرُهُ نوعٌ من بيانِ الواضحاتِ ، فكانَ حَذْفُه أحْسَنَ ، فإن الوهمَ لا يذهبُ إلىٰ خِلافه .

وكذلك قولُه تعالىٰ : ﴿ وَقَالَ لِفِتْيَـٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَـٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ فَلَمَّا رَجَعُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَبِيهِمْ ﴾ [يوسف: ٦٢-٦٣] ، فَكُلُّ أحدٍ يَفْهَم مِنْ هذا السياقِ أنهم جعلوها في رِحالِهِم ، وأنهم وَصَلُوا بها إلىٰ أبيهم ، ومثل هذا في القرآن كثيرٌ جدًّا .

الثَّالِثُ : كلامٌ يَحْتَمِلُ الإضمارَ وعَدَمَه فهذا إذا قام الدليلُ علىٰ أن المتكلمَ به : **عالمٌ ناصِحٌ مُرْشِدٌ** ، **قَصْدُهُ البيانُ والهدىٰ والدلالةُ والإيضاحُ بكل طريقٍ** ، وحسمُ موادِّ اللَّبْسِ ومواقعِ الخطأِ ، وإن هذا هو المعروفُ المألوفُ من خطابِهِ وأنه اللائِقُ بحِكْمَتِهِ لَمْ يَشُكَّ السَّامعُ في أن مُرَادَه ما دَلَّ عليه ظَاهِرُ كَلامِهِ ، إلا أنْ يَجُوزَ عليه أنه

كَلَّفَه ما لا يُطِيقُه وعَرَّضَه لِلعَناءِ والعُزْلَةِ [1].

* * *

(١) هذا الوجهُ السَّادسُ والثلاثون، وفيه: «أن دلالةَ الدَّليلِ لا تتوقف على عدمِ الإضمارِ». انظر: «الصَّواعق» (٢/ ٧٠٠).

ثـم قـال [1] : ونَظْـمُ الكـلامِ الطبيعـيِّ المُعتـادِ الـذي عَلَّمَـهُ اللهُ للإنسانِ نعمةً مِنهُ عليه ، أن يكونَ جاريًا علىٰ المـألوفِ المُعتَـادِ منه ، فالمُقَدَّمُ مُقَدَّمٌ ، والمُـؤَخَّرُ مـؤخرٌ ، فلا يَفهـم أحـدٌ قَـطٌّ مـن المضـافِ والمضافِ إليه في لغـةِ العـربِ إلَّا تقـديمَ هـذا وتـأخيرَ هـذا ، وحيـث قدَّمُوا المُؤَخَّرَ من المفعولِ ونحوِه وأخَّروا المقدَّمَ من الفاعلِ ونحوِه فلابدَّ أن يجعلوا في الكـلام دليلًا علىٰ ذلـك لـئَلَّا يلتبسَ الخطـابُ ، فإذا قـالوا : ضـربَ زيـدًا عمـرو ، لـم يكـن فـي هـذا التقـديم والتـأخير إلبـاسٌ ، فإذا قالوا : «ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ» ، لم يكُـنْ عِندَهُم المُقَـدَّمُ إلَّا الفاعلَ ، فإن أرادوا بيانَ أنـه المفعـولُ أَتَـوْا بمـا يَـدُلُّ السـامعَ علىٰ ذلـك مـن تـابعٍ منصـوبٍ يـدلُّ علىٰ أنـه مفعـولٌ ، فـلا يـأتون بالتقـديمِ والتأخيرِ إلَّا حيثُ لا يَلْتَبِسُ علىٰ السامعِ ، ولا يَقْـدَحُ في بيـانِ مُـرَادِ المتكلمِ ، كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾ [البقرة:١٢٤] ، وقولـه : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَآؤُهَا ﴾ [الحج:٣٧] ، وقولـه: ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الـروم:٤٧] ، وقولــه : ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ ﴾ [الأعـراف:٨٢] ونحـوه ، فهـذا لا يَقْـدَحُ فـي المعنـىٰ ولا الفَهْمِ ، وله أسبابٌ تُحَسِّنُه وتَقتَضيه مَذْكُورَةٌ في عِلْمِ المعاني والبَيَانِ .

---

(١) القائل : «ثم قال» هو الإمامُ محمدُ بنُ عبدِ الوهابِ -المُخْتَصِرُ- ، والكلام بعده للإمام ابن القيم -المؤَلِّف- وهـو الوجهُ الثـامن والثلاثـون ، وتحته : بيـانٌ أنَّ دلالـةَ الـدليلِ لا تتوقـف علـىٰ عـدم التقـديم والتـأخير . انظـر : «الصَّواعق» (٢/ ٧١٤-٧٢٣) .

وأمَّا ما يُدَّعَىٰ من التَّقديمِ والتأخيرِ في غيرِ ذلك كقوله : ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَٰنَ رَبِّهِۦ ﴾ [يوسف:٢٤] ، أنَّ هذا قد تَقَدَّمَ فيه جَوابُ «لولا» عليها ، فهذا -أولًا- لا تُجيزُهُ النُّحاةُ ، ولا دليلَ علىٰ دَعْوَاهُ ، ولا يَقْدَحُ في العلمِ بالمُرَادِ .

وكذلك ما يَدَّعون [١] في قوله : ﴿ ٱذْهَب بِّكِتَٰبِى هَٰذَا ﴾ [النمل:٢٨] الآيَةَ ، قالوا : تَقْديرُه فَأَلْقِهِ إليهم فانْظُرْ ماذا يرْجِعُونَ ، ثم تَوَلَّ عنهم ، فكأنهم لما فَهِمُوا من قوله : ﴿ تَوَلَّ عَنْهُمْ ﴾ مجيئَه إليه احتاجوا إلىٰ أن يَتَكَلَّفُوا ذلك ، وهذا لا حاجةَ إليه ، وإنما أَمَرَه بما جَرَتْ به عادةُ المُرْسِلِ كِتابَه إلىٰ غيرِه ؛ لِيَعْلَمَ ما يصنعُ به ، أن يعطيه الكتابَ ، ثم ينعزلُ عنه ، حتىٰ ينظرَ ماذا يُقابِلُهُ بِهِ ، ولَوْ أَرادَ ذلك لَقالَ : «أَلْقِهْ إليهم وَأَقْبِلْ»، وقَدْ عُلِمَ مِنْ كَوْنِهِ رَسُولًا أنه لَابُدَّ أنْ يَرْجِعَ إليه فليس في ذلك كَبِيرُ فائِدَةٍ .

والتَّقْدِيمُ والتَّأْخِيرُ نوعان :

نَوْعٌ يُخِلُّ تَقْدِيمُ المُؤَخَّرِ وتأخيرُ المُقَدَّمِ فيه بِفَهْمِ أَصْلِ المَعْنىٰ ، فهذا لا يَقَعُ في كلامِ مَنْ يَقْصِدُ البيانَ ، وإنما يَقَعُ في الألغازِ والأَحاجي ، وَقَدْ يَقَعُ بِسَبَبِ شِدَّةِ الاختصارِ وضِيقِ القافِيَةِ عَنِ التَّرْكِيبِ المُفْهِمِ كَقَوْلِه :

---

(١) يعني : من التقديم والتأخير . كما في «الصَّواعق» (٢/ ٧١٦) ، وكما تقدم في المثال الذي قبله .

وما مِثْلُهُ في النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا   أَبُـو أَمِّـهُ حَـيٌّ أَبـوهُ يُقَارِبُـهُ [١]

فهـذا شـبيهٌ بـاللُّغز ومعنـاه : ومـا مِثْلُـهُ فـي النـاس حـيٌّ يُقارِبُـهُ إلَّا مُمَلَّكٌ أبو أُمِّه أبوهُ ، وهذا لا يقعُ في كلام اللهِ ولا رسولِهِ .

الثَّانـي : الـذي لا يُخِـلُّ بأصْـلِ المَعنـىٰ ، وإنْ أخَـلَّ بـالغَرَضِ المَقْصودِ ، فيكونُ مُراعاتُه من بابِ إخراجِ الكلامِ علىٰ مُقْتَضىٰ الحالِ ، وهـذا الـذي يَتكلَّمُ فيـه علمـاءُ المعـاني والبيـانِ ، قـال سِيبَوَيْهِ -وهـو يَذْكُرُ الفاعلَ والمفعولَ- : «كأنهم يُقَدِّمُون الذي بَيانُه أهمُّ لهم ، وهُـمْ ببيانه أعْنىٰ وإنْ كانا جميعًا يُهِمَّانِهِمْ» انتهىٰ [٢] .

وهـذا يَقَـعُ فـي بـابِ الاسـتفهامِ ، والنَّفْـيِ ، والمبتـدأِ والخبـرِ ، والفاعلِ والمفعولِ ، فَمِنْ ذلك أَنك إذا قُلْتَ : **أَفَعَلْـتَ كـذا ؟** وبَـدَأْتَ بالفعلِ كان الشكُّ في الفعلِ نفسِهِ ، وكان الغرضُ بالاستفهام عِلْمُك بوجودِهِ ، وإذا قلتَ : **أأنتَ فعلـتَ كـذا ؟** فَبَدَأْتَ بالاسمِ كـانَ الشـكُّ في الفاعلِ مَنْ هو ، فَفَرْقٌ بَيْنَ قولِكَ : **أَكَتَبْـتَ الكتـابَ ؟** وبين قولِك **أأنـت كَتَبْتَـه ؟** وهـذا كمـا أنـه قـائمٌ فـي الاسـتفهامِ ، فكـذلك هـو فـي

---

(١) البيت للفرزدق يمدحُ خال هشام بن عبد الملك -إبراهيم بن إسماعيل المخزومي- ، يريدُ : ما مثلُه في الناسِ حيٌّ يقاربهُ إلَّا مُمَلكٌ أبو أُمِ ذلكَ المُملكِ أبوهُ ، ولكنْ نصبَ مملكًا حيثُ قَدَّمَ الاستثناءَ ، أي : لا يُماثلهُ أحدٌ إلا ابن أخته هشام . انظر : «الصِّحاح» (٤/ ١٦١٠) ، و«تاج العروس» (٢٧/ ٣٤٩) .

(٢) انظر : «الكتاب» لسيبويه (١/ ٣٤) .

التقرير ، فإذا قلتَ : أأنت فعلتَ كذا؟ كان المقصودُ تقريرَه بأنه هو الفاعلُ ، كما قال قومُ إبراهيمَ له : ﴿ ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا ﴾ [الأنبياء:٦٢] ، فَلَمْ يَكُنْ مُرادُهُم السؤالَ عن الفِعْلِ هل وُجِدَ أم لا ، وَلَوْ أرادوا ذلك لَقالُوا أَكَسَرْتَ أصنامَنا ؟ وإنما مُرادُهم السؤالُ عن الفاعلِ ، ولهذا كان الجَوَابُ قولَه : ﴿ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء:٦٣] .

ومِنْ هذا استفهامُ الإنكارِ كقولِه تعالىٰ : ﴿ أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ ﴾ [الإسراء:٤٠] ، وقولِه : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ ﴾ [الصافات:١٥٣] ، وقولِه : ﴿ أَجَعَلْنَا مِن دُونِ ٱلرَّحْمَٰنِ ءَالِهَةً يُعْبَدُونَ ﴾ [الزخرف:٤٥] .

فهذا إذا قَدَّمَ الاسمَ فيه استحالَ الكلامُ مِنْ إنكارِ الفعلِ إلىٰ الإنكارِ في الفاعلِ مِثْلَ قولِه : ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة:١١٦] ، ﴿ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ ﴾ [يونس:٥٩] ، وقولُ أهلِ النارِ : ﴿ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ ﴾ [سبأ:٣٢] ، فهذا سؤالٌ عن فعلٍ وَقَعَ ، فَتَوَجَّهَ الإنكارُ إلىٰ نسبتِه إلىٰ الفاعلِ الذي نُسِبَ إليه ، وأما قولُه تعالىٰ : ﴿ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾ [الأنعام:١٤٣] ، فإن الإنكارَ وإنْ تَوَجَّهَ إلىٰ نفسِ التحريمِ ، والمرادُ إنكارُه مِنْ أَصْلِه ، فإنه خِطَابٌ لِمَنْ قَدْ أَثْبَتَ تَحْرِيمًا في أشياءَ ، وحِلًّا في نَظَائرِها ، فَسُئِلَ عن عَيْنِ المُحَرَّمِ ، أَهُوَ هذا ، فَيَشْمَلُ التحريمُ نظيرَه مِمَّا حَلَّلَه أو الآخرُ فيَشْمَلُ نَظِيرَه أيضًا ، فكأنهم قيلَ لهم :

أخْبِرُونَا عن هذا التحريمِ الذي زَعَمْتُمْ ، فيمَ هُوَ ، أفي هذا أمْ في ذَاكَ أمْ في الثالثِ ؟ لِيَتَبَيَّنَ بطلانُ قولِهم ، وتظهرَ فِرْيَتُهُم علىٰ اللهِ ، وهذا كما تقولُ لمن يدَّعِي أمرًا وأنتَ تُنْكِرُه : متىٰ كان هذا أفِي ليلٍ أم نهارٍ ؟ وكذلك تقولُ : مَنْ أَمَرَكَ بهذا ؟ أو مَنْ أَذِنَ لك فيه ، وأنتَ لا تريدُ أنَّ آمِرًا أَمَرَه ، ولكنْ أخْرَجْتَ الكلامَ مَخْرَجَ مَنْ كأنه قد نَزَلَ مع مُخاطِبِهِ إلىٰ أن ذلك قد كان ثم طَالَبَه ببيانِ عَيْنِهِ ووقتِه ومكانِه والآمِرِ به ، لكي يَضِيقَ عليه الجوابُ ويظهرَ كَذِبُه ؛ حيثُ لا يُمكِنُه أن يُحِيلَ علىٰ شيءٍ مما سُئِلَ عنه فيفتَضِحَ .

وكذلك إذا قُلتَ : أأنتَ تفعلُ كذا ؟ كنتَ مُستَفْهِمًا له عن كونِهِ هو الفاعلُ ، فقولُه تعالىٰ : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس:٩٩] ، مَخْرَجُهُ غيرَ مَخْرَجِ قولِه : ﴿ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٨] ، وقولُه : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة:٣] ، وقوله : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ ﴾ [هود:٢٨] ، فأنتَ تَجِدُ تَحْتَ قَوْلِكَ : أأنت الذي تَقْهَرُني ؟ أنَّ القَاهِرَ لي غَيْرُك لا أنتَ ، وكذلك قولُه : ﴿ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ﴾ [يونس:٩٩] ، ﴿ أَفَأَنتَ تُسْمِعُ ٱلصُّمَّ ﴾ [الزخرف:٤٠] .

وكذلك الشأنُ في تقديمِ المفعولِ وتأخيره كقولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا ﴾ [الأنعام:١٤] ، ﴿ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا ﴾ [الأنعام:١١٤] ، وقوله : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَىٰكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۝٤٠ بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ ﴾ [الأنعام] ،

فلو أُخِّرَ لَكانَ الاستفهامُ عن مُجَرَّدِ الفعلِ ، فلمَّا قُـدِّمَ كـانَ الاسـتفهامُ عن الفعلِ وكونِ المفعولِ المقدَّمِ مُخْتَصًّا به .

وكذلك قولُـهم : ﴿ أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ ﴾ [القمر:٢٤] ، لمَّـا كـان الإنكـارُ مُتَوَجِّهًـا إلىٰ كـونِ المتبـوعِ بَشـرًا ، وأَنـه مِـنهُم ، وأَنـه واحـدٌ قدَّمُوه ، ولم يَقَعْ إنكارُهُم علىٰ مُجَرَّدِ الاتِّبَاعِ بَلْ في قـوةِ كَلَامِهِـمْ أنَّـه لَوْ كان مَلَكًا أَوْ مِنْ غَيْرِنَا لا تَلْحَقُنُا غَضَاضَةٌ بِرِئاسَتِهِ علينا ، أو عُصْبَةً كثيرةً لا يَمْتَنِعُ مِنْ مُتابَعَتِهِمْ لاتَّبَعْناهُمْ .

وكذلك التقديمُ والتأخيرُ في النَّفْيِ ، فإذا قُلْتَ : ما فَعَلْتُ ؟ كنْتَ قَدْ نَفَيْتَ عَنْكَ الفِعْلَ وَلَمْ تَتَعَرَّضْ لِكَوْنِه فُعِلَ أَوْ لم يُفْعَلْ .

وإذا قُلْتَ : ما أنا فَعَلْتُ ، كنتَ قد نفيتَه عن نفسِك مُـدَّعِيًا بـأن غيرَك فَعَلَهُ . ومِن هَهنا كـان ذلك تعريضًـا بالقَـذْفِ يُوجِـبُ الحَـدَّ فـي أصحِّ القَوْلَيْنِ ، وبِهِ عَمِلَ الصحابةُ في قَوْلِ القائِلِ : «مـا أنـا زَنَيْـتُ» ، كما رُفِعَ إلىٰ عُمرَ رجلٌ لاحىٰ آخَرَ ، فقـال : «مـا أنـا بِـزَانٍ ، ولا أُمِّـي بزانيةٍ» فَضَرَبَه الحدَّ [1] .

---

(١) رواهُ مالك (٢/ ٣٩٢ رقم ٢٣٩٩) ، وعبدُ الرزَّاق (٧/ ٤٢٥ رقم ١٣٧٢٥) ، وابـن أبـي شـيبة (١٤/ ٤٢٧ رقـم ٢٨٩٦٥) ، والبيهقـيُّ فـي «الكُبـرىٰ» (١٧/ ٢٨٥ رقم ١٧٢٣٢) .

وعند ابن أبي شيبة : أنَّ عُمر شاوَرَ القوم فقالوا : مدَحَ أَباه وأُمَّه ، فقال عمر : لقد كان لهُمَا مِن المَدْح غيرُ هذا ، فضَرَبهُ» .

وكذلك إذا قُلْتَ : «ما ضَرَبْتُ زيدًا» ، نفيتَ الضربَ لزيدٍ ، ولم تتعرضْ لضَرْبٍ وَقَعَ منك علىٰ غيرِه نفيًا وإثباتًا .

وإذا قلتَ : «ما زيدًا ضربتُ» كنت مُفْهِمًا أنَّ الضَّربَ وَقَعَ منك علىٰ إنسانٍ غيرِ زيدٍ .

وكذلك الأمرُ في المبتدأِ والخبرِ ، فهذا التقديمُ والتأخيرُ يرجعُ إلىٰ إيرادِ الكلامِ علىٰ مُقْتَضَىٰ الحالِ التي يقصِدُهَا المُتكَلِّمُ .

❊ ❊ ❊

وقال -أيضًا قَبْلَ هذا- [(١)] :

الوَجْهُ التاسِعُ : أن اللهَ سُبحانَهُ هدىٰ البهائمَ والطيرَ أن يَعْرِفَ بعضُها بعضًا مُرَادَها بأصواتِها كما يُشاهَدُ في أجناسِ الحيوانِ والطيورِ ، فالدِّيك يُصَوِّتُ فيعرفُ الدَّجاجُ مُراده ، والفَرَسُ يصهَلُ فتعرفُ الخيلُ مُراده ، والدَّجاجةُ تعرفُ أفْرَاخُها مُرَادَها بِصَوْتِها ، والهِرُّ تنوءُ فتعرفُ أولادُها مرادَها ، وهذا من تَمَامِ عِنايةِ الخالِقِ سُبْحَانَهُ بِخَلْقِه ، وهِدَايَتِهِ العامَّةِ ، كَمَا قال موسىٰ : ﴿ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعۡطَىٰ كُلَّ شَىۡءٍ خَلۡقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾ [طه:٥٠] ، وقال تعالىٰ : ﴿ سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴾ [الأعلىٰ] .



---

(١) انظر : «الصَّواعق المرسلة» (٢/ ٦٤٤) .
وقد عادَ المؤلفُ للوجوهِ السابقةِ ، في الرَّدِّ علىٰ الطاغوتِ الأوَّلِ ، وهوَ : زعمهم أنَّ نصوصَ الوحي أدلةٌ لفظيَّةٌ لا تُفيدُ اليقينَ ، والرد عليه من طرق ، والطَّريق الثاني هو أن مِنَ المعلوم أنَّ دلالةَ الأدلةِ اللفظيةِ لا تختصُّ بالقرآنِ والسُّنة ، بل جميع بني آدم يدلُّ بعضهم بعضًا بالأدلة اللفظيةِ ، وتحتَ هذا الطريق (٧٣) وجهًا ، وهذا الوجه التاسع .

وقال أيضًا : وليس في المعلوماتِ أظهرُ مِنْ كَوْنِ اللهِ خالقًا ، ولهذا أقَرَّت به جميعُ الأممِ مؤمنُهم وكافرُهم ، ولِظُهُورِه وكونِ العِلْمِ به بَدِيهيًّا فِطْرِيًّا ، احتَجَّ اللهُ به علىٰ من أَشْرَكَ بِهِ في عِبادَتِهِ فقال : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [لقمان : ٢٥] في غيرِ مَوْضِعٍ ، فهو الذي خَلَقَ وهو الذي عَلَّمَ [١] ، كما قال تعالىٰ : ﴿ ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ۝١ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ۝٣ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ ﴾ [العلق] ، فَأَخْبَرَ سُبْحَانَهُ أنه خَلَقَ الحقائقَ الموجودةَ ، وعلَّمَ الحقائقَ العِلميةَ ، وذَكَرَ تَعْلِيمَه بالقلمِ وهُوَ الخَطُّ ، وهو مُسْتَلْزِمٌ تعليمَ البيانِ النُّطْقي وهو العِبارةُ ، وتعليمُ العِلْمِ بمَدلولها وهو الصورةُ العلميةُ المطابِقَةُ للحقيقةِ ، فأَوَّلُ المُرَادِ المَوْجُودُ الخارجيُّ ، وآخرُها الموجودُ الخَطِّيُّ ، وبينهما مرتبتان : العِلْمُ والعبارةُ ، فَبَيْنَ الخَطِّ والموجودِ الخارجيِّ مرتبتان ، وَبَيْنَه وبَيْنَ الموجودِ العلميِّ مَرْتَبَةُ اللَّفْظِ فقطُ ، فليس بَيْنَه وبَيْنَ اللَّفْظِ مَرْتَبَةٌ أخرىٰ [٢] .

---

(١) انظر : «مختصر الصواعق المرسلة» (٢/ ٨٣٢) ، وسورة العلق وما بعدها أخذه المُختَصِرُ من موضع آخر بعيد ، سيأتي ذكره في آخر المبحث .

(٢) قال الإمامُ ابن القيم : «الشيء له أربع مراتب : مرتبةٌ في الأعيان ، ومرتبةٌ في الأذهانِ ، ومرتبةٌ في اللِّسانِ ، ومرتبةٌ في الخطِّ ، فالمرتبة الأولىٰ : وجوده العيني ، والثانية : وجوده الذهني ، والثالثة : وجوده اللفظي ، والرابعة : وجوده الرسمي ...، ووجوده الرسمي ما أظهره الرسمُ» . انظر : «مُختصرُ الصَّواعق المُرسلة» (٤/ ١٣٣٨) .

إذا عُرِفَ هذا ، فَكَوْنُ الربِّ وأسْمائِه وصِفاتِه في الكتاب ، غَيْرُ كَوْنِ كلامِهِ في الكتابِ ، فهذا شيءٌ وهذا شيءٌ ، فَكَوْنُه في الكتابِ هو : اسْمُهُ وأسماءُ صِفَاتِهِ والخبرُ عنه ، وهو نَظيرُ كَوْنِ القيامةِ والجنةِ والنارِ في الكتابِ ، إِنَّما ذلكَ أسْماؤُهَا والخَبرُ عنها ، وأمَّا كَوْنُ كلامِهِ في المصحفِ والصدورِ ، فهو نظيرُ كَوْنِ كلامِ رسولِهِ في الكتابِ وفي الصدورِ ، فَمَنْ سَوَّىٰ بَيْنَ المرتَبَتَيْنِ فهو مُلَبِّسٌ أو مَلْبُوسٌ عليه .

يُوَضِّحُهُ : أن اللهَ أخْبَرَ أن القرآنَ في زُبُرِ الأولين ، وفي صُحُفٍ مُكرَّمَةٍ ، ومعلومٌ أن كونَه في زُبُرِ الأولين ليس مثلَ كَوْنِهِ في المصحفِ الذي عِندَنا ، وفي الصحفِ التي بأيدي الملائكةِ ، فإن وجودَه في زُبُرِ الأولين هو ذِكْرُهُ والخبرُ عنه كوجودِ رُسُلِهِ فيها ، قال تعالىٰ : ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ﴾ [الأعراف:١٥٧] الآيةَ ، فوجودُ الرسولِ في التوراةِ والإنجيلِ ، ووجودُ القرآنِ فيه واحدٌ ، فَمَنْ جَعَلَ وُجُودَ كلامِ اللهِ في المصحفِ كذلك فهو أضلُّ مِنْ حِمارِ أهلِهِ .

وعُلِمَ بذلك أنه لا يَحتاجُ حَذْلَقَةَ مَنْ يقولُ : لابد مِنْ حَذْفٍ تَقْدِيرُهُ : «عِبارَةُ كلامِ اللهِ في المُصْحَفِ أو حِكايتُه» ، فإنك إذا قلتَ : في هذا الكتاب كلامُ رسولِ اللهِ أو الشافعيِّ وأحمدَ ، فإن كلَّ أحدٍ يَفْهَمُ المرادَ بذلك ، ولا يتوقَّفُ علىٰ حَذْفٍ وإضْمارٍ ، كما لا يَذْهَبُ وَهْمُهُ إلىٰ أن صِفَةَ المتكلمِ والصوتِ المسموعِ فارَقَ ذاتَه ، وانفَصَلَ مِنْ مَحلِّهِ وانتَقَلَ إلىٰ آخرَ .

واللهُ سبحانَهُ كَتَبَ مَقادِيرَ الخلائق كتابًا مُفَصَّلًا ، وأَخْبَرَ بذلك في كِتابِهِ ، والخَبَرُ عَنْهُ مَكْتُوبٌ في المصاحِفِ في قولِهِ : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِيٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴾ [يس:١٢] ، والإمامُ هو الكتابُ ، ومَعْلومٌ أن كتابتَها في الكتابِ السابقِ ليستْ مثلَ كِتابَتِها في القرآنِ ، وإذا كُتِبَ كلامُ المتكلمِ في كتابٍ لَمْ تَكُنْ الحُرُوفُ المكتوبةُ من جِنْسِ الحُرُوفِ المَلْفُوظَةِ ، لا مِنْ حيثُ المادَّةِ ولا مِنْ حيثُ الصورةِ ، ولا يتَوَهَّمُ هذا سَليمُ العَقْلِ والحَوَاسِّ (١) .

* * *

وكلامُ الرَّبِّ سبحانَهُ بَلْ كلامُ كُلِّ مُتَكَلِّمٍ ، تُدْرَكُ حُروفُهُ وَكَلِماتُهُ بِالسَّمْعِ تارَةً وَبِالبَصَرِ تارَةً .

فالأولُ نوعان : مُطْلَقٌ ، وَمُقَيَّدٌ .

فَالمُطْلَقُ ما كانَ بِغَيْرِ واسِطَةٍ كَما سَمِعَ موسىٰ بنُ عِمرانَ ، وكما يَسْمَعُ جبريلُ وَغَيْرُهُ مِنَ الملائكةِ كلامَهُ .

وأَمَّا المُقَيَّدُ فَالسَّمْعُ بِواسِطَةِ المُبَلِّغِ كَسَماعِ الصحابة وَسَماعِنا لِكلامِ اللهِ حَقِيقَةً بِواسِطَةِ المُبَلِّغِ عَنْهُ ، كما يُسْمَعُ كَلامُ رَسولِ اللهِ ﷺ ، بل وكلامُ غيره كمالِكٍ والشافعي بواسطةِ المُبَلِّغِ ، فقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٦] ، مِنَ النَّوْعِ الثَّاني .

---

(١) انظر : «مُختَصرُ الصَّواعق المُرسلة» (٤/ ١٣٧٢-١٣٧٥) .

وقولُه في الحديث : « كَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَسْمَعُوا القُرْآنَ إِذا سَمِعُوهُ يَوْمَ القِيامَةِ مِنَ الرَّحمنِ»[١] ، من النوع الأول ، ومنه : «ما مِنكُم مِنْ أحدٍ إلا سيُكَلِّمُهُ ربُّه»[٢] .

وأَمَّا النَّظَرُ : فعلىٰ نَوْعَيْنِ أَيضًا ، فَإِنَّ المكتوبَ قَدْ يَكْتُبُهُ غَيْرُ مَنْ تَكَلَّمَ بِهِ فَيكونُ النَّاظِرُ [إليهِ] [٣] ناظِرًا إلىٰ الحُرُوفِ والكلماتِ بِواسِطَةِ ذلك الكاتِبِ ، وقد يكونُ المتكَلِّمُ نفسُه كَتَبَ كلامَه فينظرُ الناظِرُ إلىٰ حُروفِهِ وَكَلِماتِهِ التي كَتَبَها بِيَدِهِ ، كما كَتَبَ لموسىٰ التَّوراةَ بِيَدِهِ بِغَيْرِ واسِطَةٍ كما في «الصَّحيحِ» في قِصَّةِ احتِجاجِ آدَمَ وموسىٰ[٤] ، وفي حديثِ الشَّفاعَةِ[٥] وغيرِ ذلك ، فَجُمِعَ لِموسىٰ بَيْنَ الأَمْرَيْنِ : أَسْمَعَهُ كلامَهُ بِغَيْرِ واسِطَةٍ ، وأَراهُ إِيَّاهُ بِكِتابَتِهِ .

* * *

(١) رواه الخطيبُ في «المتَّفَق والمُفْتَرِق» (١/ ٤٠٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه : إسماعيل بن رافع المدني : «ضعيف الحفظ» كما في «التقريب» (١٣٩ رقم ٤٤٦) . وانظر : «ميزان الاعتدال» للذهبي (١/ ٢٢٧) . والحديث ضعَّفه الألباني في «ضعيف الجامع» (٤١٥٧، ٤١٥٨) .

(٢) رواه البخاري (٨/ ١١٢ رقم ٦٥٣٩) ، ومسلم (٢/ ٧٠٣ رقم ١٠١٦/ ٦٧) من حديث عَدِي بن حاتم رضي الله عنه .

(٣) ما بين المعقوفتين من «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٧٧) .

(٤) رواه البخاري (٨/ ١٢٦ رقم ٦٦١٤) ، ومسلم (٤/ ٢٠٤٢ رقم ٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه من قول آدم لموسىٰ عليهما السلام : «وخطَّ لك بيدِهِ» .

(٥) رواه البخاري (٦/ ٨٤ رقم ٤٨١٢) ، ومسلم (١/ ١٨٤ رقم ١٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وفيه قولهم لآدم عليه السلام : «خَلَقَكَ اللهُ بيدِهِ» .

والمراتب أربع : وُجُودٌ عَيْنِيٌّ ، وَوُجودٌ ذِهْنِيٌّ ، وَوُجودٌ لَفْظِيٌّ ، وَوُجُودٌ رَسْمِيٌّ .

فإذا وُجِدَ القرآنُ في المُصحفِ كان وُجودُ المَرْتبةِ الثَّالِثةِ في الرَّابِعةِ .

وَوُجودُ القرآنِ في زُبُرِ الأَوَّلينَ مِنْ بابِ وُجودِ المرتبةِ الأُولىٰ في الرَّابِعَةِ ، فَمَنْ سَوَّىٰ بينَ وُجودِهِ ثَمَّ وَوُجودِهِ في المصْحَفِ فهو جاهِلٌ أَوْ مُلْبِسٌ ، فَلَيْسَ القُرْآنُ بِعَيْنِهِ مَوْجُودًا فِي زُبُرِ الأَوَّلِينَ ، وَإِنَّما فِيهَا خَبَرُهُ وَذِكْرُهُ وَالشَّهَادَةُ لَهُ ...، وَمَنْ سَوَّىٰ بَيْنَهُما لَزِمَهُ أن يقولَ : إن هذا القرآنَ العربيَّ أُنْزِلَ علىٰ مَنْ قَبْلَنَا ، أو : أنَّ المُصْحَفَ لَيْسَ فيه قرآنٌ ، إنَّما فيهِ ذِكْرُهُ وَالخَبَرُ عنهُ كما هو في الصُّحُفِ الأُولَىٰ ، وَكِلَا الأَمْرَيْنِ مَعْلُومُ البُطْلانِ عَقْلًا وَشَرْعًا .

وقد انفَصَلوا عَنْ هذا السُّؤالِ بِأَنْ قالوا : المَكْتُوبُ المَحْفُوظُ المَتْلُوُّ هو الحِكايَةُ أَوِ العِبارَةُ المُؤَلَّفَةُ المَنْطوقِ بِها التي خَلَقَها اللهُ في الهواءِ أَوْ في اللَّوْحِ المَحْفُوظِ ، أو في نَفْسِ المَلَكِ .

فَيُقالُ : هذه عِنْدَكُمْ ليسَتْ كَلامَ اللهِ إلَّا علىٰ المجازِ ، وَقَدْ عُلِمَ بِالاضْطِرارِ أَنَّ هذا الكلامَ العَرَبِيَّ هو القرآنُ ، وهو كِتابُ اللهِ وهو كلامُهُ ، قال تعالىٰ : ﴿ وَإِذْ صَرَفْنَآ إِلَيْكَ نَفَرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الأحقاف:٢٩-٣٠] الآية ، فأخبرَ أنَّ الذي سَمِعُوه هو نفسُ القرآنِ وهو الكتابُ .

وقال تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قُرِئَ ٱلْقُرْءَانُ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥ ﴾ [الأعراف:٢٠٤] ، وعِندَهم أنَّ القرآنَ يستحيلُ أن يُقْرَأَ ؛ لأنهُ ليس بِحُرُوفٍ ولا أصواتٍ ، وقال تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الإسراء:٤٥] ، ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة:٦]، وعِندَهُم أنَّ الذي يُسْمَعُ ليسَ كلامَ اللهِ ، وأنَّ المَلَكَ عَبَّرَ عن اللهِ فأحْدَثَ نَظْمَ القرآنِ وألَّفهُ ، فيكونُ إيحاؤُهُ سبحانَهُ إلىٰ المَلَكِ مِثْلَ الوَحْيِ الذي يُوحِيهِ إلىٰ الأنبياءِ ؛ إذْ لا تَكَلُّمَ هناكَ ، وعلىٰ هذا فيكونُ ما أَوْحاهُ إلىٰ النَّبيِّ بِإلْهامٍ أو مَنامٍ أَشْرَفَ مِنْ تَنْزيلِ القرآنِ علىٰ الرَّسولِ ؛ لأنه بواسطةٍ ، والإلهامُ بِغَيْرِ واسِطَةٍ ، وما ارْتَفَعَتْ فيهِ الوَسائِطُ فهوَ أَشْرَفُ .

ولَمَّا أَصَّلَتِ الجَهْمِيَّةُ هذا الأَصْلَ وَبَنَوْا عليهِ وَجَعَلُوا تَكْلِيمَ الرَّبِّ سبحانَهُ لِلرُّسُلِ وَالمَلائِكَةِ ، هو مُجَرَّدُ إيحاءِ المَعاني ؛ صارَ خَلْقٌ مِنْ مُتَصَوِّفيهِمْ يَدَّعُونَ أَنَّهُمْ يُخاطَبُونَ ، وأَنَّ اللهَ سُبحانه يُكَلِّمُهُمْ كما كَلَّمَ موسىٰ بنَ عِمرانَ ، وبعضُهُمْ يقولُ : إنَّ اللهَ خاطَبَني مِنْ لِسانِ هذا الآدَمِيِّ ، وخاطَبَ موسىٰ مِنَ الشَّجَرَةِ ، والآدَمِيُّ أَكْمَلُ مِنَ الشَّجَرَةِ !! [(١)] .

---

(١) انظر : «مُختصر الصَّواعق» (٤/١٣٧٨ - ١٣٨١) .
وغُلاة الصُّوفية قالوا إنهم يأخذون عن الله مباشرة ! والرسول ﷺ يأخذ عن الله ﷻ بواسطةٍ ، فهم -أعني شيوخهم- أعلىٰ وأجل قاتَلَهم الله !! انظر : «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» (١٦٤-١٧٤) .

قـال شـيخُ الإسـلام : «أَوَّلُ مـا ظَهَـرَ إِنكـارُ أَنَّ اللهَ سـبحانَهُ يَتكَلَّمُ بِصَوتٍ في أَثناءِ المِئَةِ الثَّالِثةِ ، فَإِنَّهُ لَمَّـا ظَهَـرَتِ الجَهْمِيَّةُ المُعَطِّلَةُ في إِمارَةِ المأمونِ بَعْدَ أَنْ كانُوا أَذِلَّاءَ مَقْموعينَ ، وعِندَهُمْ أَنَّ اللهَ لا يَتكَلَّمُ أَصْلًا لا بِحَرْفٍ ولا صَوْتٍ ولا معنًىٰ ، ولا له عِلْمٌ ولا حياةٌ ولا إِرادَةٌ ولا حِكْمَـةٌ تَقومُ بِهِ ؛ فَلَمَّـا وَقَعَتِ المِحْنَةُ وَثَبَّتَ اللهُ خُلَفاءَ الرُّسُـلِ وَوَرَثَـةَ الأنبيـاءِ علىٰ مـا وَرِثـوهُ عـنِ الأنبيـاءِ والمُرسَـلينَ ، وعَلِمُــوا أَنَّ باطِلَ أُولئِكَ هو نِفاقٌ مُشْتَقٌّ مِنْ قولِ المُشركينَ والصَّابِئينَ .

وَظَهَرَ لِلأُمَّةِ سُـوءُ مَذاهِبِ الجهميَّةِ وما فيها مِنَ التَّعْطِيلِ ظَهَـرَ حينئذٍ ابنُ كُلَّابٍ البصرِيُّ وَأَثْبَتَ الصِّفاتَ مُوافَقَةً لأهلِ السُّنَّةِ ، ونفىٰ عنها الخَلْقَ رَدًّا علىٰ الجهميَّةِ وَالمُعتَزِلَةِ ، ولَمْ يَفْهَمْ لِنَفْيِ الخَلْقِ عنهـا معْنًىٰ إِلَّا كَوْنَها قَديمَةً قائِمَةً بِذاتِهِ سبحانه ، ورأىٰ أَنَّ القديمَ لا يُتَصَوَّرُ أَنْ يكونَ حُرُوفًا وَأَصْواتًا لِما فيها مِنَ التَّعاقُبِ ، فَسَلَكَ طَرِيقَـةً خـالَفَ فيهـا المُعتزلَـةَ ، وَلَـمْ يُوافِقْ فيهـا أَهْـلَ الحـديثِ ، فَلَـزِمَ مِـنْ ذلـك أَنْ يَقولَ : إِنَّ اللهَ سُـبحانَه لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ وَحَرْفٍ ، وَتَبِعَهُ طائِفَـةٌ مِـنَ النَّـاسِ ، وَأَنْكَـرَ ذلـك الإِمـامُ أحمـدُ وأصـحابُهُ كُلُّهُــمْ ، وَالبُخـاريُّ صاحِبُ «الصَّحِيحِ» »[1].

---

(١) كلامُ ابن تيميةِ نقلَهُ تلميذه ابن القيم في «الصَّواعق» كما في «مختصرها» (٤/ ١٣٨٧-١٣٨٨) .

والحقُّ ما عليه أئِمَّةُ الإسلامِ [1] : أنَّ الصَّوْتَ صَوْتُ القارِي ، والكلامَ كلامُ الباري ، وهذا قَولُ السَّلَفِ وَأَئِمَّةِ السُّنَّةِ والحديثِ ، فَهُم يُمَيِّزُونَ بينَ ما قامَ بِالعَبْدِ وما قامَ بِالرَّبِّ ، وَالقرآنُ جميعُهُ عندهُمْ كلامُ اللهِ حُروفُهُ ومعانيهِ ، وأصواتُ العِبادِ وحَرَكاتُهُمْ مخلوقةٌ .

فإن قيلَ : فكيفَ أنكَرَ أحمدُ علىٰ مَنْ قال : «لَفْظي بالقرآنِ مَخْلُوقٌ» . وَبَدَّعَهُ وَنَسَبَهُ إلىٰ التَّجَهُّمِ ، وهل كانت مِحْنَةُ البُخاريِّ إلَّا علىٰ ذلك حتىٰ هَجَرَهُ أَهْلُ الحَدِيثِ ؟

قيلَ : معاذَ اللهِ أنْ يُظَنَّ بِأَئِمَّةِ الإسلامِ هذا الظَّنُّ الفاسِدُ ، وقد صَرَّحَ البُخاريُّ في كتابِهِ «خَلْقِ أَفْعالِ العِبادِ» [2] ، وفي آخِرِ «الجامِعِ» بِأَنَّ القرآنَ كلامُ اللهِ غيرُ مَخلوقٍ [3] ، وقال : « ... حَدَّثنا سُفيانُ بنُ عُيَيْنَةَ قال : «أَدْرَكْتُ مَشْيَخَتَنا مُنْذُ سبعينَ سنةً ، مِنهُمْ عَمْرُو بنُ دينارٍ يقولونَ : القرآنُ كلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ» [4] .

---

(١) من ههنا وما بعده سأُحيل علىٰ : «مختصر الصَّواعق» (٤/ ١٣٤٠-١٣٥٣) ، فالمطبوع من «الصَّواعق» ناقص والباقي مفقود ، وقد حُفِظ بـ«المختصر» .

(٢) انظر: «خلق أفعال العباد» للإمام البخاري (٢/ ٦٢، ٧٠) .

(٣) انظر: «الجامع الصحيح» للإمام البخاري (٩/ ١٤٢-١٥١) ، وفيها : باب كلامُ الربِّ مع جبريل ونداءُ اللهِ الملائكة ، بابُ : كلام الربِّ ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم ، باب : كلام الربِّ مع أهل الجنَّة ....، وغيرها .

(٤) رواه في «خلق أفعال العباد» (٢/ ٦ رقم ١) ، والحاكمُ في «شعار أصحاب الحديث» (٢٩ رقم ١٥) ، وابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٧ رقم ١٨٤ ط الوابل) ، والداني في «الرسالة الوافية» (١٥٤) وتجد زيادة تخريج هناك .

قال البُخاريُّ : وقال أحمدُ بنُ الحُسينِ ، ثنا أبو نُعَيْمٍ ، ثنا سُـلَيْمٌ القارئ ، قال : سَمِعْتُ سُفيانَ الثَّوريَّ يقولُ : قال حمَّـادُ بـنُ أبـي سُـليمانَ : أَبْلِـغْ أَبـا فُـلانٍ المُشْـرِكَ أنِّـي بـريءٌ مِـنْ دينِـه ، وكـان يقـولُ : القـرآنُ مَخْلُوقٌ»[1] .

ثُمَّ ساقَ قِصَّةَ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ القَسْرِيِّ وأنـهُ ضَـحَّىٰ بِالجَعْدِ بـنِ دِرْهَمٍ[2] .

فهذا مذهبُ البخاريِّ ومـذهَبُ أحمـدَ وأَصحابِهِ مِن سائِرِ أَهْـلِ السُّنَّةِ ، فَخَفِيَ تعريفُ البخاريِّ وَتَمْيِيزُهُ علىٰ جماعَةٍ مِن أَهـلِ السُّنَّةِ ، وَتَعَلَّقوا بِالمنقولِ عَن أَحمـدَ : «مَنْ قـال لَفْظي بِالقرآنِ مخلوقٌ فهـو جَهْمِيٌّ ، ومَن قـال غيـرُ مخلوقٍ فهـو مُبْتَدِعٌ»[3] ، وسـاعَدَ ذلك نَـوْعُ حَسَـدٍ بـاطِنٍ لِلبُخـاريِّ لمَّـا كـان اللهُ نَشَـرَ لَـهُ مِـنَ الصِّـيتِ وَالمَحَبَّـةِ ،

---

(١) رواه في «خلق أفعال العباد» (٢/ ٨ رقم ٢) ، و«التاريخ الكبير» (٤/ ١٢٧) ، وعبد الله في «السنة» (١/ ١٨٥ رقم ٢٤١) .

(٢) «خلق أفعال العباد» (٢/ ٩ رقم ٣) ، ورواه في «التاريخ الكبير» (١/ ٦٤) ، والـدارمي فـي «الـرد علـىٰ الجهميـة» (٢١، ٢٠٩) ، و«الـرد علـىٰ بِشـر» (١/ ٥٨٠-٥٨١) والخـلال فـي «السُّـنة» (٥/ ٨٧ رقـم ١٦٩٠) وغيـرهم ، وقد ذكرتُ من أخرج القصة ومبدأ الجهمية في مقدمتي لكتاب «الردّ علىٰ الزنادقة والجهمية» للإمام أحمد (٤٣) لمن أراد التوسع .

(٣) رواه ابن هانئ في «مسـائله عـن أحمـد» (٢/ ١٥٢) ، وعبـد الله فـي «السُّـنة» (١/ ١٦٥ رقم ١٨١، ١٨٣) ، والطبري في «صريح السنة» (٢٦ رقم ٣٢) ، والخـلال فـي «السـنة» (٧/ ٧٤ رقـم ٢١١٣) . انظـر : «الـرد علـىٰ الزنادقـة والجهمية» (٥٦) .

وقد بَوَّبَ في آخِرِ «الصحيح» بابًا مُتَرْجَمًا ذَكَرَ فيه قراءةَ البَرِّ والفاجِرِ والمنافِقِ، وأنَّ أصواتَهم لا تُجاوِزُ حَناجِرَهم[1]، فَذَكَرَ فيه حديثَ: «مَثَلُ المُؤْمِنِ الذي يَقْرَأُ القُرْآنَ» الحديث[2]، وحديثَ أبي هريرة: «كَلِمَتانِ خَفيفَتانِ علىٰ اللِّسانِ» الحديث[3]، ومُرادُه: الاستدلالُ علىٰ أن الثِّقَلَ في الميزانِ والخِفَّةَ علىٰ اللسانِ مُتَعَلِّقٌ بفِعلِ العبدِ وكَسْبِهِ، وهو صوتُهُ وبلفظِهِ لا يعودُ إلىٰ ما قام بالربِّ من كلامِهِ وصفاتِهِ، وكذلك قراءةُ البَرِّ والفَاجِرِ، فإن قراءةَ الفاجِرِ لا تُجَاوِزُ حنجرتَهُ، فلو كانت قراءتُه هي نفسُ ما قام بالربِّ من الكلامِ وهي غيرُ مخلوقةٍ لم تكن كذلك، فإنها متصلةٌ بالربِّ حينَئِذٍ.

فالبُخاريُّ أَعلَمُ بهذِهِ المسأَلَةِ وأَولىٰ بالصَّوابِ، وكلامُهُ فيها أَوْضَحُ وَأَمْتَنُ مِنْ كلامِ أَبي عبدِ اللهِ، فَإِنَّ أحمَدَ سدَّ الذَّريعةَ، وهذا المَنْعُ في النَّفي والإثباتِ مِنْ كمالِ عِلْمِهِ باللُّغَةِ والسُّنَّةِ وَتَحْقيقِهِ لِهذا البابِ، والذي قَصَدَهُ أَنَّ اللَّفْظَ يُرادُ بِهِ أَمْرانِ أَحَدُهُما: المَلْفُوظُ نَفْسُهُ وَهُوَ غَيْرُ مَقْدُورٍ لِلعَبْدِ ولا فِعْلٍ لَهُ، والثَّاني: التَّلَفُّظُ بِهِ والأَداءُ لَهُ وهو فِعْلُ العَبْدِ.

فإِطْلاقُ الخَلْقِ علىٰ اللَّفْظِ قد يُوهِمُ المعنىٰ الأَوَّلَ وهو خطأٌ، وإطلاقُ نَفْيِ الخَلْقِ عليهِ قَدْ يُوهِمُ الثَّاني وهو خطأٌ، والبخاريُّ مَيَّزَ

(١) صحيحُ البخاريِّ (٩/ ١٦٢) باب رقم (٥٧).
(٢) رواهُ البخاريُّ (٩/ ١٦٢ رقم ٧٥٦٠)، ومُسلم (١/ ٥٤٩ رقم ٧٩٧).
(٣) رواه البخاريُّ (٩/ ١٦٢ رقم ٧٥٦٣)، ومُسلم (٤/ ٢٠٧٢ رقم ٢٦٩٤).

وَفَصَّلَ وَأَشْبَعَ الكلامَ [1] .

* * *

وقد نَوَّعَ اللهُ هذه الصِّفَةَ في إطلاقِها عليه تَنوِيعًا يَستَحيلُ معَهُ نَفْيُ حَقائِقِها ، بل ليس في الصِّفاتِ الإلهِيَّةِ أَظْهَرُ مِنْ صِفَةِ الكلامِ والعُلُوِّ وَالفِعْلِ وَالقُدْرَةِ ، بل حقيقَةُ الإرسالِ تَبليغُ كلامِ الرَّبِّ ، فإذا انتَفَتْ حقيقَةُ الكلامِ انتفَتْ حقيقَةُ الرِّسالَةِ .

والرَّبُّ سبحانَهُ يَخْلُقُ بقولِهِ وكلامِهِ كما قال : ﴿ إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢] ، فإذا انتَفَتْ حَقيقَةُ الكلامِ انتَفىٰ الخَلْقُ ، وقد عابَ اللهُ تعالىٰ آلهَةَ المُشركينَ بأنَّها لا تتكَلَّمُ ولا تُكَلِّمُ عابِديها ولا تَرْجِعُ إليهم قولًا ، والجَهميَّةُ وَصَفوه بِصِفَةِ هذه الآلِهَةِ ، وقد ضَرَبَ اللهُ سبحانَهُ لِكلامِهِ واستِمرارِهِ ودَوامِهِ المثَلَ بِالبَحرِ يَمُدُّهُ مِنْ بعدِهِ سَبعةُ أَبْحُرٍ ، وأَشجارُ الأرضِ كُلُّها أقلامٌ ، فَيَفنىٰ هذا المِدَادُ والأقلامُ ولا تَنْفَدُ كَلِماتُهُ ، أَفهذا صِفَةُ مَنْ لا يَتكَلَّمُ ولا يقومُ به كلامٌ ؟ [2] .

---

(١) كلامُ الإمام أحمد يسد الباب علىٰ كلِّ مبتدعٍ ، جهمي أو قَدَري ، ولذلك ما استطاع المبتدع أو الحاسد أن يستدرك علىٰ الإمام أحمد ، وأبواب الاعتقاد الكلام المُجْمل فيها قد يفتح أبواب الشرِّ للمتلاعبين ، فلذلك لزوم التفصيل يسد الباب عليهم .

(٢) من قوله : «وقد نوَّع الله ..» في «مختصر الصواعق» (٤/ ١٣٠١) وقد قدَّمه الإمام محمد هنا .

وقال البخاريُّ في صحيحِهِ : بابُ قولِ النبيِّ ﷺ : «الماهِرُ بِالقُرْآنِ مَعَ الكِرَامِ البَرَرَةِ» ، و«زَيِّنُوا القُرْآنَ بِأَصْوَاتِكُمْ»[1] .

ثُمَّ احتجَّ بحديث أبي هريرة : «ما أَذِنَ اللهُ لِشَيْءٍ ما أَذِنَ لِنَبِيٍّ حَسَنِ الصَّوْتِ يَتَغَنَّىٰ بِالقُرْآنِ يَجْهَرُ بِهِ»[2] ، فَأَضافَ الصَّوْتَ إلىٰ النَّبِيِّ .

ثُم ساقَ حديثَ البَرَاءِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : « قَرَأَ في العِشاءِ بِالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ، فما سَمِعْتُ صَوْتًا أَحْسَنَ مِنْهُ»[3] ، فَأَضافَ الصَّوْتَ إِلَيْهِ .

ثُم ذَكَرَ حديثَ ابنِ عبَّاسٍ : «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كانَ مُتَوَارِيًا بِمَكَّةَ وكان يَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالقُرْآنِ»[4] .

واحْتَجَّ البُخارِيُّ في كتاب «خَلْقِ الأَفْعَالِ»[5] بِنُصُوصِ التَّبْلِيغِ ، كَقولِهِ تَعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغۡ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ [المائدة:٦٧] ،

---

(١) «صحيحُ البخاري» (٩/ ١٥٨) باب رقم (٥٢) .
والحديث الأول وصله : مسلم (١/ ٥٤٩ رقم ٢٤٤) من حديث أم المؤمنين عائشة ﵂ وفيه : «السَّفرة الكرام ..» .
والحديث الثاني : وصله البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢/ ١٣٩رقم ٢٦٣) ، وأحمد (٣٠/ ٤٥١ رقم ١٨٤٩٤) ، وأبو داود (٢/ ١٠٥ رقم ١٤٦٨) ، والنسائي في «الصُّغرىٰ» (٢/ ١٧٩ رقم ١٠١٥) ، و«الكُبرىٰ» (٢/ ٢٦ رقم ١٠٨٩) ، وابن ماجه (١/ ٤٢٦ رقم ١٣٤٢) ، وابن حبان (٣/ ٢٥ رقم ٧٤٩) عن البراء بن عازب ﵁ ، وقد صححه ابن حبان ، ووافقه الألباني .

(٢) رواهُ البخاريُّ (٩/ ١٥٨ رقم ٧٥٤٤) ، ومُسلم (١/ ٥٤٥ رقم ٢٣٣) .

(٣) رواهُ البخاريُّ (٩/ ١٥٨ رقم ٧٥٤٦) ، ومُسلم (١/ ٣٣٩ رقم ١٧٧) .

(٤) رواهُ البخاريُّ (٩/ ١٥٨ رقم ٧٥٤٧) ، ومُسلم (١/ ٣٢٩ رقم ١٤٥) .

(٥) «خلقُ أفعالِ العبادِ» تأليفه (٢/ ٢٠٦) .

وذلك مِنْ رُسُوخِهِ في العِلْمِ ، فَإِنَّ ذلك يَتَضَمَّنُ أَصْلَيْنِ ضَلَّ فيهما أَهلُ الزَّيْغِ :

أحدُهما : أَنَّ الرَّسولَ ليس لهُ مِنَ الكلامِ إِلَّا مُجَرَّدُ تبليغِهِ .

الثَّاني : أَنَّ التَّبليغَ فِعْلُ المُبَلِّغِ وهو مأْمورٌ بِهِ مَقْدُورٌ لَهُ ، وذَكَرَ فيه حديثَ : «يُنادي بِصَوْتٍ»[1] إلخ .

قال[2] : «وفي هذا دليلٌ على أَنَّ صَوْتَ اللهِ لا يُشْبِهُ أَصواتَ الخَلْقِ ؛ لأنَّ صَوْتَ اللهِ يُسْمَعُ مِنْ بُعْدٍ كَما يُسْمَعُ مِنْ قُرْبٍ ، وأَنَّ الملائكةَ يُصْعَقُونَ مِنْ صَوْتِهِ ، فإِذا نادىٰ جبريلُ الملائكةَ لَمْ يُصْعَقُوا»[3] .

* * *

(١) رواهُ في «خَلْقِ أفعالِ العباد» (٢/ ٢٤٢رقم ٤٨١) وفي «صحيحه» (٨/ ١١٠ رقم ٦٥٣٠) ، ومسلم (١/ ٢٠١ رقم ٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ .

(٢) القائلُ هو الإمامُ البُخاريُّ ، وكلامه في «خلق أفعال العباد» (٢/ ٢٤٠) .

(٣) انظر : «مُختَصرَ الصَّواعق المرسلة» (٤/ ١٣٣٢، ١٣٣٤) .

وقال أيضًا :

المثال الثاني -مِمَّا ادَّعَوْا أنه مجازٌ- : اسمُه الرحمنُ ، وقالوا وَصْفُهُ بالرحمةِ مجازٌ ؛ لأن الرأفةَ والرحمةَ رِقَّةٌ تعتري القلبَ ، وهِيَ مِنَ الكَيْفِيَّاتِ النفسيَّةِ واللهُ مُنَزَّهٌ عنها ، وهذا باطلٌ من وُجوهٍ :

أحَدُها : أنهم جَحَدُوا حقيقةَ الرحمةِ ، وقد سَبَقَهُم إلىٰ هذا مُشْرِكُو العربِ الذين قال الله فيهم : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُواْ لِلرَّحْمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [الفرقان:٦٠] ، فأنكروا حقيقةَ اسمِهِ الرحمنِ وأن يُسَمَّىٰ بذلك ، ولم يُنكِروا ذاتَه وربوبيتَه ولا ما جعله المعطِّلَةُ معنىٰ اسمِ الرحمنِ من الإحسانِ .

فإن قيل : لو كان كَمَا ذكرتَه لأنكروا اسمَ الرحيمِ ؟

قيل : إنَّما لم يُنكِروا الرحيمَ ؛ لأنَّ وُرُودَ الرَّحمنِ في أسمائِهِ أكثرُ ، ولهذا قال : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه:٥] ، ﴿ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱلرَّحْمَٰنُ ﴾ [الفرقان:٥٩] ، ﴿ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [مريم:٤٥] ، ﴿ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ ﴾ [النبأ:٣٧] ، ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴾ [الرحمن] ، وإنما جاءَ الرَّحيمُ مُقيَّدًا كقولِه : ﴿ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴾ [الأحزاب:٤٣] ، أو مَقْرُونًا بِاسْمِ الرَّحمنِ كما في «الفاتِحَةِ» ، أو بآخرَ نَحْوِ : ﴿ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [الشعراء:٩].

وأيضًا فالرَّحمنُ جاءَ علىٰ بِناءِ «فَعْلانَ» الدَّالِّ علىٰ الصِّفَةِ الثَّابتةِ اللَّازِمَةِ الكامِلَةِ ، كما يُشْعِرُ بِهِ هذا البِناءُ نَحْوَ : «غَضْبانَ وَنَدْمانَ» و«حَيْرانَ» ، فالرَّحمنُ مَنْ صِفَتُهُ الرَّحْمَةُ ، والرَّحيمُ مَنْ يَرْحَمُ بِالفِعْلِ.

وأيضًا فلا يَخْلُو إنكارُهُمْ له إمَّا لدلالتِهِ علىٰ حقيقةِ الرَّحمةِ أَوْ لا ، فَإِنْ كان الأَوَّلَ فَمَنْ أنكَرَ أَنْ يكونَ حَقيقَةً فقد وافَقَهُم ، وإِنْ لم يكنْ كذلك فَمِنَ المَعْلومِ أَنَّ موضوعَ الاسمِ وحَقيقَتَهُ صِفَةُ الرَّحمةِ القائِمَةِ بِمَوْصوفِها ، فَلَوْ كانَتْ حقيقَةُ الاسمِ مُنْتَفِيَةً في نَفْسِ الأَمرِ لكانَ طَعْنُهُمْ أَقوىٰ ، وكان بِمَنْزِلَةِ وَصْفِهِ بِالأَكلِ والشُّربِ والجَوْرِ ونحوِها .

❊ ❊ ❊

قال اللهُ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ﴾ [الأعراف:١٨٠] .

وَمِنْ أَعْظَمِ الإلحادِ في أَسمائِهِ : إنكارُ حَقائِقِها ومعانيها ، فإنَّ الإلحادَ أنواعٌ هذا أَحَدُها .

الثَّاني : جَحْدُها وإنكارُهَا بِالكلِّيَّة .

الثَّالِثُ : تَشْبِيهُهُ فيها بِصِفاتِ المَخْلوقينَ ومعاني أَسْمائِهِم ، وأنَّ الثَّابِتَ لَهُ منها مُماثِلٌ لِلثَّابِتِ لِخَلْقِهِ ، وهذا يَذْكُرُهُ المُتَكَلِّمونَ ، ولا نَعْلَمُ ذلك مَقالَةً لِطائِفَةٍ مِنَ الطَّوائِفِ ، **وَإِنَّما المُعَطِّلَةُ يُسَمُّونَ كُلَّ مَنْ أَثْبَتَ صِفاتِ الكمالِ مُشَبِّهًا ومُمَثِّلًا** ، وَيَجْعلونَ التَّشْبيهَ لازِمَ

قَوْلِهِمْ ، ويَجعلونَ لازِمَ المَذْهَبِ مَذْهَبًا ، وقال تعالىٰ : ﴿ هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا ﴾ [مريم:٦٥] ، أي : من يُساميه ويُماثِلُه .

وروىٰ أهلُ السنن أن النبيَّ ﷺ قال : «يقولُ اللهُ تعالىٰ : أنا الرَّحمنُ ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ وَشَقَقْتُ لها اسمًا مِنِ اسمي ، فَمَنْ وَصَلَها وَصَلْتُهُ ، وَمَنْ قَطَعَها قَطَعْتُهُ»(١) ، فهذا صريحٌ في [أنَّ](٢) اسمَ الرحمة مُشْتَقٌّ مِنَ اسمِ الرحمنِ ، فَدَلَّ علىٰ أن رحمتَه هي الأصلُ في اللفظِ ، ومنه قولُ حَسَّانَ : وشقَّ لهُ مِن اسمِهِ ... إلخ (٣) .

فإذا كانت أسماءُ الخلقِ الممدوحةُ مشتقةً من أسماءِ اللهِ الحسنىٰ ، كانت أسماؤه سابقةً ، فيجبُ أن تكون حقيقةً ، فإن المَجازَ هو المستعمَلُ في غيرِ ما وُضِعَ له ، واللهُ سبحانَهُ فرَّق بين رحمتِهِ ورُضوانِه ، وثوابِهِ المنفصلِ ، فقال : ﴿ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ [التوبة:٢١] ، فالرحمةُ والرُّضوانُ صِفته ، وهذا يُبطِلُ قولَ مَنْ جَعَلَها ثوابًا مُنْفَصِلًا ، وقولَ مَنْ قال : إرادتُهُ الإحسانَ ، فإنَّ إرادتَه الإحسانَ مِن لوازمِ الرحمةِ .

---

(١) رواه أحمد (٣/ ١٩٨ رقم ١٦٥٩)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣١رقم ٥٣)، وأبو داود (٢/ ٢٢٠ رقم ١٦٩٤)، والترمذي (٣/ ٤٧١ رقم ١٩٠٧) ، وابن حبان (٢/ ١٨٦ رقم ٤٤٣) عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، وقد صححه ابن حبان ، والألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٣٦ رقم ٥٢٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين من «مختصر الموصلي» (٣/ ٨٧٠) .

(٣) تتمة البيت : «ليُجلَّهُ ... فذُو العَرْشِ محمودٌ وهذا مُحمدُ» . انظر : «ديوان حسان بن ثابت» (٥٤) .

وظهورُ أثرِ هذه الصفةِ في الوجودِ، كظهورِ أثرِ الربوبيةِ والمُلْكِ والقدرة، فإن ما خَلَقَهُ مِن الإحسانِ والإنعام شاهدٌ برحمةٍ تامةٍ وَسِعَتْ كلَّ شيءٍ، كما أن الموجوداتِ كلَّها شاهدةٌ له بالربوبيةِ التامةِ الكاملةِ، وما في العالَم من آثارِ التدبيرِ والتصريفِ الإلهي شاهدٌ بمُلْكِه سُبْحَانَهُ، فجَعْلُ صفةِ الرحمةِ واسمِ الرحمنِ مجازًا كَجَعْلِ صفةِ المُلكِ والربوبيةِ مجازًا، ولا فَرْقَ بينهما في عَقْلٍ ولا شَرعٍ ولا لغةٍ.

* * *

وإذا أَرَدْتَ أَنْ تَعْرِفَ بُطلانَ هذا القولِ فانظُرْ إلىٰ ما في الوُجودِ مِن آثارِ الرَّحمةِ الخاصَّةِ والعامَّةِ:

فَبِرَحْمَتِهِ: أَرسَلَ إلينا رسُولَهُ ﷺ، وَأَنزَلَ علينا كِتابَهُ، وعَلَّمَنا مِنَ الجهالَةِ، وهَدانا مِنَ الضَّلالةِ، وَبَصَّرَنا مِنَ العمىٰ، وَأَرْشَدَنا مِنَ الغيِّ.

وبِرَحمَتِهِ: عَرَّفَنا مِنْ أَسمائِهِ وَصِفاتِهِ وَأَفْعالِهِ ما عَرَفْنا بِهِ أَنَّهُ رَبُّنا وَمَوْلانا.

وبِرَحمَتِهِ: عَلَّمَنا ما لَمْ نَكُنْ نَعْلَمُ، وَأَرْشَدَنا لِمَصالِحِ دِينِنا وَدُنْيانا.

وبِرَحمَتِهِ: أَطْلَعَ الشمسَ والقمرَ، وجَعلَ الليلَ وَالنَّهارَ، وَبَسَطَ الأرضَ، وجَعَلَها مِهادًا وَفِرَاشًا وقَرارًا وكِفاتًا لِلأحياءِ وَالأمواتِ.

وَبِرَحمَتِهِ : أَنشأَ السَّحابَ وأنزَلَ المَطَرَ ، وأَطْلَعَ الأقواتَ والفَواكِهَ وَالمَرعىٰ .

وبرحمتِهِ سَخَّرَ الخَيْلَ والإبلَ والأَنْعامَ وذَلَّلَها مُنْقادَةً لِلرُّكُوبِ وَالحَمْلِ وَالأَكْلِ وَالدَّرِّ .

وَبِرَحمَتِهِ وَضَعَ الرَّحمَةَ بَيْنَ عِبادِهِ لِيَتَرَاحَمُوا بِها ، وكذلك بَيْنَ سائِرِ أَنواعِ الحَيَوانِ .

فهذا التَّراحُمُ الذي بَينَهُم بعضُ آثارِ الرَّحمةِ التي هي صِفَتُهُ ، واشتَقَّ لِنفسِهِ منها اسمَ الرَّحمنِ الرَّحيمِ ، وأوصلَ إلىٰ خلقِهِ معانيَ خطابِهِ برحمتِهِ ، وبصَّرَهُمْ وَمَكَّنَ لَهُم أسبابَ مَصالِحِهِمْ بِرَحمَتِهِ ، وَأَوسَعُ المَخلوقاتِ : عَرْشُهُ ، وَأَوسَعُ الصِّفَاتِ : رَحْمَتُهُ ، فاسْتَوىٰ علىٰ عَرشِهِ الذي وَسِعَ المَخلوقاتِ ، ورحمتُه التي وَسِعَتْ كُلَّ شيءٍ ، ولمَّا استَوىٰ علىٰ عَرْشِهِ بِهذا الاسمِ الذي اشتَقَّهُ مِنْ صِفَتِهِ وتَسَمَّىٰ بِهِ دُونَ خَلْقِهِ ، كَتَبَ مُقتَضاهُ علىٰ نَفْسِهِ يومَ استِوائِهِ علىٰ عَرْشِهِ حينَ قضىٰ الخَلْقَ كِتابًا ، فهو عِنْدَهُ وضَعَهُ علىٰ عرشِهِ أَنَّ رحمَتَهُ سَبَقَتْ غَضَبَهُ ، وكان هذا الكِتابُ العَظيمُ الشَّأْنِ كالعَهْدِ منهُ سبحانَهُ لِلخليقَةِ كُلِّها بِالرَّحمَةِ لهُم والعَفْوِ والصَّفْحِ عنهُم ، والمغفِرَةِ والتَّجاوُزِ والسِّتْرِ والإمهالِ والحِلْمِ والأناةِ ، فكان قِيامُ العالَمِ العُلْوِيِّ والسُّفلِيِّ بِمَضمونِ هذا الكِتابِ الذي لَولاهُ لكانَ لِلخَلْقِ شَأْنٌ آخرُ .

وكان عَنْ صِفَةِ الرَّحْمَةِ : الجنةُ وَسُكَّانُها وَأَعمالُهم .

وبِرَحمَتِهِ : احْتَجَبَ عن خَلْقِهِ بِالنُّورِ ، ولو كَشَفَ ذلك الحِجابَ لأحرَقَتْ سُبُحاتُ وَجْهِهِ ما انتَهىٰ إليهِ بَصَرُهُ مِن خَلْقِهِ .

ومِن رَحمَتِهِ : أَنهُ يُعيذُ مِنْ سَخَطِهِ بِرِضاهُ ، وَمِنْ عُقُوبَتِهِ بِعَفْوِهِ ، ومِن نَفْسِهِ بِنَفْسِهِ .

ومِن رَحمَتِهِ : أَنْ خَلَقَ لِلذَّكَرِ مِنَ الحَيَوانِ أُنثىٰ مِنْ جِنْسِهِ ، وألقىٰ بَيْنَهُما المَحَبَّةَ وَالرَّحمَةَ ، لِيَقَعَ بَيْنَهُما التَّواصُلُ الذي بِهِ دَوامُ التَّناسُلِ ، وانتِفاعُ الزَّوْجَيْنِ ، وتمتُّعُ كلٍّ واحِدٍ مِنهُما بِصاحِبِهِ .

ومِن رَحمَتِهِ : أَحْوَجَ الخَلْقَ بَعضَهُمْ إلىٰ بَعْضٍ ؛ لِتَتِمَّ بينهم مَصالِحُهُمْ ، وَلَو أَغنىٰ بَعضَهُمْ عَن بعضٍ لَتَعَطَّلَتْ مَصالِحُهُمْ ، ثُمَّ أَفقَرَ الجميعَ إليهِ ، ثُم عَمَّ الجميعَ بِرَحْمَتِهِ .

وَمِنْ رَحمَتِهِ : أَنَّهُ خَلَقَ مِئَةَ رَحمَةٍ ، كُلُّ رَحمةٍ منها طِباقُ ما بينَ السَّماءِ والأرضِ ، فَأَنزَلَ مِنها إلىٰ الأرضِ رَحْمَةً واحِدَةً ، نَشَرَها بينَ الخَليقَةِ لِيَتَراحَموا بِها ، فَبِها تَعْطِفُ الوالِدَةُ علىٰ وَلَدِها ، والطَّيرُ والوَحْشُ والبهائِمُ ، وبهذه الرحمةِ قِوامُ العالمِ ونظامُه .

وَتَأَمَّلْ قولَهُ تعالَىٰ : ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ ۝١ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ۝٢ خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ﴾ [الرحمن] ، كيف جَعَلَ الخَلقَ والتَّعليمَ ناشِئًا عن صِفَةِ الرَّحمَةِ مُتَعَلِّقًا باسمِ الرَّحْمَنِ ، وجَعَلَ جميعَ معانيَ السُّورَةِ مُرْتَبِطَةً بِهذا الاسمِ وَخَتَمَها بِقولِهِ : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٧٨] ، فالاسمُ الذي تَبارَكَ هو : الاسمُ الذي افتَتَحَ بِهِ السُّورَةَ ،

إِذْ مَجِيءُ البَرَكَةِ كُلِّها مِنهُ ، وبِهِ وُضِعَتِ البَرَكَةُ ، وكُلُّ مُبارَكٍ ، وكلُّ ما ذُكِرَ عليهِ بُورِكَ فِيهِ ، وَكُلُّ ما أُخْلِيَ منهُ نُزِعَتْ منهُ البَرَكَةُ ؟

فإنْ كان مُذَكًّى وَخَلِيَ منهُ اسمُهُ كان مَيْتَةً ، وإنْ كان طَعامًا شارَكَ صاحِبَهُ فيهِ الشَّيْطانُ ، وإن كان مَدْخَلًا دَخَلَ مَعَهُ ، وإن كان حَدَثًا لَمْ يُرْفَعْ عِندَ كثيرٍ مِنَ العُلماءِ ، وإن كان صلاةً لَمْ تَصِحَّ عِنْدَ كثيرٍ مِنهُمْ .

ولمَّا خَلَقَ سُبحانَهُ «الرَّحِمَ» واشْتَقَّ اسمَها من اسمِهِ وأَرادَ إنزالَها إلىٰ الأرضِ تَعَلَّقَتْ بِهِ سبحانَهُ فقالَ لها : «مَهْ» ، فقالت : « هذا مَقامُ العائِذِ بِكَ مِنَ القَطيعَةِ» . فقال : «أَلَا تَرْضَيْنَ أَن أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ وأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ»[1] ، وهي مُتَعَلِّقَةٌ بِالعَرشِ لها حُجْنَةٌ كَحُجْنَةِ المِغْزَلِ[2] .

وكان تَعَلُّقُها بِالعَرشِ رَحْمَةً منهُ بِها ، وَإنزالُها إلىٰ الأرضِ رَحْمَةً منهُ بِخَلْقِهِ ، وَلَمَّا عَلِمَ سبحانَهُ ما تَلْقاهُ مِنْ نُزولِها إلىٰ الأَرْضِ ومُفارَقَتِها لِما اشتُقَّتْ[3] ، رَحِمَها بِتَعَلُّقِها بِالعَرْشِ وَاتِّصالِها بِهِ ، وَقَوْلُهُ لها : «أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ ..» إلخ .

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٦/ ١٣٤ رقم ٤٨٣٠)، ومسلم (٤/ ١٩٨٠ رقم ٢٥٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) «حُجْنَةٌ كحُجنةِ المِغْزَل» ، هي : أي صنَّارته المعوجة في رأسِهِ التي يُعلَّق بها الخيط ثم يُفتَل للغزل . «النهاية» لابن الأثير (١/ ٣٤٧) . ومادة : «حجن» في «تاج العروس» (٣٤/ ٤٠٠) .

(٣) يعني : لما اشتقت منهُ . و«منه» ليست في شيءٍ من نسخ «مختصر» الموصلي ، ولا نسخة الإمام ، ولذلك لم أُضفها ، وبها تتضح العبارة أكثر .

ولذلك كان مَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ رَحِمَهُ لِقُرْبِهِ مِنَ الرَّحْمَنِ ، وَرِعايةَ حُرْمَةِ الرَّحِمِ ، قد عَمَّرَ دُنْياهُ ، وَاتَّسَعَتْ لَهُ مَعيشَتُهُ ، وبورِكَ لَهُ في عُمْرِهِ ، وَنُسِئَ له في أَثَرِهِ ، فإِنْ وَصَلَ ما بَيْنَهُ وبيْنَ الرَّحمنِ ﷻ مع ذلك ، وما بَيْنَهُ وَبَيْنَ الخَلْقِ بِالرَّحمَةِ والإِحسانِ تَمَّ لَهُ أَمْرُ دُنْياهُ وَأُخراهُ ، وإِنْ قَطَعَ ما بينَهُ وبين الرَّحِمِ وما بينَهُ وبين الرَّحمنِ سبحانَهُ ، أَفْسَدَ عليه أَمْرَ دُنياهُ وآخِرَتِه ، وَمُحِقَ بَرَكَةَ رِزْقِهِ وأَثَرِهِ ، كما قال النبي ﷺ : «ما مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرَ أَنْ يُعَجِّلَ اللهُ لِصاحِبِهِ العُقوبَةَ في الدُّنيا مع ما يَدَّخِرُ لَهُ مِنَ العُقُوبَةِ يومَ القِيامَةِ مِنَ البَغْيِ ، وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ»[1] ، فالبَغْيُ مُعامَلَةُ الخَلْقِ بِضِدِّ الرَّحْمَةِ ، وكَذَا قَطيعَةُ الرَّحِمِ ، وَإِنَّ القَوْمَ لَيَتَواصَلُونَ وهُمْ فَجَرَةٌ فَتَكْثُرُ أَموالُهُمْ وَيَكْثُرُ عَدَدُهُمْ ، وَإِنَّ القَوْمَ لَيَتَقاطَعونَ فَتَقِلُّ أموالُهُمْ ويقِلُّ عَدَدُهُمْ ، وذلك لِكَثْرَةِ نَصِيبِ هؤلاءِ مِنَ الرَّحمَةِ وقِلَّةِ نَصيبِ هؤُلاءِ منها .

وإذا أرادَ اللهُ بأهلِ الأرض خيرًا نَشَرَ عليهم أثرًا مِنْ آثارِ اسمِهِ الرَّحمنِ ، فَعَمَّرَ بِهِ البِلادَ وَأَحْيا بِهِ العِبادَ ، وإذا أَراد بِهِمْ شرًّا أَمْسَكَ عَنْهُمْ ذلك الأَثَرَ ، فَحَلَّ بِهِمْ مِنَ البلاءِ بِحَسَبِ ما أَمْسَكَ عنهم ، ولهذا إذا أرادَ اللهُ سبحانَهُ أَنْ يُخَرِّبَ هذه الدَّارَ وَيُقيمَ القِيامَةَ أَمْسَكَ عَنْ أَهْلِها أَثَرَ هذا الاسمِ ، وَقَبَضَهُ شيئًا فشيئًا ، حتىٰ إذا جاءَ وَعْدُهُ قَبَضَ

---

(١) رواهُ أحمد (٣٤/ ٨ رقم ٢٠٣٧٤) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٣ رقم ٢٩) ، وأبو داود (٥/ ١٣٢ رقم ٤٩٠٢)، والترمذي (٤/ ٢٨١ رقم ٢٥١١) ، وابن ماجه (٢/ ١٤٠٨ رقم ٤٢١١) عن أبي بكرة ﷺ ، وصحَّحهُ الترمذيُّ ، والألبانيُّ في «الصحيحة» (٢/ ٦٢٣ رقم ٩١٨) .

الرَّحْمَةَ التي أَنْزَلَها إلىٰ الأرضِ ، فَتَضَعُ لذلك الحَوامِلُ ما في بُطونِها ، وَتَذْهَلُ المَرَاضِعُ عن أَوْلادِها ، فَيُضيفُ سبحانَهُ تِلك الرَّحمةَ التي وَضَعَها [1] وقَبَضَها مِنَ الأرضِ إلىٰ ما عِنْدَهُ مِنَ الرَّحمةِ فَيُكْمِلُ بِها مِئةَ رَحمةٍ فَيَرْحَمُ بها أهلَ طاعَتِهِ وتَوحيدِهِ وَتَصْديقِ رُسُلِهِ وَتابِعيهِمْ .

وأنتَ لَوْ تَأَمَّلْتَ العالَمَ بِعَيْنِ البَصيرَةِ لَرَأَيْتَهُ مُمْتَلِئًا بِهذِهِ الرَّحمَةِ الواحِدَةِ كامتِلاءِ البَحْرِ بِمائِهِ وَالجَوِّ بِهوائِهِ ، وما في خِلالِهِ مِنْ ضِدٍّ ذلك فهو مُقْتَضىٰ قولِهِ : «سَبَقَتْ رَحْمَتي غَضَبِي» [2] ، فالمَسْبوقُ لا بُدَّ لاحِقٌ وإِنْ أَبْطَأَ ، وفيهِ حِكمَةٌ لا تُناقِضُها الرَّحمةُ ، فهو أَحْكَمُ الحاكِمينَ وأَرْحَمُ الرَّاحِمينَ [3] .

* * *

---

(١) في مختصر الصواعق» للموصلي (٣/ ٨٨٦) : «رَفَعَها» .

(٢) رواه البخاري (٩/ ١٢٥ رقم ٧٤٢٢) ، ومسلم (٤/ ٢١٠٧ رقم ٢٧٥١) من حديث أبي هريرة ﷺ .

(٣) ما تقدَّمَ مُختصرٌ مِن المِثالِ الثاني مما ادُّعيَ فيه المجاز : اسمهُ الرحمن وإبطالُهُ مِن عشرين وجهًا ، اختصرها المؤلف ودمجها وحذف بعضها .
انظر : «مختصر الصَّواعق» (٣/ ٨٦٠-٨٨٧) .
ثم قال ابن القيم بعد سياق هذه الأوجه : «فسبحانَ مَن أَعْمىٰ بصيرةَ مَنْ زَعَمَ أنَّ رحمةَ اللهِ مجازٌ» .

وقال في الكلام علىٰ الاستواء [1] :

الوجه الثامن : أنهُ أَتىٰ بِلَفْظَةِ «ثُمَّ» التي حَقِيقَتُها التَّرتيبُ والمُهْلَةُ ، ولو كان معناهُ بمعنىٰ القُـدْرَةِ لَـم يتأَخَّر ذلك إلىٰ خَلْقِ السَّماواتِ والأَرْضِ ، فَإِنَّ العرشَ كان موجودًا قبلَ خَلْقِ السَّماواتِ والأَرضِ بأكثرِ مِن خمسينَ ألفَ عام ، كما ثَبتَ في «الصَّحيحينِ» عنهُ ﷺ أنه قال : «إِنَّ اللهَ قَدَّرَ مَقاديرَ الخَلائِقِ قَبْلَ أن يخلُـقَ السَّماواتِ والأَرضِ بِخَمْسينَ ألفَ سَنَةٍ وَعَرْشُهُ علىٰ الماءِ» [2] .

فإنْ قيلَ : نَحْمِلُ «ثُـمَّ» علىٰ معنىٰ الواوِ وَنُجَرِّدُها من معنىٰ التَّرْتِيبِ ، قيل : هذا خِلافُ الأَصلِ والحقيقَةِ .

فإنْ قيلَ : قد تأتي «ثم» لِتَرتيبِ الخَبَرِ ، قيلَ : هذا لا يَثْبُتُ أَوَّلًا ، ولا يَصِحُّ بِهِ نَقْلٌ ، ولَمْ يَأْتِ في كلامٍ فَصِيحٍ ، وَلَوْ قُدِّرَ وُرُودُهُ فهو نادِرٌ لا يكونُ مُطَّرِدًا تُتْرَكُ الحقيقةُ لأَجْلِهِ .

فإن قيلَ : فقد وَرَدَ في القرآنِ ، قال اللهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ ﴾ [الأعراف:١١] ، وقال: ﴿ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ [يونس:٤٦] ، وشهادَتُهُ سابِقَةٌ علىٰ رُجُوعِهِمْ ...

---

(١) هذا المثالُ الثالِثُ مما ادُّعيَ فيه المجاز : صفة الاستِواء وإبطالَ ذلك مِن اثنين وأربعين وجهًا . انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ٨٨٨-٩٤٦) .

(٢) انفَرَدَ مُسلمٌ بروايتِه ، وقد تقدَّم تخريجه ص (٣٤) .

قيل: لا يدُلُّ ذلك علىٰ تَقديم ما بَعْدَ «ثُمَّ» علىٰ ما قَبْلَها .

أَمَّا قولُـهُ : ﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَٰكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَٰكُمْ ﴾ ، فهـو خَلْـقُ أَصْـلِ البَشَرِ وأبيهِم ، وجَعَلَهُ سبحانَهُ خَلْقًا لهم وتصوِيرًا إذْ هو أَصلُهُم وهُـم فَرْعُهُ ، وبهذا فَسَّرَها السَّلَفُ .

وَأَمَّا قوله : ﴿ فَإِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ ثُمَّ ٱللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ ﴾ [يونس: ٤٦] فليسَ ترتيبًـا لاطِّلاعِهِ علىٰ أَفعـالِهِم ، وإنَّمـا هـو ترتيـبٌ لِمُجازاتِهِمْ عليها ، وذَكَرَ الشَّهادَةَ التي هي عِلْمُـهُ واطِّلاعُـهُ تَقريـرًا للجَـزاءِ علىٰ طَريقَةِ القُرآنِ في وَضْعِ القُدْرَةِ والعِلْمِ مَوْضِعَ الجَزاءِ لأنهُ يكـونُ بِهِمـا كما قـال : ﴿ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ [لقمـان:٢٣] ، وكقولِـه : ﴿ أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا ﴾ الآيـةَ [آل عمـران : ١٦٥] ، وقولـه : ﴿ فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا ﴾ [فاطر : ٤٥] ، وهو كَثيرٌ في القُـرآنِ ، وهـذا أَبْلَـغُ مِن ذِكرِ العِقابِ وأَعَمُّ فائدَةً .

فإنْ قيلَ : كيفَ تَصْنَعونَ بِقولِ الشَّاعِرِ :

قُـلْ لِمَنْ سادَ ثـمَّ سادَ أَبـوهُ .... إلـخ [١]

قُلنا : أيُّ شاعِرٍ هذا حتىٰ يُحْتَجَّ بِقولِهِ [٢] ، وأيـنَ صِـحَّةُ الإسنادِ

---

(١) عجزُ البيت : «قبْلَهُ ثم قَبْلَ ذلك جَدُّهُ» كما في ديوانه (٤٩٣) .

(٢) الشَّاعر هو «أبو نواس» وهو مِمَّن لا يُحتجُّ بشعره كما قاله البغدادي في «خزانة الأدب» (١/ ٣٤٦) ؛ لأنهُ مِنَ الشعراءِ المُولَّدين المُحْدَثين .

إليهِ لو كان مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِشِعْرِهِ ؟ وأَنتُم لا تَقْبَلونَ الأحاديثَ الصَّحيحَةَ عن رسولِ اللهِ ﷺ فكيفَ تقبلونَ شِعرًا لا تَعْلَمُونَ قائِلَهُ[1] ؟!

وأَخْبَرَ تعالىٰ أنه خَلَقَ السَّماواتِ وَالأَرْضَ في ستَّةِ أيامٍ وَعَرْشُهُ علىٰ الماءِ حينئذٍ ، وهذه «واوُ» الحالِ ، أَي : خَلَقَها في هذه الحالِ .

وأَصَحُّ القوْلينِ أَنَّ العَرْشَ مَخْلُوقٌ قَبْلَ القَلَمِ ، لِما في السُّنَنِ مِنْ حديثِ عبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : «أَوَّلَ ما خَلَقَ اللهُ القَلَمَ ، قال اكتُبْ ، قال : ما أَكْتُبُ ؟ قال اكْتُبِ القَدَرَ ، فَجَرَىٰ بِما هُوَ كائِنٌ إلىٰ يَوْمِ القِيامَةِ»[2] . أَخبَرَ في هذا أَنَّهُ قَدَّرَها في أَوَّلِ أَوْقاتِ خَلْقِ القَلَمِ ، فعُلِمَ أَنَّ العَرْشَ سابِقٌ علىٰ القلَمِ[3] .

واستواءُ الشيءِ علىٰ غَيْرِهِ يَتَضَمَّنُ استِقرارَهُ وثباتَهُ وَتَمَكُّنَهُ عليهِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَٱسْتَوَتْ عَلَى ٱلْجُودِيِّ ﴾ [هود:٤٤] ، أَي : رَسَتْ واستَقَرَّتْ علىٰ ظَهْرِهِ ، وقال : ﴿ لِتَسْتَوُۥا عَلَىٰ ظُهُورِهِۦ ﴾ [الزخرف:١٣] ، وقال : ﴿ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ ﴾ [الفتح : ٢٩] .

---

(١) نهايةُ الوجهِ الثامن . انظر : «مُختصر الصَّواعق» (٣/ ٨٩٢-٨٩٥) .

(٢) رواه أحمد (٣٧/ ٣٧٨ رقم ٢٢٧٠٥) ، وابن أبي شيبة (١٩/ ٥٦٨ رقم ٣٧٠٧٢) ، والبخاري في «التاريخ» (٦/ ٩٢) ، وأبو داود (٥/ ٥٢ رقم ٤٧٠٠) ، والترمذي (٤/ ٢٩ رقم ٢١٥٥ ، ٣٣١٩) من حديث عُبادة بن الصَّامت رضي الله عنه . وهو حديثٌ صحيح ، صحَّحهُ الترمذي ، والألباني ، وقد أَطَلتُ في ذِكر مَن أَخرَجه في تحقيقي لـ«كتاب التوحيد» (٣١٧) .

(٣) نهايةُ الوجهِ التاسع . انظر : «مختصرُ الصَّواعق» (٣/ ٨٩٦-٨٩٧) .

فإنهُ قبلَ ذلك يكونُ فيهِ مَيْلٌ واعوِجاجٌ لأَجلِ ضَعْفِ سُوقِها ، وإذا استَغْلَظَ السَّاقُ واشتَدَّ استوتْ عليه السُّنْبُلَةُ واسْتَقَرَّتْ [(١)] .

وتجريدُ الاستواءِ من اللَّامِ واقترانُه بـ«علىٰ» ، وعطفه بـ«ثُمَّ» علىٰ خَلْقِ السَّماواتِ والأرضِ ، وكَونَهُ بعدَ أيامِ التَّخليقِ ، وكونَهُ سابِقًا في الخَلْقِ علىٰ السَّماواتِ والأرضِ ، وذِكْرَ تَدْبِيرِ أَمْرِ الخَليقَةِ معَهُ الدَّالِّ علىٰ كمالِ المُلْكِ ، فإِنَّ العَرْشَ سَريرُ المَمْلَكَةِ ، فَأَخْبَرَ أَنَّ لَهُ سرِيرًا ، كما قال أُمَيَّةُ :

وسَوَّىٰ فَوْقَ السَّماءِ سَرِيرًا [(٢)] ....

فقدِ استوىٰ علىٰ سَريرِ مُلْكِهِ يُدَبِّرُ أَمْرَ المَمالِكِ وهذا حقيقَةُ المُلْكِ [(٣)] .

ثم تَفْضيلُ الرَّبِّ علىٰ شيءٍ مِنْ خَلْقِهِ لا يُذْكَرُ في القرآنِ إلَّا رَدًّا علىٰ مَنِ اتَّخَذَ ذلك الشيءَ نِدًّا للهِ فَبَيَّنَ سُبحانَهُ أَنَّهُ خَيْرٌ مِنْ ذلك النِّدِّ ، كقولـه : ﴿ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَـٰمٌ عَلَىٰ عِبَادِهِ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَىٰٓ ءَآللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [النمل:٥٩] ، وقولـه : ﴿ وَٱللَّهُ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ﴾ [طـه:٧٣] ،

---

(١) ما تقدَّمَ هو الوجهُ الثامِنُ عشر . انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ٩١٥) .

(٢) عجزُ بيتٍ ، وصَدْرُه : «بالبناء الأعلىٰ الذي سبق الخلق» .
انظر أبياته في : «مختصر الصَّواعق» للموصلي (٣/ ٩١٩) ، وهي في «ديوان أمية بن أبي الصلت» (٣٩٩-٤٠٠) .

(٣) ما تقدم هو الوجه الرابع والعشرون . انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ٩١٨-٩٢٠) .

وقوله : ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل:١٧] ، فأمَّا أنْ يُفَضِّلَ نفسَهُ على شيءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ خَلْقِهِ ابتداءً فهذا لَمْ يَقَعْ في القرآنِ ، ولا هو مِمَّا يُقْصَدُ بالإخبارِ ؛ لأنه ليسَ في ذلك تَمْجيدٌ للهِ ولا تعظيمٌ ولا مَدْحٌ ، ولا هو مِمَّا جَرَتْ عادَةُ النَّاسِ بِمَدْحِ الرَّبِّ سُبحانَهُ به ، بَلْ هو أَرَكُّ الكلامِ وَأَسْمَجُهُ ، وَأَهْجَنُهُ ، بِخِلافِ ما إذا كان المَقامُ يَقْتَضي ذلك احْتِجاجًا على مُبْطِلٍ ، كما إذا رَأيتَ رجُلًا يَعْبُدُ حَجَرًا فتقولُ لهُ : «آللهُ خيرٌ أَمِ الحَجَرُ» ؟ فَيَحْسُنُ هذا ما لا يَحْسُنُ في قولِ الخَطيبِ ابتِداءً : «الحَمْدُ للهِ الذي هو خيرٌ مِنَ الحِجارَةِ » [1].

والرَّجُلُ إذا تكلَّمَ بهذا في حَقِّ المخلوقِ كان مُسْتَهْجَنًا جدًّا ، فلَو قال : «الشمسُ أَضوَأُ مِنَ السِّراجِ» ، و«السَّماءُ أكبَرُ مِنَ الرَّغيفِ» ، ونَحْوَ ذلك لَكان مُسْتَقْبَحًا [2].

وقال اللهُ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ [الأحزاب:٧٠] ، والسَّديدُ هو : الذي يَسُدُّ مَوْضِعَهُ ويُطابِقُهُ فلا يزيدُ عليه ولا يَنْقُصُ مِنهُ ، وسَدادُ السَّهمِ هو مُطابَقَتُهُ وَإِصابَتُهُ الغَرَضَ مِنْ غَيْرِ عُلُوٍّ ولا انحِطاطٍ ولا تَيامُنٍ ولا تَياسُرٍ [3].

---

(١) ما تقدَّمَ هو الوجهُ الثامِنُ والعِشْرُونَ . انظر : «مُختصر الصَّواعق» (٣/ ٩٢٤-٩٢٥) . والذي بعدَهُ هو الوجه التاسع والعشرون وهو يوضِّحُ الذي قبله .

(٢) هذه الفقرة مختصرة من : «الوجه التاسع والعشرون» . انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ٩٢٥) .

(٣) هذه الفقرة مختصرة من : «الوجه الأربعون» . انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ٩٤٠) .

إلىٰ أن قال :

الوجهُ الحادي والأربَعونَ : أنّا نَمْنَعُ الاحتِمالَ في نَفْسِ لَفْظِ الاستِواءِ مع قَطْعِ النَّظَرِ عن صِلَاتِهِ المَقْرونِ بها وأنهُ ليس لهُ إلّا معنًىٰ [واحِدٌ] (1) وإنْ تَنوَّعَ بِتَنوُّعِ صِلَاتِهِ ، كَنَظائِرِهِ مِنَ الأفعالِ ، كـ«مِلْتُ عنه» «ومِلْتُ إليه» ، «ورغِبتُ فيه» ، «ورَغِبْتُ عنه» ، و«فَرَرْتُ منه» ، و«فَرَرْتُ إليه» ، فهذا لَا يُقالُ لهُ مُشْتَرَكٌ ولا مَجازٌ ، بل حَقيقةٌ واحدةٌ تنوَّعَت دَلالَتُها بِتَنوُّعِ صِلَاتِها ، وهكذا لَفْظُ الاستواءِ هو بِمعنىٰ الاعتِدالِ ؛ حيثُ اسْتُعْمِلَ مُجرَّدًا أَو مَقرونًا ، تقُولُ : «سَوَّيْتُهُ فاسْتَوَىٰ» ، كما يُقالُ : «عَدَلْتُهُ فَاعْتَدَلَ» فهو مُطاوِعُ الفِعْلِ المُعدَّىٰ ، وهذا المعنىٰ عامٌّ في جميعِ مَوارِدِ استِعمالِهِ في اللُّغةِ .

ومنهُ : «استَوىٰ إلىٰ السَّطْحِ» ، أي : ارتَفَعَ في اعتِدالٍ .

ومنه : «استَوىٰ علىٰ ظَهْرِ الدَّابَّةِ» ، وهذا شأْنُ جميعِ الألفاظِ المُطْلَقَةِ إذا قُيِّدَتْ ، فَإِنَّها تَتَنَوَّعُ دَلالَتُها بِحَسَبِ قُيودِها ولا يُخرِجُها ذلك مِنْ حَقائِقِها .

الثّاني والأربعونَ : أَنّا لو فَرَضنا احتِمالَ اللَّفْظِ في اللُّغَةِ لِمعنىٰ الاستيلاءِ ولِخَمْسَةَ عَشَرَ معنًىٰ ، فاللهُ ورسولهُ قَدْ عَيَّنَ بِكلامِهِ

---

(1) ما بين المعقوفتين من «مُختصر الصَّواعق» (٣/ ٩٤١) .

[معنًى] [1] واحِدًا ، وَنَوَّعَ الدَّلالَةَ عليهِ أعظَمَ تَنْويعٍ حتىٰ يُقارِبَ ذلك ألفَ دليلٍ [2] .



(١) ما بين المعقوفتين من «مختصر الصواعق» (٣/ ٩٤٥) .

(٢) الوجهان الحادي والأربعون والثاني والأربعون في «مختصر الصَّواعق» (٣/ ٩٤١-٩٤٢، ٩٤٥) .

المثـالُ الرَّابِـعُ [1] : قولـه : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ [ص :٧٥] ، ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة:٦٤] ...

إلىٰ أن قال [2] :

الرَّابعُ : أَنَّ اطِّرادَ لفظِها في مواضع [3] الاستِعْمالِ وتَنوُّعَ ذلك يَمْنَعُ المَجازَ ، كقوله : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر:٦٧] ، فلو كان مَجازًا في النِّعْمَةِ والقُدْرَةِ لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَفْظُ «يَمينٍ» .

وقوله : «المُقسِطُونَ عند اللهِ علىٰ مَنابِرَ مِنْ نُورٍ عن يمينِ الرَّحمنِ ، وَكِلْتا يَدَيْهِ يمينٌ» [4] ، وقوله : «يَقْبِضُ اللهُ سَماواتِهِ بِيَدِهِ ، والأَرضَ باليَدِ الأُخرَىٰ ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ ثُمَّ يقولُ : أنا المَلِكُ» [5] ، فَهُنا : قَبْضٌ ، وَهَزٌّ ، وَذِكْرُ يَدَيْنِ .

وَلَمَّا أَخبَرهُمْ رسولُ اللهِ ﷺ بذلِكَ جَعلَ يَقْبِضُ يَدَيْهِ ويَبسُطُها تَحقيقًا لِلصِّفَةِ لا تَشْبِيهًا لها [6] .

---

(١) هذا المثالُ الرَّابع مِمَّا ادَّعَوا فيه مجازًا : وهو صفةُ اليَدَيْنِ ، وإبطالُ ذلك من عشرين وجهًا . انظرها في : «مختصر الصَّواعق» (٣/ ٩٤٦-٩٩٢) .

(٢) انظر : «مختصر الصَّواعق» (٣/ ٩٤٧-٩٤٨) .

(٣) في «مختصر الموصلي» (٣/ ٩٤٧) : «موارِد» .

(٤) رواه مسلم (٣/ ١٤٥٨ رقم ١٨٢٧) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٥) رواه البخاري (٦/ ١٢٦ رقم ٤٨١٢)، ومسلم (٤/ ٢١٤٨ رقم ٢٧٨٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) رواه مسلم (٤/ ٢١٤٨ رقم ٢٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

كما قَرَأَ : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء:١٣٤] ، وَوَضَعَ يَدَيْهِ علىٰ عَيْنَيهِ وأُذُنَيْهِ تَحقيقًا لِصِفَةِ السَّمْعِ والبَصَرِ[١] .

إلىٰ أن قال :

الوجهُ الحادي عَشَرَ : أَنَّ نَفْسَ هذا التَّرْكيبِ المذكُورِ في قولِهِ : ﴿ خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾ ، يأبىٰ حَمْلَ الكلامِ علىٰ القُدْرَةِ ؛ لأَنهُ نَسَبَ الخَلْقَ إلىٰ نَفْسِهِ سُبحانَهُ ، ثُمَّ عَدَّىٰ الفِعْلَ إلىٰ اليَدِ ، ثم ثنَّاها ، ثم أَدْخَلَ عليها الباءَ التي تَدْخُلُ علىٰ قولِكِ : « كَتَبْتُ بالقَلَمِ » ، ومِثْلُ هذا صريحٌ لا يَحتَمِلُ المجازَ بوَجْهٍ ، بِخِلافِ ما لو قال : «عَمِلْتُ » كما قال تعالىٰ : ﴿ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾ [الشورىٰ:٣٠] ، ﴿ بِمَا قَدَّمَتْ يَدَاكَ ﴾ [الحج:١٠] ، ونحوِه فإنهُ نَسَبَ الفِعْلَ إلىٰ اليَدِ ابتداءً ؛ وخَصَّها لأَنَّها آلةُ الفِعلِ في الغالِبِ ، ولهذا لَمَّا لَمْ يكُن خَلْقُ الأنعامِ مُساوِيًا لِخلقِ أَبي الأَنامِ ، قال اللهُ : ﴿ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا ﴾ [يس:٧١] ؛ فأَضافَ الفِعلَ إلىٰ الأَيدي ، وجمَعَها ، ولم يُدْخِلْ عليها الباءَ ، فهذه ثلاثةُ فُروقٍ تُبطِلُ إلحاقَ أَحَدِ المَوْضِعَيْنِ بالآخَرِ[٢] .

---

(١) رواه أبو داود (٥/ ٦٥ رقم ٤٧٢٨) ، وابن خُزَيمة في «التوحيد» (١/ ٩٧ رقم ٤٦ ، ٤٧) ، وابن حِبَّان (١/ ٤٩٨ رقم ٢٦٥) ، والحاكم (١/ ٢٤) ، واللالكائي (٣/ ٤٥٤ رقم ٦٨٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . وصحَّحه ابن حِبَّان ، والحاكم ، واللالكائي ، وقوَّىٰ سنده ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٨٥) . قال الإمام أبو داود في «سننه» : «وهذا ردٌّ علىٰ الجَهْميَّةِ» .

(٢) انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ٩٥٢-٩٥٣) .

الوجه الثَّالِث عَشَر : أنَّ اللهَ أَنكَرَ علىٰ اليهودِ نِسبَةَ يَدِهِ إلىٰ النَّقْصِ والعيبِ ولم يُنْكِرْ عليهم إثباتَ اليدِ لَهُ ، وقرَّر إثباتَها له زيادةً علىٰ ما قالوا بِأنَّهُما يَدانِ مَبسوطتانِ [(١)] .

السادِسَ عَشَر : أنَّ يدَ القُدرةِ والنِّعمَةِ لا يُعْرَفُ استِعمالُها ألبَتَّةَ إلَّا في حقِّ مَنْ لهُ يَدٌ حقيقةً ، فهذِه مَوارِدُ استِعْمالِها مِنْ أَوَّلِها إلىٰ آخِرِها مُطَّرِدَةً في ذلك ، فاليدُ المُضافةُ إلىٰ الحَيِّ : إمَّا حقيقةً ، أو مُستَلزِمَةً لِلحقيقَةِ .

وسِرُّ هذا أنَّ الأعمالَ والأخذَ وَالعَطاءَ والتَّصرُّفَ لَمَّا كان بِاليَدِ وهي التي تُباشِرُهُ عَبَّروا بِها عنِ الغايَةِ الحاصِلَةِ بِها ، وهذا يَسْتَلزِمُ ثُبوتَ أَصْلِ اليَدِ .

فقوله تعالىٰ : ﴿ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ [المائدة:٦٤] ، دُعاءٌ عليهِمْ بِغَلِّ اليَدِ المُتَضَمِّنِ للجُبْنِ والبُخْلِ ، وذلك لا يَنْفي ثُبوتَ أيديهِمْ حقيقةً .

وقوله : ﴿ وَيَقۡبِضُونَ أَيۡدِيَهُمۡ ﴾ [التوبة:٦٧] ، كِنايةً عنِ البُخْلِ ، وكذلك ﴿ وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً ﴾ [الإسراء:٢٩] ، المُرادُ بِهِ النَّهيُ عنِ البُخْلِ والتَّقْتيرِ وَالإسرافِ ، وذلك مُسْتَلْزِمٌ لِحقيقةِ اليدِ .

وكذلك : ﴿ أَوۡ يَعۡفُوَاْ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ عُقۡدَةُ ٱلنِّكَاحِ ﴾ [البقرة:٢٣٧] ، أَيْ : الذي يتولَّىٰ عَقْدَها ، وهو إنَّما يعقِدُها بِلِسانِهِ ، ولكن لا يُقالُ ذلك إلَّا لِمَن لهُ يَدٌ حقيقةً .

---

(١) انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ٩٥٧) .

وكذلك قولُهُ: ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الأعراف:١٤٩]، كِنايةٌ عنِ النَّدَمِ وتَيقُّنِ التَّفريطِ بِمَنْزِلَةِ مَن سَقَطَ الشيءُ مِنْ يَدِهِ فَحيلَ بينَهُ وبينَهُ، وأتىٰ بـ«في» دُونَ «مِنْ» كأنَّ النَّدمَ سَقَطَ في أَيديهِم وثَبتَ فيها واستَقَرَّ، وعُيِّنَ لَفظُ اليدِ لهذا لوجهَيْنِ:

أحدُهما: أَنَّهُ يُقالُ لِمَنْ حصَلَ لهُ شيءٌ وإنْ لَمْ يَقَعْ في نَفْسِ يدِهِ حَصَلَ في يدِهِ كذا وكذا مِنَ الخيرِ والشرِّ، كما يُقال: «كَسَبَتْ يَدُهُ».

الثَّاني: أَنَّ النَّدَمَ في القلبِ وأَثَرُهُ يَظهَرُ في اليدِ؛ لأنَّ النَّادِمَ يَعَضُّ يَدَيهِ تارةً، ويَضْرِبُ إحداهُما بِالأُخرىٰ تارةً، قال تعالىٰ: ﴿ فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ ﴾ [الكهف:٤٢]، ﴿ وَيَوْمَ يَعَضُّ ٱلظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ ﴾ [الفرقان:٢٧]، فأُضيفَ سُقوطُ النَّدَمِ إليها لأنَّ الذي يَظْهَرُ للعَيانِ مِنْ فِعْلِ النَّادِمِ هو تَقليبُ الكفِّ وعضُّ الأناملِ، وأتىٰ بهذا الفِعْلِ علىٰ بِناءِ ما لمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ إيهامًا لِشأنِ الفِعْلِ كقولِهم: «دُهِيَ فُلانٌ وأُصيبَ بِأَمْرٍ عظيمٍ»، وَمِنْ هذا قولُ النَّبيِّ ﷺ: «أَسْرَعُكُنَّ لَحاقًا بِي أطْوَلُكُنَّ يدًا»[1]، فلمَّا سَبَقَتْهُنَّ زَيْنَبُ عَلِموا أنهُ أرادَ طُولَها بِالصَّدَقَةِ، وهذا اللَّفظُ يَحتَمِلُ المَعنَيَيْنِ، ولهذا فَهِمَ نساؤُهُ -وَهُنَّ أَفْصَحُ النِّساءِ- الحقيقةَ، وهذا مِنَ التَّعريضِ المُباحِ.

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٢/ ١١٠ رقم ١٤٢٠)، ومسلم (٤/ ١٩٠٧ رقم ٢٤٥٢) من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها.

فإن قيلَ : كيف تَصنَعونَ بيَدِ الحائِطِ [1] في قولِ لَبيدٍ [2] :

إذْ أَصْبَحَتْ بِيَدِ الشَّمالِ زِمامُهَا ....

وقولِ [المُتَنبِّي] [3] :

وَكَمْ لِظَلامِ اللَّيلِ عِندَكَ مِنْ يَدٍ .... إلخ

قيل : لا يَلزَمُنا هذا لأنَّا قُلنا : متىٰ أُضيفَتْ يدُ القُدرَةِ والنِّعمَةِ إلىٰ الحَيِّ اسْتَلْزَمَتِ اليَدَ الحقيقيَّةَ .

وهذا يتبيَّنُ بالوَجهِ السَّابعِ عَشَرَ : وهو أنَّ الإضافَةَ في يدِ الشَّمالِ ويدِ الحائِطِ ويدِ اللَّيلِ بَيَّنَتْ أنَّ المُضافَ مِنْ جِنسِ المُضافِ إليهِ ، والإضافَةُ في يدِ البعيرِ والفرسِ كذلك ، والإضافَةُ في يدِ المَلَكِ والجِنِّ تُبَيِّنُ أيضًا أنَّ أيدِيهِما مِنْ جِنسَيْهِما ، وكذلك إضافَةُ اليدينِ إلىٰ الرَّحمةِ في قولِهِ : ﴿ بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِۦ ﴾ [الأعراف:٥٧] ،

(١) كذا بالأصل ، وجميعُ نُسخِ «مختصر الموصلي» (٣/ ٩٦٥) ، وذَكَرَهُ في الوَجْهِ الذي يَليهِ كذلك ، لكن البيت فيه : «الشَّمال» ! والسياق يدل عليه ، وقد ذكر في الوجه الذي يليه في «مختصر الصَّواعق» (٣/ ٩٦٦) «يد الشمال» و«يد الحائط» ! ولم أقف بعدَ البحث علىٰ إطلاق اليد مجازًا علىٰ يد الحائط ، وبالله التوفيق .

(٢) ديوانه (٣١٥) ، وصدرُ البيت : «وغداةِ ريح قد وزعتُ وقرَّةٍ» .
ومراده : أصبحت الغداة الغالب عليها رياح الشَّمال ، وهي أبردُ الرِّياح ، وجعل للشَّمال يدًا وللغداة زمامًا . كما في تعليق محقق «مختصر الصَّواعق» .

(٣) ما بين المعقوفتين من «مختصر الصواعق» (٣/ ٩٦٥) . انظر : «ديوان المتنبي» (٤٦٦) . وعجزه : «تُخبِّرُ أنَّ المانوية تكذِبُ» .

وإلىٰ النَّجْوىٰ في قولِهِ : ﴿ فَقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَىٰكُمْ صَدَقَةً ﴾ [المجادلة:١٢] ، فإنَّ بَيْنَ يَدَي الشيءِ أَمامَهُ وقُدَّامهُ ، وهذا مِمَّا تنوَّعَ فيهِ المُضافُ لتنوُّعِ المُضافِ إليهِ وإنِ اختَلَفت ماهِيَّةُ الحقيقةِ وصِفتُها [(١)] .

* * *

وَوَرَد لفظُ اليدِ في القرآنِ والسُّنَّةِ وكلامِ الصحابةِ والتَّابعينَ في أكثرِ مِنْ مِئَةِ موضِعٍ وُرُودًا مُتنوِّعًا مُتصرَّفًا فيه مَقرُونًا بِما يَدُلُّ علىٰ أنَّها يَدٌ حَقِيقَةً مِن : الإمساكِ [(٢)] ، والطَّيِّ [(٣)] ، والقَبضِ والبَسطِ [(٤)] ، والمُصافَحَةِ [(٥)] ، والحثيات [(٦)] ، وَالنَّضْحِ

(١) هذا خاتمة الوجه السابع عشر كما في «المختصر» (٣/ ٩٦٧) .

(٢) رواه البخاري (٩/ ١٢٣ رقم ٧٤١٤) ، ومسلم (٤/ ٢١٤٧ رقم ٢٧٨٦) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه وفيه : «إنَّ اللهَ يُمْسِكُ السماواتِ علىٰ إِصْبَعٍ» .

(٣) كما في قوله سبحانه : ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾ [الزمر:٦٧] .

(٤) كما في قوله سبحانه : ﴿ وَٱللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُۜطُ ﴾ [البقرة:٢٤٥]، وقوله : ﴿ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [الزمر:٦٧] .

(٥) رواه ابن ماجه (١/ ٣٩ رقم ١٠٤) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٨٣٦ رقم ١٢٨٠) ، والحاكم (٣/ ٨٤) ، ولفظه : «أَوَّلُ مَن يُصافِحُهُ الحقُّ عمرُ ، وأولُ مَنْ يُسَلِّمُ عليهِ ...» . والحديث في إسناده داود بن عطاء «ضعيف» كما في التقريب (٣٠٧ رقم ١٨١١) ، وقد ضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٦٤) ، والألباني في «الضعيفة» (٥/ ٥٠٦ رقم ٢٤٨٥) .

(٦) صحَّ من حديث أبي أمامة رضي الله عنه مرفوعًا : «وعَدَني ربِّي أن يُدْخِلَ الجنةَ مِن أمتي سبعينَ ألفًا لا حسابَ عليهم ولا عذابَ، مع كُلِّ ألفٍ سبعونَ ألفًا ، وثلاثُ حَثَياتٍ مِن حَثَياتِ ربِّي ﷻ» . رواه أحمد (٣٦/ ٤٧٩ رقم ٢٢١٥٦، ٢٢٣٠٣) ، والترمذي (٢٤٣٧)، وابن ماجه (٢/ ١٤٣٣) ، وابن حبان (١٦/ ٢٣٠ رقم ٧٢٤٦) ، والطبراني في «الكبير» (٨/ ١١٠ رقم ٧٥٢٠) ، وصححه الألباني .

بِاليَدِ [(١)]، والخَلْقِ بِاليَدَيْنِ والمُباشَرَةِ بِهِما [(٢)]، وَكَتْبِ التَّوراةِ بِيَدِهِ [(٣)]، وَغَرْسِ جَنَّةِ عَدْنٍ بِيَدِهِ [(٤)]، وَتَخْمِيرِ طِينَةِ آدَمَ بِيَدِهِ [(٥)]، وَوُقُوفِ العَبْدِ بينَ

---

(١) وَرَدَ مِن حديث لقيط بن عامر رضي الله عنه مطولًا وفيه : «... فيأخُذُ ربُّكَ ﷻ بيَدِهِ غُرفةً مِن الماءِ فيَنضَحُ بها قِبَلَكُمْ ...» الحديث . رواه عبد الله في زوائد المسند (٢٦/ ١٢١ رقم ١٦٢٠٦) ، وفي «السُّنة» (٢/ ٤٨٥ رقم ١١٢٠) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٤٤٠ رقم ٦٤٩)، والطبراني في «الكبير» (١٩/ ٢١١ رقم ٤٧٧) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢/ ٤٦٠ رقم ٢٧١) وغيرهم . قال الإمام ابن القيم -رَحِمَهُ اللهُ- : «هذا حديثٌ كبيرٌ مشهورٌ ، جَلالةُ النبوة باديةٌ علىٰ صَفَحَاته تُنادي عليه بالصِّدقِ ، صحَّحهُ بعضُ الحُفَّاظِ ، حكاه شيخ الإسلام الأنصاري» . (٣/ ١١٨٣) ، ثم ذكر من رواه ومن صحَّحهُ . انظر : «مُختصر الصَّواعق» (٣/ ١١٧٠-١١٨٦) .
وفي هذا الحديث : إثباتُ صِفةِ اليد ، وإثبات الفعل الذي هو النَّضحُ . انظر : «زاد المعاد» لابن القيم (٣/ ٦٨٢) .

(٢) كما دل عليه قوله سبحانه : ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص :٧٥] ، وتقدم حديث محاجة آدم وموسىٰ عليهما السلام وغيره .

(٣) رواه مسلم (٤/ ٢٠٤٢ رقم ٢٦٥٢) -بهذا اللفظ- من حديث أبي هريرة رضي الله عنه في محاجة آدم وموسىٰ عليهما السلام وقد تقدم تخريجه .

(٤) رواه ابن عدي في «الكامل» (٥/ ١٩٣) ، والحاكم (٢/ ٣٩٢) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٢٤ رقم ٦٩١) ، وفيه : علي بن عاصم الواسطي ، وقد ضعفه الألباني في «السلسلة الضعيفة» (٣/ ٤٤٣ رقم ١٢٨٣) .
وقد يغني عنه ما رواه مسلم (١/ ١٧٦ رقم ٣١٢) من حديث المغيرة رضي الله عنه في أعلىٰ أهل الجنة منزلة : «أولئكَ الذينَ غَرستُ كرامَتَهم بيدي» .

(٥) رواهُ الدَّارميُّ في «ردِّه علىٰ بِشر» (١/ ٢٧٣) ، والطبريُّ (٥/ ٣١٠-٣١١) وأبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٥٤٦ رقم ١٠٠٦) ، والآجري في «الشريعة» (٢/ ٨٥٤ رقم ٤٣١، ٤٣٢) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١٥٠ رقم ٧١٦، ٧١٧) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه موقوفًا عليه ، لكن لهُ حُكم الرَّفع ؛ لأنه مِمَّا لا يُقال بالرَّأي .

يَدَيْهِ[(١)]، وكونِ المُقْسِطينَ عن يَمينِهِ[(٢)]، وقِيامِ رسُولِ اللهِ ﷺ يومَ القِيامَةِ عن يَمينِهِ[(٣)]، وأن يمينَه مَلأَىٰ لا يَغِيضُها نَفَقَةٌ[(٤)]، وبيدِهِ الأُخرىٰ القِسْطُ يَخْفِضُ ويَرْفَعُ[(٥)]، وأنهُ «خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبَضَها مِنْ جميعِ الأَرضِ»[(٦)].

وذَكَرَ الدَّارميُّ بإسنادٍ صحيحٍ عن ابنِ عَمْرٍو: «أَنَّ المَلائكةَ قالت: يا رَبِّ قد أعطَيتَ بني آدَمَ الدُّنيا يأكُلونَ فيها وَيَشرَبونَ وَيَلبَسونَ فاجعَلْ

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٨/ ١١٢ رقم ٦٥٣٩)، ومسلمٌ (٢/ ٧٠٣ رقم ١٠١٦/ ٦٧) من حديث عَدِي بن حاتم ﷺ.

(٢) كما في حديث عبد الله بن عمرو ﷺ الذي رواه مسلمٌ (٣/ ١٤٥٨ رقم ١٨٢٧).

(٣) رواهُ أحمدُ (٦/ ٣٢٩ رقم ٣٧٨٧)، والبزَّار (٤/ ٣٣٩ رقم ١٥٣٤)، والطبرانيُّ في «الكبير» (١٠/ ٨٠ رقم ١٠٠١٧)، والطبريُّ في «تفسيره» (١٥/ ٤٩)، والحاكم (٢/ ٣٦٤-٣٦٥) من حديثِ ابن مسعودٍ ﷺ وفيه: «فأقومُ عَن يَمينِهِ مقامًا لا يَقومُهُ أَحدٌ غَيْرِي».
وصحَّحهُ الحاكمُ وتعقَّبه الذهبيُّ بقوله: «لا والله، فعثمان ضعَّفَهُ الدَّارقطني، والباقي ثقات».

(٤) رواهُ البخاريُّ (٦/ ٧٣ رقم ٤٦٨٤)، ومسلمٌ (٢/ ٦٩٠ رقم ٩٩٣) من أبي هريرة ﷺ.

(٥) رواهُ البخاريُّ (٩/ ١٢٢ رقم ٧٤١١، ٧٤١٩) من حديث أبي هريرة ﷺ.

(٦) رواهُ أحمدُ (٣٢/ ٣٥٢ رقم ١٩٥٨٢)، وأبو داود (٥/ ٤٦ رقم ٤٦٩٣)، والترمذي (٥/ ٧١ رقم ٢٩٥٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ١٥٢ رقم ٨٣، ٨٤)، وابن حبان (١٤/ ٢٩ رقم ٦١٦٠، ٦١٨١)، والحاكم (٢/ ٢٦١) من حديث أبي موسىٰ الأشعري ﷺ. وقد صحَّحه الترمذي، وابنُ خزيمةَ، وابنُ حِبَّان، والحاكمُ، والذَّهبيُّ، والألبانيُّ في «الصحيحة» (٤/ ١٧٢ رقم ١٦٣٠).

لَنا الآخِرَةَ كما جَعَلْتَ لَهُـمُ الدنيا ؟ فقـال : لا أفعَـلُ ، فأَعـادُوا ذلـك ، فقال : لا أَفْعَلُ ، فَأَعادُوا ذلك عليهِ فقال : «وعِزَّتي لا أَجْعَـلُ صـالحَ ذُرِّيَّةَ مَنْ خَلَقْتُ بِيدَيَّ كمنْ قُلتُ لهُ كُنْ فكان» .

ورَواهُ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ عن النبيِّ ﷺ مُرسلًا [1] .

وتأمَّـل قولَـهُ : ﴿ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفـتح:١٠] ، فلمَّـا كـانوا يُبـايِعونَ رسـولَ اللهِ ﷺ بِأيـديهم ويَضْـرِبُ بيـدِهِ علىٰ أيـديهم ، وكـان رسولُ اللهِ ﷺ هـو السَّـفيرُ بينَـهُ وبينهُم كانـت مُبـايَعَتُهُمْ لـهُ مُبايعـةً للهِ ، ولَمَّا كانَ اللهُ فوقَ سماواتِهِ علىٰ عرشِـهِ وفـوقَ الخلائِـقِ كُلِّهِـم كانـت يَدُهُ فَوقَ أيدِيهم كما أَنَّهُ سبحانَهُ فَوْقَهُمْ .

وقولُـهُ : «خَمَّرَ اللهُ طينَـةَ آدَمَ أربعينَ ليلـةً ، ثُـمَّ ضَـرَبَ بيـدِهِ فيهـا فَخَرَجَ كُلُّ طَيِّبٍ بِيَمينهِ وكُلُّ خبيثٍ بيدِهِ الأُخرىٰ ثُمَّ خَلَطَ بينهُمـا» [2] ،

---

(١) رواه الـدارميُّ فـي «رده علـىٰ بشـر» (٢/ ٢٥٧) ، وعبـد الله فـي «السـنة» (٢/ ٤٦٩ رقـم ١٠٦٥) ، والطبرانـي فـي الأوسـط (٦/ ١٩٦ ، ٦١٦٩ ، ٦١٧٣) ، و«الكبيـر» (١٣/ ٦٥٨ رقـم ١٤٥٨٤ ط الجريسي) مـن حـديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما مرفوعًا .
وهـو حـديثٌ ضـعيفٌ ، قـال الهيثمـي فـي «المجمـع» (١/ ٨٢) : «رواه الطبراني في «الكبير» ، و«الأوسط» وفيه : إبراهيم بن عبد الله المصيصي ، وهو كذَّابٌ متروكٌ ، وفي سندِ «الأوسط» طلحة بـن زيـد وهـو : كـذَّابٌ أيضًـا» .
وإسناد الدارمي هو أقومها -علىٰ ضعف فيه- .

(٢) تقدَّم تخريجه قريبًا من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه .

فَهَلْ يَصِحُّ في هذا السِّياقِ غَيْرُ الحقيقَةِ ؟ فَضَعْ لَفْظَ النِّعْمَةِ أو القُـدْرَةِ ها هُنا ، ثُمَّ انظُر هل يَستقيمُ ذلك ها هُنا ؟!! [1] .



(١) قارنْ ما تقدَّمَ من هذا الفَصْل : بـ«مختصرِ الصَّواعِقِ» للموصلي (٣/ ٩٨٤-٩٨٧، ٩٨٨-٩٨٩، ٩٩١) .

المِثالُ الخامِسُ [1] :

وَجْهُ الرَّبِّ ﷻ : حيثُ وَرَدَ في الكتابِ والسُّنَّةِ ، فليسَ بمَجَازٍ بل علىٰ حقيقَتِهِ ، واختَلَفَ المُعَطِّلونَ في جِهَةِ التَّجَوُّزِ في هذا .

فقالتْ طائِفَةٌ : لَفْظُ الوَجْهِ زائِدٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : ويَبْقىٰ ربُّكَ .

وقالت أُخرىٰ : الوَجْهُ بمعنىٰ الذَّاتِ ، وهذا قولُ أُولئكَ .

وقالت فِرْقةٌ : ثَوابُهُ وجَزاؤُهُ ، فَجَعَلَهُ هؤلاءِ مخلوقًا مُنفصِلًا .

وهذه أقوالٌ نَعوذُ باللهِ العظيمِ أَنْ يَجعَلَنا مِنْ أهلِها ، والقولُ بأنه مَجازٌ باطلٌ من وُجوهٍ :

أحَدُها : أَنَّ المَجازَ لا يُمْتَنَعُ نَفْيُهُ وهذا تَكذيبٌ صَريحٌ [2] .

الرَّابعُ [3] : أنَّ دَعوىٰ أَنَّ الوَجْهَ صِلَةٌ كَذِبٌ علىٰ اللهِ ورسُولِهِ وعلىٰ اللُّغَةِ .

---

(١) أبطَلَ الإمامُ ابن القيِّم دَعْوَاهم بأنَّ «الوجهَ» مجازٌ مِن ستةٍ وعشرين وجهًا . انظرها في : «مُختصر الصَّواعق» (٣/ ٩٩٢-١٠٢٤) .
وجاء في الأصل : «الرابع» وهو سبقُ قلم من الإمام -رَحِمَهُ اللهُ-

(٢) يُوضِّحُهُ أن يُقال : إذا كان لا يَمتَنِعُ نفيُهُ فعلىٰ هذا لا يمتنع أن يُقال ليس لله وجهٌ ولا حقيقةَ لوجْهِهِ ! وهذا تكذيبٌ صريحٌ لِما أخبَرَ الله به عن نفسه وأخبر به عنه رسوله ﷺ . انظر : «مُخْتَصَرِ الصواعق» (٣/ ٩٩٤) .

(٣) حَذَفَ الوجهَ الثاني والثالث ، وتجدها في «مختصر الموصلي» (٣/ ٩٩٤).

السَّابعُ : ما ذَكَرَهُ الخطَّابِيُّ والبيهقيُّ وغيرُهُما ، قالُوا : لَمَّا أَضافَ الوَجْهَ إلىٰ الذَّاتِ وأَضافَ النَّعْتَ إلىٰ الوَجْهِ فقال : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٢٧] دَلَّ علىٰ أَنَّ ذِكْرَ الوجهِ ليسَ بِصِلَةٍ [١] .

قلتُ : فتأَمَّل رَفْعَ قولِه : ﴿ ذُو ٱلْجَلَٰلِ ﴾ عند ذِكْرِ الوجهِ ، وَجَرَّهِ في قولِهِ : ﴿ تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِى ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن:٧٨] ، فَذُو الوجهِ المُضافُ بِالجلالِ والإكرامِ لَمَّا كان القَصْدُ الإخبارَ عنهُ ، و«ذي» المُضافُ إليهِ بالجلالِ والإكرامِ في آخِرِ السُّورةِ لَمَّا كان المَقصودُ عينَ المُسمَّىٰ دُونَ الاسمِ .

الثَّامِنُ : أَنهُ لا يُعرَفُ في لُغَةٍ مِنْ لُغاتِ الأُمَمِ وَجْهُ الشيءِ بمعنىٰ ذاتِهِ ، وغايَةُ ما شَبَّهَ بِهِ المُعَطِّلُ أَنْ قال : هو كقَوْلِهِ: «وَجْهُ الحائِطِ»، و«وَجْهُ الثَّوْبِ»، و«وَجْهُ النَّهارِ»، و«وَجْهُ الأَمْرِ».

فيُقالُ : ليس [الوجْهُ] [٢] في ذلك بمعنىٰ الذَّاتِ بل هذا مُبْطِلٌ لِقَوْلِكَ ، فإنَّ وَجْهَ الحائِطِ أَحَدُ جانِبَيْهِ ، فهو مُقابِلٌ لِدُبُرِهِ ، ومِنْ هذا وَجْهُ الكَعبةِ وَدُبُرُها ، فهو وَجْهٌ حَقيقةً ، ولكنَّهُ بِحَسْبِ المُضافِ إليهِ ، وكذلك وَجْهُ الثَّوْبِ أَحَدُ جانِبَيهِ ، وكذلك وَجْهُ النَّهارِ أَوَّلُهُ ، والوَجْهُ في اللُّغَةِ مُسْتَقْبِلُ كُلِّ شيءٍ ؛ لأنهُ أَوَّلُ ما يُواجَهُ منهُ ، وَوَجْهُ الرَّأْيِ والأمرِ ما يَظْهَرُ أَنَّهُ صوابُهُ .

---

(١) قول البيهقي في كتابه «الاعتقاد» (٨٩) ، وقول الخطابي نقله القرطبي في «الأسنىٰ في شرح أسماء الله الحسنىٰ» (٢/ ٨٥-٨٧) .

(٢) ما بين المعقوفتين من «مُخْتَصَرِ الموصلي» (٣/ ٩٩٦) .

التَّاسِعُ : أَنَّ حَمْلَهُ علىٰ الثَّوابِ المُنْفَصِلِ مِنْ أَبْطَلِ الباطِلِ ، فَإِنَّ اللُّغةَ لا تَحْتَمِلُ ذلك .

العاشر : أَنَّ الثَّوابَ مَخْلُوقٌ ، وَقَدْ صَحَّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ استَعاذَ بِوَجْهِ اللهِ فقال : «**أَعُوذُ بِوَجْهِكَ الكريمِ أَنْ تُضِلَّني ، لا إلهَ إلَّا أَنتَ الحَيُّ الذي لا يموتُ ، والجنُّ والإنسُ يَموتونَ**» ، رواهُ أبو داوُدَ وغيرُهُ[1] .

ومِن دُعائِهِ يومَ الطَّائفِ : «**أعوذُ بِوَجْهِكَ الذي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُماتُ**»[2]، ولا يُظَنُّ برسولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ يَسْتَعيذُ بِمَخلوقٍ .

وفي «البُخارِيِّ» أَنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ : ﴿ قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ ﴾ [الأنعام: ٦٥]، قال : «**أَعُوذُ بِوَجْهِكَ**» ، ﴿ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ قال : «**أَعوذُ بوجهِكَ**»[3] .

---

(١) لمْ أقفْ عليه عند أبي داود في «السنن» ، وقد أخرجه البخاري (٩/ ١١٧ رقم ٧٣٨٣) ، ومسلم (٤/ ٢٠٨٦ رقم ٢٧١٧) من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وفيهما : «أعوذُ بعزَّتِكَ» بدل : «أعوذ بوجهك».

(٢) رواهُ الطبرانيُّ في «الكبير» (١٤/ ١٣٩ رقم ١٤٧٦٤ ط الجريسي) ، و«الدعاء» (٢/ ١٢٨٠ رقم ١٠٣٦) ، وابن عدي في«الكامل» (٦/ ١١١) ، والأصبهانيُّ في «الحجة» (٢/ ٤٤١ رقم ٤٦٢) ، والضياء في «المختارة» (٩/ ١٨٠ رقم ١٦٢) من حديث عبد الله بن جعفر رضي الله عنه .
قال الهيثمي في «المجمع» (٦/ ٣٨) : «وفيه ابن إسحاق ، وهو : مُدلِّسٌ ثقة ، وبقيَّةُ رجاله ثقاتٌ» . والحديث مشهور في كتب السيرة ، وكان الألبانيُّ يُضعِّفُهُ كما في «الضَّعيفة» (٦/ ٤٨٦ رقم ٢٩٣٣) .

(٣) رواه البخاريُّ (٦/ ٥٦ رقم ٤٦٢٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما .

وفي «المُوَطَّأ» : «أنهُ لمَّا كان لَيْلَةَ الجِنِّ أَقبَلَ عِفريتٌ مِنَ الجِنِّ وفي يَدِهِ شُعْلَةٌ مِنْ نارٍ فجَعَلَ النبيُّ ﷺ يقرَأُ القرآنَ فلا يزدادُ إلَّا قُرْبًا ، فقالَ لَه جبريلُ : «أَلَا أُعَلِّمُكَ كلماتٍ تَقولُهُنَّ يَنْكَبُّ منها لِفِيهِ[1] ، وتُطْفَأُ شُعْلَتُهُ ؟ قُل : «أعوذُ بِوَجْهِ اللهِ الكريمِ ، وَكلماتِ اللهِ التَّامَّاتِ ، التي لا يُجاوِزُهُنَّ بَرٌّ ولا فاجِرٌ مِنْ شرِّ ما يَنْزِلُ مِنَ السَّماءِ ، ومِنْ شَرِّ ما يَعْرُجُ فيها ، وَمِنْ شَرِّ ما ذَرَأَ في الأرضِ ، ومن شرِّ ما يَخْرُجُ منها ، وَمِنْ شَرِّ فِتَنِ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ ، وَمِنْ شَرِّ طَوارِقِ اللَّيلِ ، وَمِنْ شَرِّ كُلِّ طارِقٍ إلَّا طارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يا رحمنُ» ، فقالها فانكَبَّ لِفِيهِ وَطُفِئَتْ شُعْلَتُهُ» ، أَرْسَلَهُ مالِكٌ وَوَصَلَهُ غَيْرُهُ[2] .

الثَّاني عشر : أنَّ النبيَّ ﷺ قال : «مَنِ استَعاذَ بِالله فَأَعِيذُوهُ ، وَمَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللهِ فَأَعْطُوهُ»[3] .

---

(١) «لفيه» أي : يخرُّ عليه -على فمه- .

(٢) رواه مالك (٢/ ٥٤٠ رقم ٢٧٣٨) ، وعنه أبو مصعب الزهري (٢/ ١٢٩ رقم ٢٠٠٠) مُرْسلًا ، ووصله النسائي في «الكبرى» (٩/ ٣٤٩ رقم ١٠٧٢٦) ، وابن عبد البر في «التمهيد» (٢٤/ ١١٢) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٦٣) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ، والمرسلُ أصحُّ .

(٣) رواه أحمد (٩/ ٢٦٦ رقم ٥٣٦٥ ، ٥٧٠٣ ، ٥٧٤٣ ، ٦١٠٦) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٨٢ رقم ٢١٦) ، وأبو داود (٢/ ٢١٢ رقم ١٦٧٢ ، ٥١٠٩) ، والنسائي في «الصغرى» (٥/ ٨٢ رقم ٢٥٦٧) ، و«الكبرى» (٣/ ٦٥ رقم ٢٣٥٩) ، وابن حبان (٨/ ١٩٩ رقم ٣٤٠٨ ، ٣٤٠٩) ، والحاكم (١/ ٤١٢) .
والحديث صحَّحهُ الحاكم ، ووافقه الذهبي ، والنووي في «رياض الصالحين» (٦٥٢ رقم ١٧٢١) ، والألباني في «الصحيحة» (١/ ٤٣٤ رقم ٢٥٤) .

وفي «السُّنَنِ» مِنْ حديثِ جابرٍ عَنِ النَّبيِّ ﷺ قال: «ما يَنْبَغي لأحدٍ أَنْ يَسْأَلَ بِوَجْهِ اللهِ إلَّا الجَنَّةَ» [1]، فكان طاوُوسٌ يكرَهُ أَنْ يسأَلَ الإنسانُ بِوَجْهِ اللهِ [2]، ولو كان المُرادُ بِوَجْهِهِ مخلوقًا لَمَا جازَ أَنْ يُقْسِمَ عليه وَيسأَلَ بِهِ، ولا كان ذلك أَعْظَمَ مِنَ السُّؤالِ بِهِ سُبحانَهُ، وهذِهِ الآثارُ صَريحَةٌ في أَنَّ السُّؤالَ بِوَجْهِهِ أَبْلَغُ وَأَعظَمُ مِنَ السُّؤالِ بِهِ.

الثَّالِثُ عَشَر: قوله: «**حِجابُهُ النُّورُ لَوْ كَشَفَهُ لَأَحْرَقَتْ سُبُحاتُ وَجْهِهِ ما انتَهىٰ إليهِ بَصَرُهُ مِنْ خَلْقِهِ**» [3]، فَأَضافَ السُّبُحاتِ التي هي الجلالُ والنُّورُ إلىٰ الوَجْهِ وَأَضافَ البَصَرَ إليه.

الرَّابعُ عشر: ما قالَهُ ابنُ مسعودٍ: «**لَيْسَ عِندَ رَبِّكُمْ لَيْلٌ ولا نهارٌ، نُورُ السَّماوَاتِ والأرضِ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ**» [4]، فَهَلْ يَصِحُّ أَنْ يُحْمَلَ

---

(١) رواهُ أبو داود (٢/ ٢١٢ رقم ١٦٧١)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٤٦٥)، وابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٩٨ رقم ٨٩)، وابن عدي في «الكامل» (٣/ ٢٥٧)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٥٢-٣٥٣)، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٤/ ١٩٩)، و«الشعب» (٥/ ١٧٣ رقم ٣٢٥٩)، و«الأسماء والصفات» (٢/ ٩٤ رقم ٦٦١) عن جابر رضي الله عنه. وليس فيه: «ما ينبغي لأحد».
والحديث حسنٌ، انظر تعليقي علىٰ: «كتاب التوحيد» (٣٠٧).

(٢) رواهُ البيهقيُّ في «الأسماء والصفات» (٢/ ٩٥ رقم ٦٦٢).

(٣) رواهُ مسلمٌ (١/ ١٦١ رقم ٢٩٣) من حديث أبي موسىٰ الأشعري رضي الله عنه.

(٤) رواهُ أبو داود في «الزهد» (١٧٤ رقم ١٦٨)، والدارميُّ في «رده علىٰ بشر» (١/ ٤٧٥)، والطبراني في «الكبير» (٩/ ١٩٧ رقم ٨٨٨٦)، وأبو نعيم في «الحلية» (١/ ١٣٧)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١/ ٤٠٥ رقم ١١١، ١٤٧)، وابن منده في «الرد علىٰ الجهمية» (٩٩ رقم ٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢/ ١١١ رقم ٦٧٤).

الوَجْهُ في هذا علىٰ مخلوقٍ أو قِبْلَةٍ وجِهَةٍ ؟ وهذا مُطابقٌ لقولِهِ : «أعوذُ بِنُورِ وَجهِكَ الذي أَشْرَقَتْ لَهُ الظُّلُماتُ» ، فأَضافَ النُّورَ إلىٰ الوَجْهِ ، والوَجْهَ إلىٰ الذَّاتِ ، وهذا الذي قالَهُ ابنُ مسعودٍ هو تَفسيرُ قولِهِ : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النور:٣٥] ، فلا تشتغِلْ بِأَقْوالِ المُتَأَخِّرِينَ ، وخُذِ العِلْمَ عَن أَهْلِهِ .

وفي «سُنَنِ أبي داوُدَ» عنهُ ﷺ أَنَّهُ كان إذا دَخَلَ المسجِدَ قال : «أَعُوذُ باللهِ العَظِيمِ وَبِوَجْهِهِ الكَرِيمِ وَسُلطانِهِ القَدِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ»[1] ، فَتَأَمَّلْ كَيْفَ فرَّقَ بينَ استِعاذَتِهِ بِالذَّاتِ وَبَيْنَ استِعاذَتِهِ بِالوَجْهِ .

الثَّامِنُ عشر : أنَّ تَفسيرَه بِقِبْلَةِ اللهِ وَإِنْ قالَهُ بعضُ السَّلَفِ كَمُجاهِدٍ[2] ، وَتَبِعَهُ الشَّافعيُّ[3] ، فإِنَّما قالوهُ في موضِعٍ واحدٍ لا غيْرَ ،

---

(١) رواه أبو داود (١/ ٢٢٨ رقم ٤٦٦) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، وقد حسَّنه النووي في «الأذكار» (٧٨) ، وابن حجر في «نتائج الأفكار» (١/ ٢٨١) ، وصحَّحهُ الألباني .

(٢) رواه ابن أبي شيبة (٣/ ١٦٨ رقم ٣٣٩٦) ، والترمذي (٥/ ٧٤ رقم ٢٩٥٨) ، والطبري في «تفسيره» (٢/ ٤٥٧) ، والبيهقي في «الكبرىٰ» (٣/ ٣٢٨ رقم ٢٢٨٠) ، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١٠٧ رقم ٦٧٠) .

(٣) رواه البيهقي في «أحكام القرآن» (١/ ٦٤) ، و«الكبرىٰ» (٣/ ٣٢٨) ، و«الأسماء والصفات» (٢/ ١٠٦ رقم ٦٦٩) .

وقد اعتُرِضَ بها علىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية في «مناظرة الواسطية» وأجاب بأن الآية أصلًا ليست من آيات الصفات ، بل سياقُ الكلام يدلُّ علىٰ المقصود بأنه فثمَّ جِهةُ الله ، فإن الوَجهَ والجِهةَ والوِجهةَ في مثل هذا بمعنًىٰ واحد ، كما قال : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ أي : يَسْتقبِلها . ويُقال : =

[وهو][1] قولُهُ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١١٥] ، فَهَبْ أَنَّ هذا كذلك في هذا الموضِعِ ، فَهَل يَصِحُّ في غيرِهِ ، كقوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ [الرحمن:٢٧] ، وقوله : ﴿ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴾ [الليل:٢٠] ، علىٰ أَنَّ الصحيحَ في قولِهِ : ﴿ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ أَنَّهُ كَسائِرِ الآياتِ التي فيها ذِكْرُ الوَجْهِ ، وهذا قد اطَّرَدَ مجيؤُهُ في القرآنِ والسُّنَّةِ علىٰ طريقَةٍ واحدَةٍ ومعنًىٰ واحِدٍ في جميعِ المواضِعِ غَيْرَ هذا الموضِعِ ، وهذا لا يَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ علىٰ القِبْلَةِ ، ولا يَمْتَنِعُ أَنْ يُرادَ بِهِ وَجْهُ الرَّبِّ حقيقةً ، يُوَضِّحُهُ :

التَّاسِعَ عَشَرَ : أنهُ لا يُعرَفُ إطلاقُ «وَجْهِ اللهِ» علىٰ القِبْلَةِ لُغَةً ولا شرعًا وَلا عُرفًا ، نعم ؛ تُسمَّىٰ : وِجْهَةً كما قال تعالىٰ : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ [البقرة:١٤٨] ، وتُسمَّىٰ : جِهةً ، وَأَصلُها : وِجْهَةٌ ؛ لكن أُعِلَّتْ بِحَذْفِ فائِها كـ«زِنَةٍ» و «عِدَةٍ» ، وإنَّما سُمِّيَتْ [قِبْلَةً وَوِجْهَةً][2] لأنَّ الرَّجُلَ يُقابِلُها ويُواجِهُها بِوَجْهِهِ .

وأيضًا فقِبْلَةُ اللهِ التي نَصَبَها لِعِبادِهِ واحِدَةٌ ، وهي التي أَمَرَ عِبادَهُ أَنْ يَتَوَجَّهُوا إليها حيثُ كانُوا ، لا كُلُّ جِهَةٍ .

أيَّ وجهٍ تُريد ؟ أي : أيَّ ناحية تُريد . فقوله : أينما تولوا ، أي : أينما تولَّوا ، أي : توجَّهوا وتستقبلوا فثمَّ جهةُ الله أي : قبلةُ الله . وهذا ظاهر الكلام الذي يدلُّ عليه سياقه ، وقد يَغْلَطُ بعضُ الناس فيُدخِلُ في الصِّفات ما ليس منها ، كما يغلط بعضُ الناس فيجعلُ من التأويلِ المُخالفِ للظَّاهرِ ما هُوَ ظاهِرُ اللَّفظِ ، كما في هذه الآيةِ ونحوها» . انظر : «جامع المسائل» (٨/ ١٩٣-١٩٤) .

(١) في الأصل «و» فقط ، والمثبت من «المختصر» (٣/ ١٠١٠) .

(٢) ما بين المعقوفتين من «مختصر الصواعق» للموصلي (٣/ ١٠١٢) .

فإنْ قيلَ : هذا عِنْدَ اشتِباهِ القِبْلَةِ ، وعِندَ صَلاةِ النَّافِلَةَ في السَّفَرِ ؟

قيل : اللَّفظُ لا إشعارَ له بذلكَ ألبتَّةَ ، بل هو عامٌّ مُطلَقٌ في الحَضَرِ والسَّفرِ ، وحالِ القُدْرَةِ والعَجْزِ .

يُوَضِّحُهُ : أنَّ إخراجَ [الاستِقْبالِ] (١) المَفروضِ هو أكثر أحوالِ المصلِّي ، وحَمْلُ الآيةِ علىٰ استِقْبالِ المُسافِرِ في التَّنَفُّلِ علىٰ الرَّاحِلَةِ أو حالِ الغَيْمِ ونَحوِهِ بَعيدٌ جدًّا عن ظاهِرِ الآيَةِ وَإِطْلاقِها وَعُمومِها وما قُصِدَ بها ، فَإِنَّ « أَينَ » مِنْ أَدَواتِ العُمومِ ، وأكَّدَ بـ«ما» إرادَةً لِتَحقيقِ العُمومِ كَقولِهِ : ﴿ وَحَيْثُ مَا كُنتُمْ فَوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ ﴾ [البقرة:١٤٤] ، والآيةُ صَريحَةٌ في أنهُ أَينَما وَلَّىٰ العَبْدُ فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ مِنْ حَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ في صلاةٍ أو غيرِ صَلاةٍ ، وذلك أَنَّ الآيةَ لا تَعَرُّضَ فيها لِلقِبْلَةِ ، بَل سِياقُها لِمَعنًىٰ آخَرَ وهو بَيانُ عَظَمَةِ الرَّبِّ وَسَعَتِهِ ، وأَنهُ أَكبَرُ مِنْ كُلِّ شيءٍ ، وأَعظمُ ، وأَنهُ مُحيطٌ بِالعالمِ العُلْويِّ والسُّفليِّ ، فَذَكَرَ في أَوَّلِ الآيةِ إحاطَةَ مُلكِهِ في قوله : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ [البقرة : ١١٥] مُنبِّهًا بذلكَ علىٰ مُلكِهِ لِما بينَهُما ، ثُم ذَكَرَ عَظَمَتَهُ سبحانَهُ وأَنهُ أَكبَرُ وأَعظَمُ مِنْ كُل شيءٍ ، فأَينَما وَلَّىٰ العَبْدُ وَجْهَهُ فَثَمَّ وَجْهُ اللهِ ، ثُمَّ خَتَمَ بِاسمَيْنِ دالَّيْنِ علىٰ السَّعَةِ والإحاطَةِ فقالَ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [البقرة:١١٥] ، فَذَكَرَ اسمَ الواسِعِ عقِبَ قَوْلِهِ : ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة:١١٥] ، كالتَّفسيرِ والبَيانِ والتَّقريرِ لَهُ فَتَأَمَّلْهُ ، فهذا السِّياقُ

---

(١) ما بين المعقوفتين مِنَ المصدرِ السَّابق .

لَمْ يُقْصَد بِهِ الاستِقبَالُ في الصَّلاةِ بِخُصُوصِهِ ، وَإِنْ دَخَلَ في عُمومِ الخِطابِ ، حَضَرًا وسَفَرًا بالنِّسبَةِ إلىٰ الفَرْضِ والنَّفْلِ ، والقُدْرَةِ وَالعَجْزِ .

وعلىٰ هذا فالآيَةُ باقِيَةٌ علىٰ عُمومِها وأَحْكامِها لَيست مَنْسوخَةً ولا مَخْصوصَةً ، وأيضًا هذه الآيَةُ ذُكِرَتْ مع ما بَعْدَها لِبَيانِ عَظَمَةِ الرَّبِّ سُبحانَهُ والرَّدِّ علىٰ مَنْ جَعَلَ له عِدْلًا مِنْ خَلْقِهِ أَشْرَكَهُ مَعَهُ في العِبادَةِ ، ولهذا ذَكَرَ بعدها الرَّدَّ علىٰ مَنْ جَعَلَ لَهُ وَلَدًا فقال تعالىٰ : ﴿ وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ﴿٨٨﴾ ﴾ الآيـة [مريم] ، فهذا إنما سِيقَ لِذِكْرِ عَظَمَةِ الرَّبِّ وَبَيانِ سَعَةِ عِلْمِهِ ومُلْكِهِ وحِلْمِهِ ، وَالواسِعُ مِنْ أَسمائِهِ ، فكيفَ تَجعَلون لَهُ شريكًا بِسَبَبِهِ وَتَمْنَعُونَ بُيوتَهُ وَمَساجِدَهُ أَنْ يُذْكَرَ فيها اسْمُهُ ، وَتَسْعَوْنَ في خَرابِها ، فهذا لِلْمُشْرِكينَ ، ثُم ذَكَرَ ما نَسَبَهُ إِلَيْهِ النصارىٰ مِنَ اتِّخاذِ الوَلَدِ وَوُسِّطَ بَيْنَ كُفْرِ هَؤُلَاءِ ، وَقَوْلِهِ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ فالمَقامُ مَقامُ تَقْرِيرٍ لأُصولِ التَّوحيدِ والإيمانِ والرَّدِّ علىٰ المُشْرِكينَ ، لا مَقامُ فَرْعٍ جُزْئِيٍّ .

يُوَضِّحُهُ : أَنَّ اللهَ سبحانَهُ لَمَّا ذَكَرَ قِبْلَتَهُ التي شَرَعَها عَيَّنَها دُونَ سائِرِ الجِهاتِ ، وَأَكَّدَ ذلك مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ ، وَجَعَلَ استِقْبالَها مِنْ أَعْلامِ نُبُوَّةِ رَسُولِهِ فقال تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ [البقرة:١٤٤] ، أي : ذلك الاستِقبالُ .

الوجهُ العِشرونَ : أنهُ سبحانَهُ أَخبَرَ عنِ الجِهاتِ التي تَسْتَقبِلُها الأُمَمُ مُنَكَّرَةً مُطْلَقَةً غيرَ مُضافَةٍ إليه ، وأَنَّ المُسْتَقْبِلَ لها هو مُوَلِّيها وَجْهَهُ لا أَنَّ اللهَ شَرَعَها لَهُ وَأَمَرَهُ بها ، ثُمَّ أَمَرَ أَهْلَ قِبْلَتِهِ بالمُسابَقَةِ إلىٰ الخَيْرِ الذي ذَخَرَهُ [1] لَهُمْ وَخَصَّهُمْ بِهِ وَمِنْ جُمْلَتِهِ هذه القِبْلَةُ فقالَ : ﴿ وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ﴾ الآيةَ [البقرة: ١٤٨] ، فَتَأَمَّلْ هذا السِّياقَ وَنَزِّلْ عليه قولَهُ : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ ﴾ الآيةَ ، وَانْظُرْ هَلْ يُلَائِمُ السِّياقُ السِّياقَ والمعنىٰ المعنىٰ ، أَمْ هُما سِيَاقانِ دَلَّ كُلٌّ مِنهُما علىٰ معنًىٰ غَيْرِ المعنىٰ الآخَرِ ، فالأَلفاظُ غَيْرُ الألفاظِ ، والمعنىٰ غَيْرُ المعنىٰ .

الوَجْهُ الحادي والعِشرُونَ : أَنَّهُ لَوْ كان المُرادُ قِبْلَةَ اللهِ لَكانَ قَدْ أَضافَ إلىٰ نَفْسِهِ القِبَلَ كُلَّها ، ومَعلومٌ أَنَّ هذه إِضافَةُ تَخْصيصٍ وَتَشْريفٍ إلىٰ إِلَهِيَّتِهِ وَمَحَبَّتِهِ لا عامَّةٌ إلىٰ رُبوبِيَّتِهِ ، وما هذا شَأْنُها لا يكونُ المُضافُ إلاَّ خاصًّا : كَبَيْتِ اللهِ ، وناقَةِ اللهِ ، وَرُوحِ اللهِ .

الثَّاني وَالعِشْرُونَ : أَنْ يُقالَ : حَمْلُ الوَجْهِ في الآيةِ علىٰ الجِهَةِ إِمَّا أَنْ يكونَ بظاهِرِ الآيةِ أَوْ خِلافَ الظَّاهِرِ ؛ لأنَّ الوَجْهَ إِنَّما يُرادُ بِهِ الجِهَةُ إذا جاءَ مُطْلَقًا غَيْرَ مُضافٍ ، كما في حديثِ الاستِسْقاءِ ، فَلَمْ يَقْدُمْ أَحَدٌ مِنْ وَجْهٍ مِنَ الوُجوهِ إِلَّا أَخْبَرَ بِالجُودِ ، أَو يكونُ ظاهِرُ الآيةِ الأَمرَيْنِ كِلَيْهِما ولا تَنافي بَينَهُما ، فَأَيْنَما وَلَّىٰ العَبْدُ وَجْهَهُ تَوْلِيَةً

(١) كذا بالأصل ، وفي نُسْخَتَيْنِ مِنْ «مُختَصَر المُوصِلي» (٣/ ١٠١٥) ، وغيَّره محقق «المختصر» لـ«ادَّخره» لأجل نسخة متأخرة جدًّا !

مأْمُورًا بِها فهِي قِبْلَةُ اللهِ ، وَثَمَّ وَجْهُ اللهِ فهو مُسْتَقْبِلٌ قِبْلَتَهُ وَوَجْهَهُ ، أَو تكونُ الآيةُ مُجْمَلَةً مُحْتَمِلَةً لِلأَمْرَيْنِ ، فَإِنْ كانَ الأَوَّلُ هو ظاهِرُها لَمْ يَكُنْ حَمْلُها عَلَيْهِ مَجازًا ، وَمَنْ يَقولُ هذا يقولُ في هذه الآيَةِ : قِبْلَتُهُ بخِلافِ قوله : ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ﴾ ، وتِلكَ النُّصُوص وَغايَةُ ذلك أَنْ يكونَ الوَجْهُ [لَفْظًا] [1] مُشْتَرَكًا ، وإِنْ كانَ الثّاني فالأَمْرُ ظاهِرٌ ، وإِنْ كانَ الثّالِثَ فلا تَنافِيَ بَيْنَ الأمريْنِ ، فَأَيْنَما وَلَّىٰ المُصَلِّي وَجْهَهُ فَهِيَ قِبْلَةُ اللهِ ، وهو مُسْتَقْبِلٌ وَجْهَ رَبِّهِ ؛ لأنهُ واسِعٌ ، والعَبْدُ إذا قامَ إلىٰ الصَّلاةِ فإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ ، والله مُقْبِلٌ علىٰ كُلِّ مُصَلٍّ إلىٰ جِهَةٍ مِنَ الجِهاتِ المأمورِ بِها بِوَجْهِهِ ، كما تَواتَرَت بذلك الأَحاديثُ الصَّحِيحَةُ مثل قوله : «إذا قامَ أَحَدُكُمْ إلىٰ الصَّلاةِ فَلا يَبْصُقَنَّ قِبَلَ وَجْهِهِ ، فَإِنَّ اللهَ قِبَلَ وَجْهِهِ» ، وفي لفظٍ : «فَإِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ القِبْلَةِ» [2] ، فقد أَخْبَرَ أَنَّهُ حَيْثُما تَوَجَّهَ العَبْدُ فإِنَّهُ مُسْتَقْبِلٌ وَجْهَ اللهِ ، فإِنَّهُ قد دَلَّ العقلُ والفِطْرَةُ وجميعُ الكُتُبِ السَّماوِيَّةِ علىٰ أَنَّ اللهَ سبحانه عالٍ علىٰ خَلْقِهِ فوقَ جميعِ المَخْلُوقاتِ ، وهو مُسْتَوٍ علىٰ عَرْشِهِ ، وَعَرْشُهُ فَوْقَ السَّماواتِ كُلِّها ، فهُوَ سبحانَهُ مُحيطٌ بِالعالَمِ كُلِّه ، بَلْ هذا شَأْنُ مَخْلُوقِهِ المُحِيطِ بِما دُونَهُ ، فَإِنَّ كُلَّ خطٍّ يَخْرُجُ مِنَ المَرْكَزِ إلىٰ المُحِيطِ فَإِنَّهُ يَسْتَقْبِلُ وَجْهَ المُحيطِ ، وإذا كانَ عالي

---

(١) ما بين المعقوفتين من «مختصر الصَّواعق» (٣/ ١٠١٧) .

(٢) رواه البخاري (١/ ٩٠ رقم ٤٠٦) ، ومسلم (١/ ٣٨٨ رقم ٥٤٧) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

المَخْلُوقاتِ المُحيطُ بما دُونَه يَسْتَقْبِلُ سافِلَهَا المُحيط بِهِ بِوَجْهِهِ مِنْ جميعِ الجِهاتِ والجوانِبِ ، فكيفَ شَأْنُ مَنْ هو بكُلِّ شيءٍ مُحيطٌ ، وهو مُحيطٌ ولا يُحاطُ بِهِ ، وإنْ كانتِ الآيةُ مُجْمَلَةً لَمْ يَصِحَّ دَعْوَىٰ المَجازِ فيها .

الثَّالِثُ وَالعِشْرُونَ : أَنهُ لَوْ أُريدَ الجِهَةُ لكانَ يُقالُ : « فَأَيْنَما تُوَلُّوا فهو وَجْهُ اللهِ» ؛ لأَنهُ إذا كانَ المُرادُ الجِهَةَ فهي التي تُوَلَّىٰ نَفْسَها ، وإنَّما يُقالُ : «ثَمَّ كذا » ، إذا كانَ هناكَ أَمْرانِ كَقولِهِ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا ﴾ [الإنسان:٢٠] ، فالنَّعيمُ والمُلْكُ ثَمَّ ، لا أَنَّهُ نَفْسُ الظَّرْفِ ، والوجهُ لو كان المُرادُ به الجِهةَ لم تكنْ ظرفًا لنفسِها ، فَإِنَّ الشيءَ لا يكونُ ظَرْفًا لِنَفْسِهِ ، فَتَأَمَّلْهُ ، ولو أَشَرْتَ إلىٰ جهةِ الشَّرقِ لا يصحُّ أن تقولَ : «ثَمَّ جِهَةُ الشرقِ» بل تقولُ : هذه جِهَةُ الشَّرْقِ ، ولو قُلْتَ : هناكَ جِهَةُ الشَّرْقِ ، لكانَ ذِكْرُ الظَّرفِ لَغْوًا ، وذلك لأَنَّ «ثَمَّ» إشارَةٌ إلىٰ المكانِ البَعيدِ ، فلا يُشارُ بها إلىٰ قَريبٍ ، والجِهَةُ مِمَّا يُحاذِيك إلىٰ آخِرِها ، فَكَيْفَ يُقالُ فيها «ثَمَّ» ، بِخِلافِ الإشارَةِ إلىٰ وَجْهِ الرَّبِّ سبحانَهُ ، فَإِنَّهُ يُشارُ إلىٰ حَيثُ يُشارُ إلىٰ ذاتِهِ ، ولهذا قال غَيْرُ واحِدٍ مِنَ السَّلَفِ : « فَثَمَّ اللهُ» تَحْقيقًا ؛ لأنَّ المُرادَ وَجْهُهُ الذي هو مِنْ صِفاتِ ذاتِهِ ، والإشارَةُ إليهِ بأَنَّهُ «ثَمَّ» كالإشارَةِ إليهِ بأَنَّهُ فَوْقَ السماواتِ .

الخامِسُ وَالعِشْرُونَ : أَنَّ الآيةَ لو احْتَمَلَتْ كُلَّ واحِدٍ مِنَ الأَمْرَيْنِ لكانَ الأَوْلىٰ بِها إرادَةُ وَجْهِهِ الكريمِ ذي الجَلالِ والإكرامِ ؛ لأَنَّ

المُصَلِّي مَقصودُهُ التَّوَجُّهُ إلىٰ ربِّهِ ، فكان مِنَ المُناسِبِ أنْ يَذْكُرَ أنهُ إلىٰ أيِّ الجِهاتِ صَلَّيْتَ فَأَنْتَ مُتَوَجِّهٌ إلىٰ رَبِّكَ ، وليسَ في اختِلافِ الجِهاتِ ما يَمْنَعُ التَّوَجُّهَ إلىٰ رَبِّكَ ، فَجاءَتِ الآيةُ وافِيَةً بِالمَقصودِ فقال : ﴿ وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] فأَخبَرَ أَنَّ الجَميعَ مُلْكُهُ ، وقد عُلِمَ بِالفِطرَةِ والشَّرْعِ أَنَّ اللهَ فَوْقَ العالَمِ مُحيطٌ بِالمَخلُوقاتِ عالٍ عليها بِكُلِّ اعتِبارٍ ، فمنِ استَقْبَلَ جِهةً فَإِنَّهُ مُتَوَجِّهٌ إلىٰ رَبِّهِ حقيقَةً ، واللهُ تعالىٰ قِبَلَ وجْهِهِ إلىٰ أَيِّ جِهَةٍ صَلَّىٰ ، وهو علىٰ عَرْشِهِ ، ولا يُتَوَهَّمُ تَنافي هذينِ الأَمْرَيْنِ بل اجتِماعُهُما هو الواقِعُ ، ولهذا عامَّةُ أَهْلِ الإثباتِ جَعَلَ هذه الآيةَ مِنْ آياتِ الصِّفاتِ مع قَولِهِم : إنَّ اللهَ فَوْقَ سَماواتِهِ .

السَّادِسُ وَالعِشْرُونَ : أَنكَ إذا تأَمَّلْتَ الأحاديثَ الصَّحيحَةَ وَجَدْتَها مُفَسِّرَةً للآيةِ كقولِهِ ﷺ : «إذا قامَ أَحَدُكُمْ إلىٰ الصَّلاةِ فإِنَّما يَسْتَقْبِلُ رَبَّهُ» (١) ، وقولِهِ : «فإِنَّ اللهَ يُقْبِلُ عليهِ بِوَجْهِهِ ما لَمْ يَصْرِفْ وَجْهَهُ عنهُ» (٢) .

* * *

(١) رواه أحمد (١٧/ ٢٨٠ رقم ١١١٨٥) ، وأبو داود (١/ ٢٣١ رقم ٤٨٠) ، وأبو يعلىٰ (٢/ ٢٧٨ رقم ٩٩٣) ، وابن خزيمة (٢/ ١٠٣ رقم ٨٨٠) ، وابن حبان (٦/ ٤٧ رقم ٢٢٧٠) ، والحاكم (١/ ٢٥٧) من حديث أبي سعيدٍ الخدريِّ ﵁ ، وصحَّحهُ ابنُ خُزيمةَ ، وابن حبان ، والحاكم .

(٢) تقدم تخريجه قريبًا .

[المثالُ السَّادِسُ [1] : قولُهُ تعـالىٰ : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النور: ٣٥] ، ومِن أسمائه : النُّورُ .

قالـت المعطِّلـة : ذلـك مجـازٌ معنـاهُ : منـوِّر السَّـماواتِ والأرض بالنُّورِ المَخلوقِ .

وبُطلانُ هذا يتبيَّنُ بوجوهٍ :

الأولُ : أنَّ النُّورَ جاءَ في أسمائِهِ تعالىٰ ، وهذا الاسمُ مِمَّا تَلَقَّتْهُ الأمةُ بالقَبولِ وأثبتوهُ في أسمائِهِ الحُسنىٰ ، وهو في حديث أبي هريرة رضي الله عنه الذي رواه الوليد بن مسلم ومن طريقه رواه الترمذيُّ [2] ، ولـم يُنْكِرْهُ أحدٌ من السَّلف ولا أحدٌ مِن أئمَّةِ أهلِ السُّنةِ والحديثِ .

الوجه الثاني : أنَّ النبيَّ ﷺ لمَّا سألَه أبو ذر : هل رأيتَ ربَّكَ ؟ قال : «نورٌ أنَّىٰ أَراهُ» رواهُ مُسلمٌ [3] .

---

(١) من قوله : «المثال السادس» : بياضٌ بمقدار ثلاثة أرباع ورقة ، والوجه الثاني من الورقة بياض خمسة أسطر ، وقد اجتهدتُ في إكمال هذا البياض من «مختصر الصواعق» للموصلي ، حتىٰ يتم الكتاب علىٰ أكمل وجه ، وذلك علىٰ وجه التقريب لورقة كاملة ، وهو : «المثال السادس : مِمَّا ادُّعي فيه المجاز : صفة النور ، وإبطال ذلك من أربعة عشر وجهًا» . انظر : «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٢٤-١٠٦٠) .

(٢) رواه الترمذي (٥/ ٤٨٦ رقم ٣٥٠٧) ، وابن ماجه (٢/ ١٢٦٩ رقم ٣٨٦١) ، وابن حبان (٣/ ٨٨ رقم ٨٠٨) ، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١/ ٢٢ رقم ٦) .

(٣) رواه مسلم (١/ ١٦١ رقم ٢٩١) من حديث أبي ذر رضي الله عنه .

الوجه الثالث : أنَّ الربَّ سُبحانَه أخبَرَ أنهُ لمَّا تَجَلَّىٰ للجبلِ ، وظَهَر له مِن نورِ ذاتِه المُقدَّسةِ صارَ الجبلُ دكًّا .

الوجه الرابع : ما ثَبَت في «الصحيحين» عن ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما أنَّ النبيَّ ﷺ كان يقولُ إذا قامَ مِن اللَّيلِ : **«اللهمَّ لكَ الحمدُ أنتَ نورُ السَّماواتِ والأَرضِ ومَن فيهِنَّ ، ولكَ الحمدُ أنت ربُّ السماواتِ والأرضِ ومَن فيهِنَّ ...»** الحديثُ . وهو يقتَضِي أنَّ كونَهُ نورَ السَّماواتِ والأرضِ مُغايِرٌ لكونِه ربَّ السَّماواتِ والأَرضِ ، ومعلومٌ أنَّ إصلاحَهُ السَّماواتِ والأرضِ بالأنوارِ وهِدايتَهُ لِمَن فيها هو ربوبِيَّتُهُ ، فدلَّ علىٰ أن معنىٰ كونِه نورَ السَّماوات والأرض أمرٌ ورَاءَ ربوبيتهما ، يُوضِّحُهُ :

الوجه الخامس : أنَّ الحديثَ تضمَّنَ ثلاثةَ أمورٍ شامِلةٍ عامَّةٍ للسماواتِ والأرضِ وهو : ربوبيتُهُما ، وقيُّوميَّتُهما ، ونورُهُما .

فكونُه سبحانهُ ربًّا لهُمَا وقيومًا لهما أوصافٌ له ، فآثارُ ربوبيَّتِهِ وقيُّوميَّتِهِ ونورِهِ قائمةٌ بهما ، وصفةُ الربوبية والقيومية والنور قائمةٌ به ، فنفسُ الصفةِ لا تفارِقُهُ وتحُلُّ في غيره ، ولَكِنَّ آثارَها ومُقتَضاها هو المخلوقُ المنفَصِل ، وهذا كما أنَّ صِفةَ الرَّحمةِ والقُدرةِ والإرداةِ والرِّضىٰ والغضب قائمةٌ به سُبحانهُ ، والرَّحمةُ الموجودَةُ في العالَم والإحسانُ والخيرُ والنِّعمةُ آثارُ تلك الصِّفاتِ ، وهي مُنفصِلَةٌ عنه ، وهكذا عِلْمُهُ القائِمُ به هو صِفتُهُ ، وأمَّا عُلومُ عِبادِهِ فمِنْ آثارِ عِلْمِهِ .

الوجهُ السَّادِسُ : أنه تعالىٰ قال : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر:٦٩] فأخبرَ أنَّ الأرضَ يومَ القيامةِ تُشرِقُ بنوره ، وهو نورُهُ الذي هو نورُهُ ، فإنهُ سُبحانه يأتي لفصلِ القضاءِ بين عِبادِهِ ، فإذا جاءَ اللهُ تعالىٰ أشرَقَتِ الأرضُ -وحُقَّ لها أن تُشْرِقَ- بنورِهِ ، وعند المُعَطِّلةِ لا يأتي ولا يجيءُ ، ولا له نورٌ تُشرِقُ به الأرضُ .

الوجهُ السَّابعُ : ما رواهُ جابرٌ ﷺ عن النبيِّ ﷺ قال : «**بينَا أهلُ الجنةِ في نعيمِهِم إذْ سَطَعَ لهم نورٌ فرَفَعوا رؤُوسَهُم فإذا الجبّارُ ﷻ وقد أشرفَ عليهم مِن فوقِهِم ، وقال : يا أهلَ الجنةِ سلامٌ عليكم فذلك قوله تعالىٰ** : ﴿ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾ ﴾ [يس]» . قال : «**ثُمَّ يتوارىٰ عنهم وتَبْقىٰ رحمَتُهُ وبركتُهُ عليهم في دِيارهم**» رواه الحاكم في «صحيحه» ، وابن ماجه في «سننه»[1] .

فهذا نورٌ مشاهدٌ قد سطعَ لهم حتىٰ حرَّكهم واستفزهم إلىٰ رَفعِ رؤوسهم إلىٰ فوق .

الوجهُ الثَّامن : أنَّ النصَّ قد وَرَدَ بتسميةِ الربِّ نورًا ، وبأنَّ له نورًا مضافًا إليه ، وبأنه نورُ السماواتِ والأرضِ ، وبأنَّ حِجابَهُ نورٌ ، فهذه

---

(١) رواه ابن ماجه (١/ ٦٦ رقم ١٨٤) ، وابنُ أبي الدُّنيا في «صفة الجنة» (٩٩ رقم ٩٨) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/ ١٣) ، والآجري في «الشريعة» (٢/ ١٠٢٧ رقم ٦١٥) ، وأبو نعيم في «الحِلْية» (٦/ ٢٠٨) ، و«صفة الجنة» (١١٩ رقم ٩١) . وفي إسناده الفضل بن عيسىٰ ، وقد ضعَّفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١/ ٨٦) ، والألباني .

أربعةُ أنواعٍ .

فالأولُ : يُقال عليه سبحانه بالإطلاقِ ، فإنهُ النُّورُ الهادي .

والثاني : يُضاف إليه كما تُضاف إليه حياتُهُ وسمعُه وبصرُهُ وعِزَّتُه وقُدرَتُه وعِلْمُهُ ، وتارةً يُضافُ إلىٰ وجهِهِ ، وتارةً يُضاف إلىٰ ذاتِه .

فالأول : كقولِهِ «أعوذ بنور وجهِكَ» .

والثاني : كقولِهِ : ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر:٦٩] .

والثالثُ : وهو إضافةُ نورِهِ إلىٰ السَّماواتِ والأرضِ ، كقوله : ﴿ ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [النور: ٣٥] .

والرَّابعُ : كقولِهِ : «حِجابُهُ النور» ، فهذا النورُ المُضافُ إليه يجيءُ علىٰ أحدِ الوجوهِ الأربعةِ .

الوجهُ التاسِعُ : أنَّ إضافةَ النُّورِ إليه سبحانَهُ لو كان إضافةَ مُلْكٍ وخَلْقٍ لكانت الأنوارُ كُلُّها نُورُهُ ، فكان نورُ الشَّمسِ والقَمرِ والمِصباحِ نورُهُ ، فإنْ كانت حقيقةَ هذه الإضافةِ إضافةَ مَخْلوقٍ إلىٰ خالِقِهِ ، كان نورُ المِصباحِ نورُهُ حقيقةً ، **فيا عَجَبًا لكم أنكرتُم أنْ يكون اللهُ سبحانَهُ نورُ السَّماواتِ والأَرضِ حقيقةً ، وأن يكونَ لِوَجْهِهِ نورٌ حقيقةً ، ثم جعلتُمْ نورَ الشَّمسِ والقمرِ والمصابيحِ نورَهُ حقيقةً .**

الوجهُ العاشِرُ : أنَّ مُثْبِتي الصِّفاتِ كأبي محمدٍ عبد الله بن سعيد ابن كُلَّاب ، وأبي الحسن الأشعريِّ وأئمةِ أتباعِهما لم يذكروا الخلافَ في ذلك إلَّا عن المعتزلةِ ، فإنكارُ كونِهِ نورًا هو قول المبتدعةِ .

وقال أبو بكر بن العربي : «قد اختلفَ الناسُ بعدَ معرفتِهم بالنورِ علىٰ ستةِ أقوالٍ :

الأولُ : معناهُ : هادٍ ، قالَهُ ابنُ عباسٍ .

والثاني : معناه : منوِّرٌ ، قالَهُ ابنُ مسعودٍ ، ورُوِيَ أنَّ في مُصحفهِ : «مُنوِّرُ السَّماواتِ والأرضِ» .

الثالثُ : مُزيِّنٌ ، وهو يَرْجِعُ إلىٰ معنىٰ : منوِّر ، قاله أُبيُّ بن كعب .

الرابع : أنه ظاهرٌ .

الخامس : أنه ذو النور .

السادس : أنه نورٌ لا كالأنوارِ ، قاله أبو الحسنِ الأشعريِّ» (١) .

قلتُ : أمَّا حكايتُهُ عن ابن عباس أنه بمعنىٰ : هادٍ ، فعُمْدَتُهُ علىٰ

---

(١) قاله في كتابه : «الأمد الأقصىٰ في شَرْح أسماءِ اللهِ الحُسْنَىٰ وصفاتِهِ العُلىٰ» (٢/ ١٢٠/ ب ، ١٢١/ ب) . كما في حاشية «مختصر الصَّواعق» (١٠٤٦/٣) .

التفسير الذي رواهُ الناس عن عبد الله بن صالح ، عن معاويةَ بن صالح ، عن عليِّ بن أبي طلحةَ الوالبيِّ ، عن ابن عباس ، وفي ثبوتِ ألفاظِهِ عن ابن عباسٍ نظرٌ ؛ لأنَّ الوالبيَّ لم يَسْمَعها مِن ابن عباس فهو منقطعٌ ، وأحسنُ أحوالِهِ أن يكونَ منقولًا عن ابن عباسٍ بالمعنىٰ ، ولو صحَّ ذلك عن ابن عباسٍ فليس مقصودُهُ بِهِ نفيُ حقيقةِ النُّورِ عن اللهِ ، وأنه ليس بنورٍ ولا نورَ له ، كيفَ وابنُ عباس هو الذي سمِعَ من النبيِّ ﷺ قولَهُ في صلاةِ اللَّيل : «اللهم لكَ الحمدُ أَنتَ نورُ السَّماواتِ والأرضِ ومَنْ فيهِنَّ» ، وهو الذي قال لعِكْرمةَ لمَّا سَأَلَهُ عن قولِهِ : ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ ﴾ [الأنعام:١٠٣] ، قال : «ويحَكَ ، ذاكَ نُورُه الذي هو نُورُه ، إذا تجلَّىٰ بنورِهِ لم يُدْرِكهُ شيءٌ» [(١)] .

كيف ولفظُ الآيةِ والحديثِ يَنْبُو عن تفسيرِ النُّورِ بالهَادي ؛ لأنَّ الهدايةَ تَخْتَصُّ بالحيوان ، وأمَّا الأرضُ نفسها] [(٢)] والسماءُ فَلَا تُوصَفُ بِهُدًىٰ ، والقرآنُ والحديثُ وقولُ الصَّحابةِ صَريحٌ في أنه سبحانَهُ نورُ السَّماواتِ والأرضِ، ولكنَّ عادةَ السَّلفِ أنْ يَذْكُرَ أَحَدُهُمْ في تفسيرِ اللَّفظَةِ : بعضَ مَعانيها ، أو لازِمًا مِنْ لَوازِمِها ،

---

(١) رواه الترمذي (٥/ ٣١٦ رقم ٣٢٧٩) ، والنسائي في «الكبرىٰ» (١٠/ ٢٧٦ رقم ١١٤٧٣) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١/ ٣٠٨ رقم ٤٤٦) ، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ١٣٦٣ رقم ٧٧٣٨) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٤٨١ رقم ٢٧٣) ، والحاكم (٢/ ٣١٦) .

(٢) إلىٰ هنا ما نقلناه من «مختصر الصواعق» (٣/ ١٠٢٤-١٠٤٨) بسببِ البياضِ في المخطوط كما تقدَّم ، وبالله التوفيق .

أوِ الغايَةَ المقصودَةَ منها ، أَوْ مِثالًا يُنَبِّهُ السَّامِعَ علىٰ نَظِيرِهِ ، وهذا كثيرٌ في كلامِهِمْ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ ، فكونُهُ سبحانَهُ هادِيًا لا يُنافي كونَهُ نورًا .

وأمَّا ما ذَكَرَهُ عنِ ابنِ مسعودٍ أَنهُ بِمعنىٰ مُنَوِّرٍ وأنها في مُصْحَفِهِ كذلك ، فهذا لا يُنافي كوْنَهُ في نَفْسِهِ نُورًا ، وأنْ يكونَ النُّورُ مِنْ أَسمائِهِ وصِفاتِهِ ، بل يُؤَكِّدُ ذلك ،فإنَّ الموجوداتِ النُّورانِيَّةَ نوعانِ :

منها ما هو في نفسِهِ مُسْتَنِيرٌ ولا يُنِيرُ غيرَهُ كالجَمْرَةِ ، فهذا لا يُقالُ لَهُ نُورٌ .

ومنها ما هُوَ مُسْتَنِيرٌ في نفسِهِ مُنِيرٌ لِغَيْرِهِ كالشَّمسِ والقمرِ والنارِ، وليسَ في الموجوداتِ ما هو مُنَوِّرٌ لغيرِهِ وهو في نفسِهِ ليس بنورٍ ، بل إنارَتُهُ لغيرِهِ فَرْعُ كونِهِ نُورًا في نفسِهِ ، فَقِراءَةُ ابنِ مسعودٍ تَحقيقٌ لمعنىٰ كونِهِ نُورًا ، وهذا مِثلُ كونِهِ مُتَكلِّمًا مُعلِّمًا مُرْشِدًا مُقدِّرًا لغيرِهِ ، وقد صَرَّحَ ابنُ مسعودٍ بِأَنَّ نُورَ السَّماواتِ والأرضِ مِنْ نُورِ وَجْهِهِ تباركَ وتعالىٰ [1] .

وأَمَّا ما حَكاهُ عن [2] أُبَيٍّ فهو بِالكَذِبِ عليهِ أَشْبَهُ ، فإنَّ تَفسيرَ أُبَيٍّ لهذِهِ الآيةِ مَعْروفٌ ، رَواهُ عنهُ أَهلُ الحَديثِ مِن طريقِ الرَّبيعِ بنِ أَنَسٍ عن أبي العاليَةِ عن أُبَيٍّ ، ذَكَرَهُ ابنُ جُرَيْجٍ ، ومَعْمَرٌ ، وابنُ المُبارَكِ ، وأَحمدُ ، وَخَلائِقُ .

---

(١) تقدَّم تخريجه في ص (١٧٢) .

(٢) في هامش الأصل: «أنه مزيِّن» ؟

وذَكَرَ ابنُ جَرِيرٍ وسُنيدٌ[1] وَعَبْدٌ مِن طَرِيقِ عبدِ اللهِ بنِ مُوسىٰ عن أَبِي جَعْفَرٍ عنِ الرَّبِيعِ عن أَبِي العالِيَةِ عن أُبَيٍّ في الآيَةِ قال : بدَأَ بنورِ نفسِهِ فَذَكَرَهُ ، ثُمَّ ذكَرَ نورَ المُؤمِنِ فقال : ﴿ مَثَلُ نُورِهِۦ ﴾ يقولُ : مَثَلُ نُورِ المُؤْمِنِ ، قَالَ : وكانَ أُبَيٌّ بن كعب يقرَؤُها كذلك «مَثَلُ نُورِ المُؤْمِنِ» قال : «فهو عبدٌ جُعِلَ الإيمانُ والقرآنُ في صدرِهِ ، ﴿ كَمِشْكَوٰةٍ ﴾ قال : المِشْكَاةُ صَدْرُهُ .

﴿ فِيهَا مِصْبَاحٌ ﴾ قال : المِصباحُ القرآنُ والإيمانُ الذي جُعِلَ في صَدْرِهِ .

﴿ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ﴾ قال : ﴿ ٱلزُّجَاجَةُ ﴾ قَلْبُهُ .

﴿ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ ، قال : قَلْبُهُ لَمَّا اسْتَنارَ فِيهِ الإيمانُ والقرآنُ كأنَهُ : ﴿ كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ ﴾ ، يقولُ : مُضِيءٌ .

﴿ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ ﴾ ، قال : الشَّجَرَةُ المُبارَكَةُ الإخلاصُ للهِ وَحْدَهُ وعبادتُهُ لا شَرِيكَ لَهُ .

﴿ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ قال : فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ شَجَرَةٍ التفَّ بِها الشَّجَرُ ، فَهِيَ خَضْراءُ ناعِمَةٌ لَا تُصِيبُها الشَّمسُ علىٰ أَيِّ حالٍ كانت ، لا إِذا طَلَعَتْ ولا إِذا غَرَبَتْ .

---

(١) سُنَيْد : هو الحسين بن داود -شيخُ البخاريِّ- ، (ت : ٢٢٦هـ) ، وتفسيره من موارد ابن القيم في كثير من كتبه . انظر : «موارد ابن القيم» للشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد -رَحِمَهُ اللهُ- (٣٢) .

قَال : فَكذلِكَ هذا المُؤمِنُ قد أُجِيرَ مِنْ أَنْ يُضِلَّهُ شيءٌ مِنَ الفِتَنِ وقد ابتُلِيَ بِها فَثَبَّتَهُ اللهُ فيها ، فهو بَيْنَ أَرْبَعِ خِلَالٍ : إِنْ أُعْطِيَ شَكَرَ ، وَإِنِ ابْتُلِيَ صَبَرَ ، وَإِنْ قال صَدَقَ ، وإِنْ حَكَمَ عَدَلَ ، فهو في النَّاسِ كَرَجُلٍ يَمْشي في قُبُورِ الأَمواتِ .

﴿ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ ﴾ فهو يَتَقَلَّبُ في خَمْسَةٍ مِنَ النُّورِ : فَكَلامُهُ نُورٌ ، وَعِلْمُهُ نورٌ ، وَمَدْخَلُهُ نُورٌ ، وَمَخْرَجُهُ نُورٌ ، وَمَصيرُهُ إِلىٰ النُّورِ يومَ القِيامَةِ -إلىٰ الجَنَّةِ- .

قال : ثُمَّ ضَرَبَ مَثلًا آخرَ -مَثَلُ الكافِرِ- : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعْمَٰلُهُمْ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٍ ﴾ [النور:٣٩] الآيةَ ، قال : فكذلك الكافِرُ في يومِ القِيامَةِ ، وهو يَحْسَبُ أَنَّ لَهُ عِندَ اللهِ خَيْرًا فلا يَجِدُهُ فَيُدْخِلُهُ اللهُ النَّارَ .

قال : وَضَرَبَ مَثلًا آخَرَ للكافِرِ فقال : ﴿ أَوْ كَظُلُمَٰتٍ ﴾ ، فهو يَتَقَلَّبُ في خَمْسَةٍ مِنَ الظُّلَم : فَكلامُهُ ظُلْمَةٌ ، وعَمَلُهُ ظُلْمةٌ ، وَمَدْخَلُهُ ظُلْمَةٌ ، ومَخْرَجُهُ ظُلْمَةٌ ، وَمَصِيرُهُ إلىٰ الظُّلُماتِ إلىٰ النَّارِ» (١) .

فهذا المعْروفُ عَن أُبَيٍّ لا ما ذَكَرَهُ .

الوَجهُ الرَّابِعَ عَشَرَ : أَنَّ النُّورَ صِفَةُ كَمالٍ ، وَضِدُّهُ صِفَةُ نَقْصٍ، ولهذا سَمَّىٰ اللهُ نَفسَهُ نُورًا ، وكِتابَهُ نورًا ، وَجَعَلَ لأَولِيائِهِ النُّورَ ،

---

(١) رواه الطبري (١٧/ ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣) ، وابن أبي حاتم (٨/ ٢٥٩٣ رقم ١٤٥٥٣ ، ١٤٥٦١ ، ١٤٥٧٣ ، ١٤٥٨٢ ، ١٤٥٨٧ ، ١٤٥٩١ ، ١٤٥٩٥ ، ١٤٥٩٦ ، ١٤٦١٩) في تفسيريهما ، والحاكم في «مستدركه» (٢/ ٣٩٩) .

ولأعْدائِهِ الظُّلْمَةَ فقالَ : ﴿ اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَٰتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [البقرة:٢٥٧] الآية ، ويَجيءُ الأنبياءُ يومَ القِيامَةِ وأُمَمُهُم ، لِكُلِّ نبيٍّ نُورانِ ، ولِكُلِّ واحِدٍ مِنْ أَتباعِهِمْ نُورٌ ، وتجيءُ هذه الأُمَّةُ لِكُلٍّ مِنهُم نُورانِ ولِنَبِيِّهِم ﷺ في كُلِّ شَعرَةٍ نُورٌ (١) ، ولمَّا كانت مادَّةُ الملائِكَةِ نُورًا ، كانوا بِالمَحَلِّ الذي أَحَلَّهُمُ اللهُ بِهِ وكانوا خيرًا مَحضًا ، ولِلنُّورِ ظاهِرٌ وباطِنٌ ، فمتىٰ حَلَّ ظاهِرُهُ بِجِسْمٍ كَساهُ مِنَ الجمالِ والجَلالِ والمَهابَةِ والضِّياءِ والحُسْنِ والبَهْجَةِ والسَّناءِ بِحَسَبِ ما كُسِيَ مِنَ النُّورِ ، وزالَتْ عنهُ الوَحْشَةُ والثِّقَلُ ، وكانَ مُفرِحًا لِرائِيهِ ، وإذا حَلَّ باطِنُهُ بِالباطِنِ اكتَسَىٰ مِنَ الخَيرِ والعِلْمِ والهِدايَةِ وَالصَّبرِ والحِلْمِ وَالتَّواضُعِ بِحَسَبِ ذلكَ .

ولَمَّا كان لِيوسُفَ مِنْ هذا النَّصيبُ الوافِرُ ظَهَرَ في جَمالِهِ الظَّاهِرِ والباطِنِ ، وكذلِكَ رسولُ اللهِ ﷺ لَمَّا كان نَصيبُهُ مِن هذا النُّورِ أوفَرَ نصيبٍ ؛ كانَ أَجْمَلَ الخَلْقِ ظاهِرًا وباطِنًا ، فكانَ وَجْهُهُ يَتَلألأُ تلألُؤَ القَمَرِ ليلَةَ البدرِ ، وكانَ كلامُهُ نورًا ، وعَمَلُهُ نورًا ، فإذا تَكَلَّمَ رُؤِيَ النُّورُ يَخْرُجُ مِنْ بينِ ثناياهُ ، فكان أَكْمَلَ الخَلْقِ في نورِهِ الظَّاهِرِ والباطِنِ وكانَ نُورُهُ مِنْ أَكبَرِ آياتِه .

---

(١) لَمْ أَقِفْ علىٰ مَن رَوَاه إلَّا ابن عبد البر في «التمهيد» (٢٠/ ٢٥٨-٢٥٩) وفي إسناده : مَسْلَمة بن علي الخُشَني ، قال فيه البخاري وأبو زرعة : «منكر الحديث» ، وجَرَحَهُ غيرُ واحِدٍ مِن أهل العلم . انظر : «تهذيب الكمال» للمزي (٢٧/ ٥٦٧-٥٧١) ، و«ميزان الاعتدال» للذهبي (٤/ ١٠٩-١١٢) .

قال عبدُ اللهِ بنُ سَلَام : «لَمَّا قَدِمَ رسُولُ اللهِ ﷺ المدينَةَ انْجَفَلَ النَّاسُ إليهِ فَجِئْتُ حتىٰ رَأَيْتُهُ ، فَلَمَّا وقَعَ بَصَرِي عليهِ عَرَفْتُ أَنَّ وَجْهَهُ لَيْسَ بِوَجْهِ كَذَّابٍ ، فكانَ أَوَّلُ ما سَمِعْتُهُ يقولُ : «يا أَيُّها النَّاسُ أَفْشُوا السَّلامَ ، وَصِلُوا الأَرحامَ ، وأَطْعِمُوا الطَّعامَ ، وصَلُّوا بِاللَّيلِ والنَّاسُ نِيامٌ ، تَدْخُلُوا الجَنَّةَ بِسَلام»[1] . فاستَدَلَّ علىٰ نُبُوَّتِهِ بنُورِ وَجْهِهِ ، ونُورِ كَلامِهِ بِنُورِهِ المَرْئِيِّ ونُورِهِ المَسْمُوعِ ، كما قال حَسَّانُ :

لَو لَمْ تَكُنْ فيهِ آياتٌ مُبَيِّنَةٌ كانت بَداهَتُهُ تَأْتيكَ بِالخَبَرِ[2]

أَي : ما يَبدَهُكَ مِنْ وَجْهِهِ وَمَنْظَرِهِ ، وَأَخَذَهُ الصَّرْصَرِيُّ فقالَ :

لَوْ لَمْ يَقُلْ إِنِّي رَسولٌ أَما شاهِدُهُ في وَجْهِهِ يَنْطِقُ

فإذا كان هذا نُورُ عَبدِهِ فكيفَ بنورِهِ سُبحانَهُ ، والرَّبُّ سُبحانَهُ هو الخالِقُ لِلنُّورِ وَالظُّلْمَةِ كما استَفْتَحَ سبحانَهُ «سورَةَ الأَنْعام» بِقولِهِ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ فافتَتَحَ السُّورةَ [بِإِبطالِ قَوْلِ أَهْلِ الشِّرْكِ أَجمَعينَ ، مِنَ الثَّنَوِيَّةِ المَجوسِ القائِلينَ بِأَنَّ لِلعالَمِ رَبَّيْنِ : نُورٌ وظُلْمَةٌ ،

---

(١) رواهُ أحمدُ (٣٩/ ٢٠١ رقم ٢٣٧٨٤) ، وابن أبي شيبة (١٣/ ٦٧ رقم ٢٥٨٩٨) ، والترمذي (٤/ ٢٦٤ رقم ٢٤٨٥) ، وابن ماجه (١/ ٤٢٣ رقم ١٣٣٤) ، والدارمي (٢/ ٩١٥ رقم ١٥٠١) ، والحاكم (٣/ ١٣) من حديث عبد الله بن سلام رضي الله عنه . والحديث صحَّحه الترمذي ، والحاكم ، والألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢/ ١٠٩ رقم ٥٦٩) .

(٢) لم أجده في ديوانه ، وقد ذكره الدينوري في «المجالسة» (٣/ ١٣٠ رقم ٧٥٨) ، وابن قتيبة في «عيون الأخبار» (١/ ٢٤٤) غير معزوٍ ، ونسبه بعض الأُدباء لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه .

فَأَخْبَرَ أَنَّهُ وَحدَهُ رَبُّ النُّورِ والظُّلمَةِ وخالِقُهُما ، كما أَنهُ وَحْدَهُ خالِقُ السَّماواتِ والأرضِ ، واللهُ تعالىٰ جَعَلَ الموجوداتِ عالِيًا وسافِلًا ومُتَوَسِّطًا بينَهُما ، وَجَعَلَ لِسافِلِها الظُّلْمَةَ ، وهي مَسْكَنُ أَهْلِ الظُّلُماتِ مِنْ خَلْقِهِ ، وَجَعَلَ لِعالِيها النُّورَ وهو مَسْكَنُ أَهْلِ النُّورِ مِنْهُمْ ، وَجَعَلَ هذه الأَرضَ وما فَوْقَها إلىٰ العُلُوِّ مُتَوَسِّطًا بينَهُما ، فَكُلَّما كانَ أَقْرَبَ إلىٰ العَرْشِ والكُرسِيِّ كان أَعْظَمَ نُورًا ، ولذا كان فَضْلُ نُورِ العرشِ والكُرسِيِّ علىٰ ما تَحْتَهُ كَفَضْلِ نُورِ الشَّمْسِ والقَمَرِ علىٰ أَخفَىٰ الكواكِبِ ، وكُلَّما كان أَقْرَبَ إلىٰ السُّفْلِيِّ المُطْلَقِ كان أَشَدَّ ظُلْمَةً ، ولهَذا لَمَّا كان مَحْبِسُ أَهلِ الظُّلُماتِ سِجِّينٌ كانَتْ سَوداءُ مُظْلِمَةٌ لا نُورَ فيها بِوَجْهٍ ، فَكُلَّما كانَ أَقْرَبَ إلىٰ الرَّبِّ تعالىٰ كان أَعْظَمَ نُورًا ظاهِرًا وباطِنًا ، وكُلَّما بعُدَ عنهُ كان أَشَدَّ ظُلْمَةً بِحَسَبِ بُعْدِهِ عَنْهُ] (١) .

* * *

(١) ما بين المعقوفتين بياضٌ بِمِقْدَارِ ستَّةِ أَسطُرٍ في الأصل ، وأَتمَمْتُهُ مِن «مختصر الصَّواعق» للموصلي (٣/ ١٠٥٨-١٠٥٩) .

[بيان المثل الأعلىٰ] [1]

[المَثَلُ الأَعْلَىٰ يتضمَّنُ الصفةَ العُلْيَا ، وعِلْمَ العالمين بِهَا ، ووجودَها العلميَّ ، والخبَرَ عنها ، وذِكْرَها ، وعبادةَ الربِّ سُبْحَانَهُ بواسطةِ العلمِ والمعرفةِ القائمةِ بقلوبِ عابِدِيهِ وذاكريه ، فهاهنا أربعةُ أمورٍ :

الأول : ثُبوتُ الصفاتِ العليا للهِ سُبْحَانَهُ في نفسِ الأمرِ ، عَلِمَهَا العبادُ أو جَهِلُوهَا ، وهذا معنىٰ قولِ مَنْ فَسَّرَه بالصفةِ] [2] .

[الثانـي : وجودُها في العلم والتصورِ ، وهذا معنىٰ قولِ مَنْ قال مِنَ السَّلفِ والخَلَفِ : «إنه ما في قلوبِ عابديه وذاكِرِيه مِنْ معرفته وإجلالِه وتعظيمِه» ، وهذا لا يَشْتَرِكُ فيهِ غيرُهُ معَهُ ، بَل يَخْتَصُّ بِهِ في قُلوبِهِم كما اختَصَّ به في ذاتِهِ .

(١) ما بين المعقوفتين زيادةٌ للتوضيح ، وهُوَ ضِمْن كَسْرِ الطَّاغوتِ الأول وهو أن كلام الله ورسوله أدلة لفظية لا تفيد علمًا ولا يقينًا ، وقد كسر الإمام ابنُ القيِّم هذا الطاغوت من نحو إحدىٰ وأربعين ومئتي وجه ! هذا الموجود في المطبوع -وهو ناقصٌ- والله أعلم بالبقية !

(٢) هذه الفقرة نقلتها من «الصَّواعق» (٣/ ١٠٣٤) ، و«مختصرها» (٢/ ٣٩٨) ليتسقَ الكلامُ مع الفقرةِ التي تليها .

وهذا مَعنىٰ قولِ مَنْ قال: «أهلُ السماءِ يُحِبُّونَهُ وَيُعَظِّمُونَهُ، وَأَهلُ الأَرْضِ يُجِلُّونَهُ وَيُعَظِّمُونَهُ»، وإذا أَشرَكَ بِهِ مَنْ أَشرَكَ، فَكُلُّ أَهلِ الأَرضِ مُعَظِّمُونَ لَهُ، خَاضِعُونَ لِعَظَمَتِهِ، قال الله تعالىٰ: ﴿ وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾ [الروم: ٢٦]، فَلَسْتَ تَجِدُ أَحَدًا مِنْ أَولِيائِهِ وَأَعدائِهِ إِلَّا واللهُ أَكبَرُ في صَدْرِهِ مِنْ كُلِّ ما سِوَاهُ.

الثَّالِثُ: ذِكْرُ صِفاتِهِ والخَبَرُ عنها وَتَنْزِيهُها عَنِ النَّقائِصِ.

الرَّابِعُ: مَحَبَّةُ المَوصوفِ بِها وتَوحيدُهُ وَالإِخلاصُ لَهُ والتَّوكُّلُ عليه، وَكُلَّما كَانَ الإيمانُ بِالصِّفاتِ أَكْمَلَ كان الحُبُّ وَالإِخلَاصُ أَقوىٰ.

فَعِبارَةُ السَّلَفِ تَدُورُ حولَ هذه المَعاني الأربَعَةِ لا تَتَجاوَزُها.

وقد ضَرَبَ سُبحانَهُ مَثَلَ السَّوْءِ للأَصنامِ، بأنها لا تَخْلُقُ وهي مَخلوقَةٌ، ولا تَمْلِكُ ضَرًّا ولا نَفْعًا، وقال اللهُ: ﴿ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا ﴾ الآيتين [النحل: ٧٥-٧٦]، فهذانِ مَثَلانِ ضَرَبَهُما لِنَفْسِهِ [1]، فللأصنامِ مَثَلُ السَّوْءِ، وَلَهُ المَثَلُ الأَعْلَىٰ.

وقال: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ ﴾، إلىٰ قوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج: ٧٣-٧٤]، فهذا المَثَلُ الأَعلىٰ الذي

---

(١) في «الصَّواعق» (٣/ ١٠٣٥): «لنفسه وللأصنام، فللأصنام» والمُثبتُ من الأصل، ومن «مختصر الصواعق» للموصلي (٢/ ٤٠٠).

لهُ سُبحانَهُ ، والأوَّلُ مَثَلُ السَّوْءِ لِلصَّنَمِ وعابِديهِ .

وقد ضَرَبَ اللهُ سبحانَهُ للمُعارِضينَ للوَّحي [1] مَثَلَ السَّوْءِ بِالكَلْبِ تارَةً ، وبِالحُمُرِ تارَةً ، بِالأَنعامِ تارَةً ، وبِأَهْلِ القُبورِ تارَةً ، وبالعُمْيِ الصُّمِّ ، وغَيْرِ ذلك مِنْ أَمْثالِ السَّوْءِ ، وَضَرَبَ لِعابِدِيهِ وأوليائِهِ أَحْسَنَ الأَمثالِ ، ومَنْ تَدَبَّرَ القُرآنَ فَهِمَ المُرادَ بِالمَثَلِ الأَعلىٰ وَمَثَلِ السَّوْءِ] [2].

* * *

(١) يعني : معُارِضينَ للوَحْي بعقولهم . كما في «الصَّواعق» (٣/ ١٠٣٥) .

(٢) ما بين المعقوفتين ليست ضمن «المختصر» في النسخة الألمانية ، وإنما هي في المجموعة الأولىٰ الهولندية منفصلة عن المختصر ، وقد وُضِعت بالخطأ ضمن كتاب «الجمع بين الصبر والشكر في المصيبة» لابن القيم ، وقد تكون دليلًا علىٰ أن المختصر قد فُقِدت منه أوراق ؛ لأنها منقطعة السياق عما قبلها وما بعدَها ...، وهذه الفقرةُ المُنْفَصلةُ هي ضِمنُ كَسْرِ الطَّاغوتِ الثالث : وهو تعارضُ العقل والنقل ، وهي موجودة في «الصواعق» (٣/ ١٠٣٤-١٠٣٦) ، و«مختصرها» (٢/ ٣٩٨-٤٠١) ، وأدخلتُها في هذا الموضع ؛ لأنها في نفس ترتيب الكتاب ، فهذا أنسب موضع لها ، وبالله التوفيق .

فصلٌ

القِيامُ بِالنَّفْسِ صِفَةُ كمالٍ ، فالقائِمُ بِنَفْسِهِ أَكْمَلُ مِمَّنْ لا يقومُ بِنَفْسِهِ ، ومَنْ كان غِناهُ مِنْ لَوازِمِ ذاتِهِ ، [فَقِيامُهُ بِنَفْسِهِ مِنْ لَوازِمِ ذاتِهِ] [1] ، وهذه حقيقَةُ قَيُّومَيَّتِهِ سُبحانَهُ ، وهو الحَيُّ القَيُّومُ ، فالقَيُّومُ القائِمُ بِنَفْسِهِ المُقيمُ لِغَيْرِهِ ، فَمَن أنكَرَ قِيامَهُ بِنَفْسِهِ بالمعنىٰ المعقولِ فقد أَنكَرَ قَيُّومِيَّتَهُ وأَثْبَتَ قِيامًا بِالنَّفْسِ يُشارِكُهُ فيهِ العَدَمُ المَحْضُ ، بَل جَعَلَ قَيُّوميَّتَهُ أَمْرًا عَدَمِيًّا لا وَصْفًا ثُبوتِيًّا ، وهي عَدَمُ الحاجَةِ إلىٰ المَحَلِّ ، ومَعلومٌ أَنَّ المَحَلَّ لا يَحتاجُ إلىٰ مَحَلٍّ .

وأيضًا فيُقالُ : ما تَعْني بِعَدَمِ الحاجَةِ ؟ أَتَعْني بِهِ الأَمرَ المَعقولَ مِنْ قِيامِ الشيءِ بِنَفْسِهِ الذي يُفارِقُ بِهِ العَرَضَ القائِمَ بِغيرِهِ ؟ أَمْ أَمْرًا آخَرَ ؟

فإنْ عَنَيْتَ الأَوَّلَ فَهُوَ المعنىٰ المعقولُ ، والدليلُ قائِمٌ ، وإنْ عَنَيتَ بِهِ أَمرًا آخَرَ فإمَّا أَنْ يكونَ وُجوديًّا أو عدَمِيًّا ، فإنْ كان عَدَمِيًّا فالعَدَمُ كاسْمِهِ ، وإنْ عَنيتَ أَمرًا وُجُودِيًّا غَيْرَ المعنىٰ المعقولِ فلا بُدَّ مِنْ بَيانِهِ [2] .

* * *

---

(١) ما بين المعقوفتين من «مُختصر الصَّواعق» (٢/ ٥٢٠) .

(٢) هذا الفصلُ تابعٌ للطريق الثَّاني والعشرون في تقريرِ مسألةِ عُلُوِّ الله علىٰ خَلْقِهِ ، وهو تحت الوجه التاسع والستين بعد المئة في الأصل . انظر : «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٣٢٨) ، و«مختصرها» (٢/ ٥٢٠-٥٢١) .

التَّاسِعُ وَالأربَعونَ [1] : إنَّ مَنِ ادَّعَىٰ مُعارَضَةَ الوَحْي بِعَقْلِهِ لَمْ يُقَدِّرِ اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ ، وَقَدْ ذَمَّ اللهُ سُبحانَهُ مَنْ لَمْ يَقْدِرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ في ثلاثَةِ مَواضِعَ مِن كِتابِهِ :

أَحَدُها : قولُهُ : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ٩١] .

الثاني : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُواْ لَهُۥٓ ﴾ ، إلىٰ قوله : ﴿ مَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾ [الحج : ٧٣-٧٤] .

الثالث : قوله : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [الزمر : ٦٧] ، فَأَخْبَرَ أنهُ لَمْ يَقْدُرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ مَنْ أنكَرَ إرسالَهُ لِلرُّسُلِ ، وإنزالَهُ الكُتُبَ عَلَيهِم ؛ فهذا حَقيقَةُ قولِ مَنْ قال : «إنَّهُ لا يتكلَّمُ ولم يَنزِلْ لهُ إلىٰ الأرضِ كلامٌ» ، ومعلومٌ أنَّ هذا إنكارٌ [2] لِكمالِ رُبوبيتِهِ وحقيقَةِ إلهيَّتِهِ ولحِكْمَتِهِ ورَحمَتِهِ ، ولَمْ يَقْدُرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ مَنْ عَبَدَ إلهًا غيرَهُ ، وَلَمْ يَقْدُرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ مَنْ جَحَدَ صِفَاتَ كَمالِهِ .

---

(١) هذا هو الوجهُ السَّادِسُ والثمانونَ بعد المِئةِ في الأصل وهو في كسرِ الطَّاغوت الثاني وهو قولهم : إنْ تَعَارَضَ العقلُ والنقلُ وَجَبَ تقديمُ العقلِ . انظر : «الصَّواعق» (٤/ ١٣٥٨) ، و«مختصرها» (٢/ ٥٢٧-٥٤٠) .

(٢) في الأصل : «الإنكار» ، والتصويب من «الصواعق» ، و«المختصر» .

وقد وَصَفَ سُبحانَهُ نفْسَهُ بأنهُ العَلِيُّ العَظيمُ ، فَحقيقَةُ قولِ النُّفاةِ أنهُ ليس بِعَلِيٍّ ولا عظيمٍ ، فإنهُم يَرُدُّونَ عُلُوَّهُ وَعظَمَتَهُ إلىٰ مُجَرَّدِ أمرٍ معنوِيٍّ ، كما يُقالُ : الذَّهَبُ أعلىٰ وأَعظَمُ مِن الفِضَّةِ .

قال شَيخُنا : «فيُقالُ لهُم : أَتُريدونَ أنهُ في نَفْسِهِ عظيمُ الذَّاتِ عَظيمُ القَدْرِ ، وَأَنَّ لَهُ في نَفْسِهِ قَدْرًا عَظيمًا ؟

أَم تُريدُونَ أَنَّ عَظَمَتَهُ وَقَدْرَهُ في النُّفوسِ فقط ؟

فإنْ أَرَدْتُمُ الأَوَّلَ فهوَ الحَقُّ ، وهو في قُلُوبِ الخَلْقِ كذلك ، وإنْ أَضَفتُمْ ذلك إلىٰ مُجَرَّدِ تَعظِيمِ القُلوبِ لهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يكونَ هُناكَ صِفةٌ[1] ثُبوتِيَّةٌ ، فذاكَ اعتِقادٌ لا حقيقةَ لهُ ، وذلك يُضاهي اعتِقادَ المُشرِكينَ في آلِهَتِهِمْ .

وإنْ قالوا : بل نُرِيدُ معنًىٰ ثالِثًا ، وهو أَنَّ لهُ في نفسِهِ قَدْرًا يَستَحِقُّهُ ، لكنَّهُ معنوِيٌّ .

قيلَ لهُم : أَتُريدونَ أَنَّ لَهُ حقيقَةً عَظيمَةً يَمتازُ بها عن الذَّواتِ وماهِيَّةً أَعظَمُ مِنْ كُلِّ ماهِيَّةٍ ونحْوَ ذلك مِنَ المعاني المَعْقُولَةِ ؟ فَذَلِكَ أَمْرٌ وُجُودِيٌّ مُحَقَّقٌ ، وإذا أُضِيفَ ذلك إلىٰ الرَّبِّ كان بِحَسَبِ ما يَليقُ بِهِ ولا يُشْرِكُهُ فيهِ المخلوقُ ، وهو في حَقِّ المَخْلوقِ قَدْرٌ يُناسِبُهُ كما قال تعالىٰ : ﴿ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴾ [الطلاق: ٣] فما مِنْ مَخلوقٍ إلَّا وقد جَعَلَ اللهُ لَهُ قَدْرًا يَخُصُّهُ ، وَالقَدْرُ يكونُ عِلْمِيًّا ويكونُ

---

(١) كذا بالأصل ، وفي «الصَّواعق» ، و«مُختصرها» : «صِفاتٌ» .

عَيْنِيًّا ، فالأوَّلُ هو التَّقديرُ العِلْمِيُّ ، وهو تَقديرُ الشيءِ في العِلْمِ واللَّفظِ والكتابِ ، كما يُقدِّرُ العبدُ في نفسِهِ ما يُريدُ أن يقولَهُ ويكتُبَهُ ويفْعَلَهُ فَيَجْعَلُ لَهُ قَدْرًا ، ومِنْ هذا تقديرُ اللهِ سُبحانَهُ لِمَقادِيرِ الخَلْقِ في عِلْمِهِ وكِتابتِهِ ، ثُمَّ كوَّنَها علىٰ ذلك القَدْرِ الذي عَلِمَهُ وَكَتَبَهُ ، **فالقَدَرُ الإلهيُّ نَوعانِ :**

أَحَدُهُما : في العِلْمِ وَالكِتابةِ .

والثاني : خَلْقُها وَبَرْؤُها وَتَصويرُها بِقُدْرَتِهِ التي يَخْلُقُ بِها الأشياءَ ، وَالخَلْقُ يَتضَمَّنُ الإبداعَ والتَّقديرَ جميعًا ، والعِبادُ لا تَقْدِرُ الخالِقَ قَدْرَهُ ، وَالكُفَّارُ مِنهُم لا يَقْدُرُونَهُ حَقَّ قَدْرِهِ ، ولِهذا لَم يَذْكُر ذلك إلَّا في حَقِّهِم كما قال : ﴿ وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ إِذْ قَالُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام:٩] ، فإنَّ حَقَّ قَدْرِهِ هو الحَقُّ الذي لِقَدْرِهِ ، فهو حقٌّ عليهم لِقَدْرِهِ سُبحانهُ ، فَجَحَدوا ذلك الحَقَّ وأَنكَروهُ ، وما [قامُوا] [١] بذلك مَعْرِفَةً ولا إقرارًا ولا عُبودِيَّةً ، وذلك إنكارٌ لِبَعْضِ قَدْرِهِ مِنْ صِفاتِ كَمالِهِ وأَفعالِهِ كجُحُودِهِمْ أنهُ مُتكلِّمٌ أو يَعْلَمُ الجُزئِيَّاتِ ، أو يَقْدِرُ علىٰ إحْداثِ فِعْلٍ ، فَشُبُهاتُ مُنْكِري الرِّسالَةِ تَرْجِعُ إلىٰ ذلك ، فَمَنْ أَقَرَّ بذلك فقد قَدَرَهُ حَقَّ قَدْرِهِ مِنْ هذا الوَجْهِ ، وَإِنْ لَمْ يَقْدُرْهُ حَقَّ قَدْرِهِ مُطْلَقًا» [٢] .

---

(١) في الأصل : «قالوا» ، والتصويب من «الصواعق» ، و«مختصرها» .

(٢) يظهرُ لي أنَّ هذا هو آخرُ كلام شيخ الإسلام ابن تيمية .
انظر : «الصَّواعق» (٤/ ١٣٥٩-١٣٦٢) ، ومختصرها (٢/ ٥٢٨-٥٣٠) .

ولمَّا كان أهلُ العِلْمِ والإيمانِ قد قامُوا في ذلك بِحَسْبِ قُدْرَتِهِم لَمْ يَتَناوَلْهُمْ هذا الوَصْفُ ، فإنَّ التَّعظيمَ لهُ سُبحانَهُ بِالمَعرفَةِ والعِبادَةِ ، ووَصفَهُ بِما وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ قد أَمَرَ بِهِ عِبادَهُ ، وأَعانَهُم عليهِ ورَضِيَ منهُم بمَقدورِهِم مِن ذلك ، وإنْ كانوا لا يَقْدُرُونَهُ حقَّ قَدْرِهِ ، ولا يَقْدُرُ أَحَدٌ مِنَ العِبادِ قَدْرَهُ ، فإنَّهُ إذا كانتِ السَّماواتُ السَّبْعُ في يَدِهِ كالخردَلَةِ في يَدِ أحدِنا ، والأَرَضونَ السَّبْعُ في يَدِهِ الأُخرىٰ كذلك ، فكيفَ يَقْدُرُهُ حقَّ قَدْرِهِ مَنْ عَبَدَ مَعَهُ غَيْرَهُ وَجَعَلَ لَهُ نِدًّا ، وَأَنْكَرَ صِفاتِهُ ؟

بل كيف يَقْدُرُهُ حقَّ قَدْرِهِ مَنْ أنكرَ أَنْ يكونَ لَهُ يَدانِ ؟ فَضْلًا عَنْ أَنْ يَقْبِضَ بِهِما شيئًا ؟

وقد شَرَعَ اللهُ لِعِبادِهِ ذِكْرَ هَذَيْنِ الاسْمَيْنِ : العَلِيِّ ، والعَظِيم ، في الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وهو سُبْحانَهُ كثيرًا ما يَقْرِنُ في وَصْفِهِ بَيْنَ هَذَيْنِ ، كقولـه : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ [البقرة:٢٥٥] ، وهـو : ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ [الرعد:٩] ، **يُثْبِتُ بِذلك عُلُوَّهُ علىٰ المَخْلُوقاتِ وعَظَمَتَهُ ، فالعُلُوُّ رِفعَتُهُ ، وَالعظَمَةُ عَظَمَةُ قَدْرِهِ ذاتًا وَوَصْفًا .**

الخمسون : أَنَّ هؤلاءِ إِنَّما يُدلونَ بِنَفْيِ التَّشْبيهِ ، فَيَنْبَغي أَنْ يُعْلَمَ في هذا قاعِدَةٌ عظيمَةٌ نافِعَةٌ جِدًّا وهي : أَنَّ نَفيَ الشَّبيهِ وَالمِثْلِ وَالنَّظيرِ ليس في نفسِهِ صِفَةَ مَدْحٍ ولا كمالٍ ، ولا يُمْدَحُ بِهِ المَنْفِيُّ عنهُ ذلك بِمُجَرَّدِهِ ، فإنَّ العَدَمَ المَحْضَ الذي هو أَخَسُّ المَعلوماتِ يُنْفَىٰ عنه

الشَّبَهَ والمِثْلَ ، ولا يكونُ كمالًا ، ولا مَدْحًا ، إلَّا إذا تَضَمَّنَ كونَ مَنْ نَفَىٰ عَنْهُ ذلك قد اختصَّ مِنْ صِفاتِ الكمالِ بأوصافٍ بايَنَ بها غيرَهُ ، ولهذا كان تَسْبيحُهُ وتَقْديسُهُ مُسْتَلْزِمًا لِعَظَمَتِهِ ومُتَضَمِّنًا لِصِفاتِ كَمالِهِ ، ولهذا كان عَدَمُ السِّنَةِ وَالنَّومِ مَدْحًا وكمالًا في حَقِّهِ لِتَضَمُّنِهِ أو استِلزامِهِ كمالَ حَياتِهِ وَقَيُّوميَّتِهِ ، ونَفْيُ اللُّغُوبِ عنهُ كَمالٌ لاستِلْزَامِهِ كمالَ قُدْرَتِهِ وَقُوَّتِهِ ، ونَفْيُ النِّسيانِ كمالٌ ؛ لِتَضَمُّنِهِ كمالَ عِلْمِهِ ، وكذلك نَفْيُ عُزوبِ شيءٍ عنهُ ، ونَفْيُ الصَّاحِبةِ والوَلَدِ كمالٌ ؛ لِتَضَمُّنِهِ كمالَ غِناهُ وَتَفَرُّدِهِ بالرُّبوبيَّةِ ، وَأَنَّ مَنْ في السَّماواتِ والأَرضِ عَبِيدٌ لَهُ ، وكذلك نَفيُ الكُفءِ وَالسَّمِيِّ وَالمِثْلِ عنهُ كمالٌ ، لأَنهُ يسْتَلْزِمُ ثُبوتَ جميعِ أَوْصافِ الكمالِ لهُ علىٰ أَكْمَلِ الوُجوهِ واستِحالَةِ مُشارِكٍ لهُ فيها .

الحادي والخَمْسون [1] : أنه سُبحانَهُ قَرنَ [2] بينَ هذَينِ الاسمَيْنِ في آخِرِ آيةِ الكُرسيِّ ، وفي سُورةِ «الشُّورىٰ» ، وفي «الرَّعْدِ» [3] ، وفي «سَبَأٍ» في قولِهِ : ﴿ وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ ﴾ [سبأ : ٢٣] .

---

(١) في الأصل : «الحادي والعشرون» وهو سبق قلم من الناسخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- . انظر : «مختصر الصَّواعق» (٢/ ٥٣٧) .

(٢) في الأصل ، و«الصَّواعق» (٤/ ١٣٧١) : «فرَّق» ، ولعل ما أثبته أصوب كما يدل عليه كلامه الذي تقدَّم قريبًا . وانظر : «المختصر» (٢/ ٥٣٧) .

(٣) في الشورىٰ في قوله : ﴿ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ۝٤ ﴾ ، وفي الرعد في قوله : ﴿ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ۝٩ ﴾ .

ففي آيةِ الكُرسِيِّ : ذَكَرَ الحياةَ التي هي أَصلُ جميعِ الصِّفاتِ ، وَذَكَرَ معها قَيُّومِيَّتَهُ المُقْتَضِيةَ لِدَوامِهِ وَبَقائِهِ ، وانتِفاءِ الآفاتِ عنهُ مِنَ النَّومِ والسِّنَةِ والعَجْزِ وغيرِها ، ثُمَّ ذَكَرَ كمالَ مُلْكِهِ ، ثم عَقَبَهُ بِذِكْرِ وَحدانِيَّتِهِ ، وأَنهُ لا يَشفَعُ عِنْدَهُ أَحَدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، ثم ذَكَرَ سَعَةَ عِلْمِهِ وإِحاطَتِهِ ، ثم عَقَبَهُ بأنهُ لا سبيلَ للخلْقِ إلىٰ عِلْمِ شيءٍ مِنَ الأَشياءِ إِلَّا بَعد مَشيئَتِهِ لهُم أَنْ يَعْلَموهُ ، ثُم ذَكَرَ سِعةَ كُرْسِيِّهِ مُنَبِّهًا علىٰ سَعَتِهِ سبحانَهُ وَعَظَمَتِهِ وَعُلُوِّهِ ، وذلك تَوْطِئَةٌ بينَ يَدَيْ عُلُوِّهِ وَعَظَمَتِهِ ، ثم أَخبَرَ عن كمالِ اقتِدارِهِ وحِفظِهِ لِلعالَمِ العُلويِّ والسُّفْلِيِّ ، مِنْ غيرِ اكتِراثٍ ولا مَشَقَّةٍ ولا تَعَبٍ ، ثم خَتَمَ الآيةَ بِهَذَينِ الاسْمَيْنِ الجَليلَيْنِ الدَّالَّينِ علىٰ عُلُوِّ ذاتِهِ وَعَظَمَتِهِ في نَفْسِهِ .

وفي سُورَةِ «طَه» : ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾ ، وقد اختُلِفَ في الضَّميرِ في ﴿ بِهِۦ ﴾ ؟

فقيل : هو اللهُ سبحانَهُ ، أَي: ولا يُحيطونَ باللهِ عِلْمًا .

وقيل : هو : ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ ، وهذا يَسْتَلْزِمُ الأَوَّلَ مِنْ غيرِ عَكْسٍ ؛ لأَنَّهُم إذا لَمْ يُحيطوا بِبَعضِ مَعلوماتِهِ المُتَعَلِّقَةِ بِهِم ، فَأَن لا يُحيطونَ عِلمًا بِهِ -سبحانَهُ- أَولىٰ .

وكذلك الضَّميرُ في قولِهِ : ﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ ﴾ [البقرة:٢٥٥] ، يجُوزُ أَنْ يَرْجِعَ إِلىٰ اللهِ ، ويَجوزُ أَنْ يرجِعَ إِلىٰ ﴿ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ﴾ ، ولا يُحيطونَ بِشيءٍ مِنْ عِلْمِ ذلك إِلَّا بما شاءَ ، والمقصُودُ أَنهُ لو كان : ﴿ ٱلْعَلِيُّ ٱلْعَظِيمُ ﴾ ، إِنَّما يُريدُ بهِ اتِّصافَهُ

بالعِلم والقُدْرَةِ والمُلْكِ ، وَتوابع [1] ذلك كان تكريرًا ، فإنَّ ذِكْرَ ذلك مُفَصَّلًا أَبلَغُ مِنَ الدَّلالَةِ عليهِ بما لا يُفهَمُ إلَّا بِكُلْفَةٍ .

وكذلك إذا قيل : إنَّ عُلُوَّهُ وعَظَمَتَهُ مُجَرَّدُ كونِهِ أَعْظَمَ مِنْ مَخلوقاتِه ، فهذا هَضْمٌ عَظيمٌ لِهاتَيْنِ الصِّفَتَيْنِ العَظيمَتَيْنِ ، وهذا لا يَليقُ أَنْ يُذْكَرَ وَيُخْبَرَ بِهِ عَنْهُ إلَّا في مَعْرِضِ الرَّدِّ لِمَنْ سَوَّىٰ بَيْنَهُ وبينَ غيرِهِ في العِبادَةِ كقولِهِ : ﴿  ﴾ [النمل:٥٩] ، وَأَمَّا بَعْدَ أَنْ يَذْكُرَ أنه مالِكُ الكائناتِ ، ويُقالُ مع ذلك : إِنَّهُ أَفضَلُ مِنْ مَخْلوقاتِهِ ، فهذا يُنَزَّهُ عنهُ كلامُهُ ، وإنَّما يَليقُ هذا بِهؤلاءِ الذينَ يَجْعَلونَ للهِ مَثَلَ السَّوْءِ في كلامِهِ ، ويَجعلونَ ظاهِرَهُ كُفْرًا تارَةً ، وَضَلالَةً أُخرىٰ ، وَتارَةً تَجْسيمًا وتَشْبيهًا ، ويقولونَ فيهِ ما لا يرضىٰ أَحَدُهُم أَنْ يقولَهُ في كلامِهِ .

* * *

---

(١) في الأصل ، وجميع نسخ «مُختَصَر الموصِلي» (٢/ ٥٣٩) : «ومواضع» ! وما أثبتناه من «الصواعق» (٤/ ١٣٧٢) ولعله الأنسب .

وقال في ردِّ شُبْهَةِ إبْلِيسَ [1] :

أَنْ يُقالَ لِعَدُوِّ اللهِ : قد ناقَضْتَ في أَسولَتِكَ [2] ما اعتَرَفْتَ لهُ غايةَ المُناقَضَةِ ، وَجَعلْتَ ما أَسْلَفْتَهُ مِنَ التَّسْليمِ والاعْتِرافِ مُبْطِلًا لِجميعِ أَسولَتِكَ ، وذلك أنَّك قُلتَ : ﴿ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي ﴾ [الحجر:٣٩]، فاعترَفتَ بِأَنَّهُ رَبُّكَ وَخالِقُكَ ، وأَنَّكَ مَخْلوقٌ ، مَرْبوبٌ تحتَ أَوامِرِهِ ونَواهيهِ ، إنَّما شَأْنُكَ أَنْ تَتَصرَّفَ تَصرُّفَ العَبْدِ المأمورِ المَنْهِيِّ المُستَعِدِّ لأوامِرِ سَيِّدِهِ وَنَواهيهِ ، وهذه هي الغايَةُ التي خُلِقْتَ لها ، وهي غايَةُ الخَلْقِ ، وهذا الاعتِرافُ بِرُبوبيَّتِهِ وعِزَّتِهِ وقُدْرَتِهِ يَتَضَمَّنُ إقرارَكَ بِكمالِ عِلْمِهِ وحِكْمَتِهِ وغِناهُ ، وأَنهُ في ما أَمَرَ به عَليمٌ حَكيمٌ ، لم يَأْمُرْ عَبْدَهُ لِحاجَتِهِ إلىٰ ما أَمَرَهُ به ، ولا نَهاهُ بُخلًا عليه بما نَهاهُ عنه ، بل أَمَرَهُ رَحْمَةً وإحسانًا بما فيهِ صَلاحُهُ ، ونَهاهُ عَمَّا في ارتِكابِهِ فَسادُهُ في مَعاشِهِ وَمَعادِهِ ، فكانَتْ نِعمتُهُ عليه بِأَمْرِهِ ونَهْيِهِ أَعظَمَ مِنْ نِعْمَتِهِ عليهِ بِمأكَلِهِ وَمَشْرَبِهِ وَلِباسِهِ وصِحَّةِ بَدَنِهِ بما لا نِسْبَةَ بَيْنَهُما ، كَما قال سبحانَهُ في آخِرِ قِصَّتِهِ مع الأَبَوَيْنِ : ﴿ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ

---

(١) وشُبْهَةُ إبليس هي : إذا خَلَقَهُ الله علىٰ مُقْتَضىٰ إرادَتِهِ ومَشيئَتِهِ ، فلِمَ كلَّفه بمعرفته وطاعَتِهِ ، وما الحِكْمَةُ في التكليف بعد ألَّا ينتفع بطاعته ، ولا يتضرَّرُ بمعصِيتِهِ ؟
انظر : «الصَّواعق المرسلة» (٤/ ١٥٣٩، ١٥٥١-١٥٥٣) ، و«المختصر» (٢/ ٥٤٥، ٥٦٠-٥٦١) .

(٢) أي : أسئلتك ، والأسولة لغة فيها . انظر : «تاج العروس» للزبيديِّ ، مادة «سول» (٢٩/ ٢٤١) .

لِبَاسًا يُوَٰرِى سَوْءَٰتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ الآيَةَ [الأعراف:٢٦]، فَأَخْبَرَ سبحانَهُ أَنَّ لِباسَ التَّقوىٰ وَزينَتَها خَيْرٌ مِنَ المالِ والرِّياشِ والجَمالِ الظَّاهِرِ . فاللهُ سبحانَهُ خَلَقَ عِبادَه وَجَمَّلَ ظَواهِرَهُمْ بِأَحْسَنِ تَقْويمٍ ، وَجَمَّلَ بَواطِنَهُمْ بِهِداياتِهِمْ إلىٰ الصِّراطِ المُستَقيمِ ، ولهذا كانت صُورَتُكَ قبلَ مَعْصيَتِكَ رَبَّكَ مِن أَحْسَنِ الصُّوَرِ ، وأنتَ مع الملائكةِ ، فَلَمَّا وَقَعَ ما وَقَعَ جَعَلَ قُبْحَ صورَتِكَ مثَلًا كما قال تعالىٰ : ﴿ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ ﴾ [الصافات:٦٥]، فهذِهِ أَوَّلُ نقْدَةِ تَعَجَّلْتَها [(١)] [مِن مَعْصِيَتِهِ] [(٢)] .



(١) انتهىٰ آخر ما وَجَدْنَاهُ مِن اختصارِ الإمام محمد بن عبد الوهاب لكتاب «الصَّواعق المرسلة علىٰ الجهمية والمُعَطِّلة» للإمامِ ابن القيِّمِ رَحِمَ اللهُ الجَميع .
وكان الفراغُ منه ليلة الخَميس في الرَّابع من شهر صفر لعام ست وثلاثين وأربعمئة وألف لهجرة الحبيب ﷺ .
ولله الحمد والمِنَّة علىٰ توفيقه وتيسيره ، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه .
أفقر الورىٰ : دَغَش بن شبيب العَجْمي غفر الله له ولوالديه ولمشايخه في دولة الكويت -حماها الله وسائر بلاد المسلمين من الشرور والفتن- .
(٢) ما بين المعقوفتين من «الصواعق» (٤/ ١٥٥٣) .



الفهارس العامة

فهرس الآيات

* * *

فهرس الأحاديث

* * *

فهرس الآثار



فهرس الأعلام

الألقاب

الكنىٰ

الأبناء

❊ ❊ ❊

فهرس الفرق والأديان

* * *

فهرس الكتب

* * *

فهرس الأشعار



فهرس المراجع

١- «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية» -الرد على الجهمية- ، تأليف الإمام ابن بطة الحنبلي (ت: ٣٨٧هـ) ، ت : د. يوسف الوابل (١-٢) ، ووليد نصر (ج ٣) ، دار الراية ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

٢- «ابن عربي عقيدته وموقف علماء المسلمين منه» ، تأليف د . دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة أهل الأثر الكويت ، ط ٢ ، ١٤٣٥هـ .

٣- «اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية» ، تأليف الإمام محمد ابن أبي بكر الدمشقي الحنبلي «ابن القيم» (ت: ٧٥١هـ) ، ت : د . عواد المعتق ، مطابع الفرزدق - الرياض ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

٤- «الأدب» ، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ) ، ت : د . محمد رضا القهوجي ، دار البشائر الإسلامية -بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٥- «الأدب المفرد» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : العلامة الإمام ناصر الدين الألباني ، دار الصّديق - السعودية ، ط ٢ ، ١٤٢١هـ.

٦- «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» ، تأليف الشيخ المحدِّث محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ.

٧- «الأسماء والصفات» ، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : عبد الله الحاشدي ، مكتبة السوادي بجدة ، ط ١ ، ١٤١٣ .

٨- «الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى» ، تأليف أبي عبد الله القرطبي ، ت : أ.د. محمد جبل ، وطارق أحمد محمد ومجدي فتحي السيد ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٩- «اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم» ، تأليف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) ، ت : د . ناصر العقل ، مكتبة الرشد الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ .

١٠- «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي ، ت : أحمد أبو العينين ، دار الفضيلة ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

١١- «بُغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» ، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي الشافعي (ت: ٨٠٧ هـ)، ت : د. حسين الباكري ، الجامعة الإسلامية -المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

١٢- «تاج العروس من جواهر القاموس» ، تأليف محمد مرتضىٰ الحسيني الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ) ، ت : مجموعة من الباحثين ، ط وزارة الإعلام في دولة الكويت ، ط ١ ، ١٩٦٥م في (٤٠) جزءاً ، وكان آخرها عام (١٤٢٢هـ) الموافق (٢٠٠١م) .
١٣- «التاريخ الكبير» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي ، حيدر أباد ط ١ ، ١٣٦١هـ تصوير دار الكتب العلمية .
١٤- «التدمرية» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : محمد بن عودة السعودي ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
١٥- «تسهيل السابلة لمريد معرفة الحنابلة» ، تأليف الشيخ صالح بن عبد العزيز بن عثيمين الحنبلي النجدي (ت: ١٤١٠هـ) ، ت : بكر بن عبد الله أبو زيد ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
١٦- «تعظيم قدر الصلاة» ، تأليف الإمام محمد بن نصر المروزي (ت: ٣٩٤ هـ) ، ت : د. عبد الرحمن الفريوائي ، مكتبة الدار المدينة النبوية ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .
١٧- تفسير الطبري - «جامع البيان عن تأويل القرآن» - ، تأليف الإمام محمد بن جرير الطبري (ت:٣١٠هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بإشراف د . عبد الله التركي ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .
١٨- «تفسير القرآن العظيم» ، تأليف الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير (ت: ٧٧٤هـ) ، ت : سامي السّلامة ، دار طيبة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .
١٩- «تفسير القرآن» ، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ) ، ت : د . مصطفىٰ مسلم محمد ، مكتبة الرشد -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .
٢٠- «تفسير القرآن» ، تأليف الحافظ أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت: ٣١٨هـ) ، ت : د . سعد بن محمد السعد ، دار المآثر -المدينة ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .
٢١- «تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله ﷺ والصحابة والتابعين» ، تأليف الإمام الحافظ ابن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ) ، ت : أسعد الطيب ، مكتبة الباز مكة المكرمة ، ط ٢ ، ١٤١٩هـ .
٢٢- «تقريب التهذيب» ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ) ، ت : صغير أحمد شاغف أبو الأشبال ، دار العاصمة - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٦هـ .

٢٣- «التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد»، تأليف الحافظ ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مصورة عن الطبعة الأولىٰ - المغرب .
٢٤- «تهذيب التهذيب»، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢هـ)، ت : إبراهيم الزيبق، وعادل المرشد، مؤسسة الرسالة، ط ١، ١٤١٦هـ .
٢٥- «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، تأليف الحافظ المزي (ت: ٧٤٢هـ)، ت : بشار معروف، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٦، ١٤١٥هـ .
٢٦- «تهذيب اللغة»، تأليف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، ت : عبد السلام هارون، الدار المصرية للتأليف والنشر -القاهرة، سنة ١٩٦٦م .
٢٧- «التوحيد وإثبات صفات الرب»، تأليف إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ)، ت : د . عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد - الرياض، ط٥، ١٤١٤هـ .
٢٨- «تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد»، تأليف الشيخ العلامة سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٣٣هـ)، ت : أسامة بن عطايا العتيبي، دار الصميعي -الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ .
٢٩- «جامع بيان العلم وفضله»، تأليف الحافظ أبي عمر ابن عبد البر (ت: ٤٦٣هـ)، ت: أبو الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي - الدمام، ط ١، ١٤١٤هـ .
٣٠- «جامع البيان في القراءات السبع»، تأليف الإمام أبي عمرو الداني عثمان بن سعيد (ت: ٤٤٤هـ)، ت : مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، كلية الدراسات العليا الإمارات، ط ١، ١٤٢٨هـ .
٣١- «الجامع لشعب الإيمان»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت : عبد العلي عبد الحميد، مكتبة الرشد - الرياض، ط ١، ١٤٢٣هـ .
٣٢- «جامع المسانيد»، تأليف العلامة أبي الفرج ابن الجوزي عبد الرحمن بن علي (ت: ٥٩٧هـ)، ت : د . علي البواب، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤٢٦هـ .
٣٣- «الجرح والتعديل»، تأليف الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية -حيدر آباد، ١، ١٣٧١هـ .
٣٤- «حاشية علىٰ كتاب التوحيد»، تأليف العلامة سليمان بن عبد الله آل الشيخ (ت: ١٢٣٣هـ)، ت : د . دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر، ط ١، ١٤٣٦هـ .

٣٥- «الحجة على تارك المحجة» -مختصر- ، تأليف الإمام أبي الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي (ت: ٤٩٠هـ) ، ت : د . محمد إبراهيم هارون ، أضواء السلف - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٥هـ .

٣٦- «خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب» ، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي ، ت : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٨هـ .

٣٧- «خلق أفعال العباد» ، تأليف الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، ت : د. فهد بن سليمان الفهيد ، دار أطلس الخضراء - الرياض ط ١ ، ١٤٢٥هـ .

٣٨- «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» ، تأليف جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ، ت : مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر -القاهرة ، إشراف د . عبد الله التركي ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ .

٣٩- «الدرر السنية في الأجوبة النجدية» ، جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي ، ط ٥ ، ١٤١٣هـ .

٤٠- «الدعوات الكبير» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

٤١- «ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه» ، اعتنى به مهنا ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .

٤٢- «ديوان المتنبي» ، دار بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

٤٣- «الرد على بشر المريسي» ، تأليف الإمام الحافظ عثمان بن سعيد الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : د . رشيد الألمعي ، مكتبة الرشد الرياض ، ط ١ ، ١٤١٨هـ .

٤٤- «الرد على الجهمية» ، تأليف الإمام عثمان الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : الشيخ بدر البدر ، دار ابن الأثير - الكويت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ .

٤٥- «الرد على الجهمية» ، تأليف الحافظ محمد بن إسحاق بن منده (ت: ٣٩٥هـ) ، ت : د . علي بن ناصر الفقيهي ، مكتبة الغرباء المدينة ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .

٤٦- «الرد على الزنادقة والجهمية» ، تأليف إمام أهل السنة أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ) ، ت : دغش العجمي ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر ، ودار البخاري ، ط ١ ، ١٤٢٩هـ .

٤٧- «الرسالة» ، تأليف الإمام الشافعي ، ت : العلامة أحمد شاكر .

٤٨- «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات» ، تأليف الإمام المقرئ أبي عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) ، ت : دغش بن شبيب العجمي ، مكتبة الإمام أحمد ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .

٤٩- «روضة الأفكار والأفهام لمرتاد حال الإمام وتعداد غزوات ذوي الإسلام» ، تأليف حسين بن غنام ، مكتبة مصطفىٰ البابي الحلبي مصر ، ط ١ ، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م .

٥٠- «رياض الصالحين» ، تأليف العلامة يحيىٰ بن شرف النووي (ت : ٦٧٦هـ) ، ت : عبد العزيز رباح ، وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث- دمشق ، ط ٤ ، ١٤٠١هـ .

٥١- «زاد المعاد» ، تأليف الإمام ابن القيم ، ت : عبد القادر الأرناؤوط ، وشعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة .

٥٢- «الزهد» ، تأليف هناد بن السرّي الكوفي (ت: ٢٤٣هـ) ، ت : د . عبد الرحمن الفريوائي ، دار الخلفاء ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

٥٣- «السبع في القراءات» ، تأليف العلامة ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) ، ت : د. شوقي ضيف ، دار المعارف القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٠هـ .

٥٤- «سلسلة الأحاديث الصحيحة» ، تأليف المُحَدِّث محمد بن ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف الرياض ، والمكتب الإسلامي - بيروت .

٥٥- «سلسلة الأحاديث الضعيفة» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١، ١٤١٢هـ .

٥٦- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي ، الدار السلفية - الهند ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

٥٧- «السنن» ، تأليف الإمام الحافظ سعيد بن منصور (ت: ٢٢٧هـ) -قسم التفسير - ، ت : د . سعد بن عبد الله الحميِّد ، دار الصميعي -الرياض ، ط ١ ، ١٤١٤هـ .

٥٨- «السنن» ، تأليف الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : عزت الدعاس، وعادل السيد ، دار ابن حزم - بيروت ، ١٤١٨هـ .

٥٩- «السنن - «الجامع الكبير»- ، تأليف الحافظ محمد بن عيسىٰ الترمذي (ت: ٢٧٩هـ) ، ت : د. بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي -بيروت ، ط٢، ١٤١٨هـ .

٦٠- «السنن» -المجتبىٰ- ، تأليف الحافظ أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، اعتناء : عبد الفتاح أبو غدة ، دار البشائر - بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .

٦١- «السنن» ، تأليف الحافظ محمد بن يزيد القزويني المعروف بابن ماجه (ت: ٢٧٥هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، مكتبة ابن تيمية - القاهرة .

٦٢- «السنن» ، تأليف الحافظ عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت: ٢٥٥هـ) ، ت : حسين سليم أسد ، دار المغني - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢١هـ .

٦٣- «السنن» ، تأليف الحافظ الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٥هـ) ، ت : الشيخ شعيب الأرناؤوط وحسن شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ .

٦٤- «السنن الصغرىٰ» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، ت : د . عبد المعطي قلعجي ، جامعة الدراسات الإسلامية -باكستان ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٦٥- «السنن الكبرىٰ» ، تأليف الإمام أحمد بن شعيب النسائي (ت: ٣٠٣هـ) ، ت : حسن عبد المنعم شلبي ، مؤسسة الرسالة - بيروت ، ط١ ، ١٤٢١هـ .

٦٦- «السنن الكبرىٰ» ، تأليف الحافظ أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ، تحقيق مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية ، دار عالم الكتب ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٣٤هـ .

٦٧- «السنة» ، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧هـ) ، ت : الشيخ الدكتور باسم الجوابرة ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٩هـ .

٦٨- «السنة» ، تأليف الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل (ت: ٢٩٠هـ) ، ت : د . محمد بن سعيد القحطاني ، رمادي للنشر -الدمام ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .

٦٩- «السنة» ، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد الخلال (ت:٣١١هـ) ، ت : د.عطية الزهراني ، دار الراية - الرياض ، ط ١ ، ١٤١٠هـ .

٧٠- «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» ، تأليف الإمام هبة الله بن الحسن الطبري اللالكائي (ت: ٤١٨هـ) ، ت : د . أحمد بن سعد حمدان ، دار طيبة - الرياض ، ط ٣ ، ١٤١٥هـ .

٧١- «شرح الكوكب المنير» ، تأليف العلامة محمد بن أحمد الفتوحي ابن النجار الحنبلي (ت: ٩٧٢هـ) ، ت : د. محمد الزحيلي ، د . نزيه حماد ، مكتبة العبيكان ، ط ١ ، ١٤١٣هـ .

٧٢- «الشريعة» ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ) ، ت : د .عبد الله الدميجي ، دار الوطن - الرياض ، ط١ ، ١٤١٨هـ .

٧٣- «شعار أصحاب الحديث» ، تأليف الحافظ أبي أحمد الحاكم ، ت : صبحي السامرائي ، دار الخلفاء الكويت ، ط ١ .

٧٤- «الشفا بتعريف حقوق» ، القاضي عياض اليحصبي ، تصوير دار الكتب العلمية .

٧٥- «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» ، تأليف العلامة إسماعيل بن حماد الجوهري (ت: ٣٩٣هـ تقريباً) ، ت : أحمد عبد الغفور عطّار ، دار العلم للملايين - بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٤هـ .

٧٦- «صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري» ، تأليف الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني ، دار الصديق -السعودية ، ط ، ١٤١٥هـ .

٧٧- «صحيح ابن حبان» ، تأليف الإمام محمد بن حِبَّان البستي (ت: ٣٥٤هـ) ، ت : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة -بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٨هـ .

٧٨- «صحيح ابن خزيمة» ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت: ٣١١هـ) ، ت : محمد مصطفىٰ الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢هـ .

٧٩- «صحيح البخاري» - الجامع الصحيح المسند - ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخاري (ت: ٢٥٦هـ) ، اعتنىٰ به : د . محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة - بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ .

٨٠- «صحيح الترغيب والترهيب للمنذري» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ .

٨١- «صحيح سنن أبي داود» ، تأليف الشيخ ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ١، ١٤٠٨هـ .

٨٢- «صحيح سنن أبي داود وضعيفه» -الأم- ، تأليف العلامة ناصر الدين الألباني، غراس للنشر والتوزيع - الكويت ، ط ١ ، ١٤٢٣هـ .

٨٣- «صحيح سنن الترمذي» ، تأليف العلامة ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ١، ١٤٠٨هـ .

٨٤- «صحيح سنن النسائي» ، تأليف العلامة ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ١، ١٤٠٨هـ .

٨٥- «صحيح سنن ابن ماجه» ، تأليف العلامة ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ط ١، ١٤٠٨هـ .
٨٦- «صحيح مسلم» ، تأليف الإمام الحافظ مسلم بن حجاج النيسابوري (ت : ٢٦١هـ) ، ت : محمد فؤاد عبد الباقي ، المكتبة الإسلامية - تركيا ، ط ١ ، ١٣٧٤هـ .
٨٧- «صريح السنة» ، تأليف الإمام الحافظ محمد بن جرير الطبري (ت: ٣١٠هـ) ، ت : بدر المعتوق ، دار الخلفاء - الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ .
٨٨- «الصفات» ، تأليف الإمام علي بن عمر الدارقطني (ت: ٣٨٠هـ) ، ت : الشيخ د . عبد الله الغنيمان ، مكتبة لينة ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .
٨٩- «صفة الجنة» ، تأليف الحافظ أبي بكر بن أبي الدنيا (ت: ٢٨١هـ) ، ت : عمرو عبد المنعم سليم ، مكتبة ابن تيمية القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٧هـ .
٩٠- «صفة الجنة» ، تأليف الحافظ أبي نعيم الأصفهاني (ت: ٤٣٠هـ) ، ت : علي رضا بن عبد الله ، دار المأمون ، ط ٢ ، ١٤١٥هـ .
٩١- «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» ، تأليف الإمام ابن القيم (ت: ٧٥١هـ) ، ت : د. علي بن محمد الدخيل الله ، دار العاصمة - الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٨هـ .
٩٢- «الضعفاء» ، تأليف الحافظ محمد بن عمرو العقيلي (ت: ٣٢٢هـ) ، ت : حمدي عبد المجيد السلفي ، دار الصميعي - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٩٣- «ضعيف الترغيب والترهيب» ، تأليف العلامة الألباني رحمه الله ، مكتبة المعارف - الرياض ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ .
٩٤- «ضعيف الجامع الصغير» ، تأليف الشيخ الألباني ، المكتب الإسلامي -بيروت ، ١٤١٠هـ .
٩٥- «ضعيف سنن أبي داود» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١، ١٤٠٨هـ .
٩٦- «ضعيف سنن الترمذي» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١، ١٤٠٨هـ .
٩٧- «ضعيف سنن النسائي» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١، ١٤٠٨هـ .
٩٨- «ضعيف سنن ابن ماجه» ، تأليف الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط ١، ١٤٠٨هـ .
٩٩- «طبقات الصوفية» ، تأليف أبي عبد الرحمن السلمي (ت: ٤١٢هـ) ، ت : نور الدين شريبة ، مكتبة الخانجي -القاهرة ، ط ٣ ، ١٤٠٦هـ .

١٠٠- «الطيوريات»، تأليف الحافظ أبي طاهر السِّلفي (ت: ٥٧٦هـ)، ت: مأمون الصاغرجي، محمد أديب، دار البشائر دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ.
١٠١- «ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم»، تخريج الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي -بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
١٠٢- «العرش»، تأليف الإمام أبي بكر بن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، ت: د. محمد بن خليفة التميمي، مكتبة الرشد، ط ١، ١٤١٨هـ.
١٠٣- «العظمة»، تأليف الحافظ أبي الشيخ الأصبهاني عبد الله بن محمد (ت: ٣٦٩هـ)، ت: د. رضا الله بن محمد المباركفوري، دار العاصمة -الرياض، ط ١، ١٤٠٨هـ.
١٠٤- «العقيدة الواسطية»، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية، ت: د. دغش العجمي، مكتبة أهل الأثر الكويت، ط ٣، ١٤٣٦هـ.
١٠٥- «علماء نجد خلال ثمانية قرون»، تأليف الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام، دار العاصمة -الرياض، ط ٢، ١٤١٩هـ.
١٠٦- «العلو» -إثبات صفة العلو-، تأليف الإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ)، ت: الشيخ بدر البدر، الدار السلفية -الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
١٠٧- «العلو للعلي الغفار وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها»، تأليف الحافظ شمس الدين الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: د. عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن -الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١٠٨- «عمل اليوم والليلة»، تأليف الحافظ أبي بكر أحمد بن محمد المعروف بابن السني (ت: ٣٦٤هـ)، دار المعارف العثمانية -حيدر آباد، ط ٢، ١٣٥٨هـ.
١٠٩- «عنوان المجد في تاريخ نجد»، تأليف عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي (١٢٩٠هـ)، ت: عبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ، وزارة المعارف - المملكة العربية السعودية، ١٣٩٤هـ.
١١٠- «عيون الرسائل والأجوبة على المسائل»، تأليف العلامة عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت: ١٢٩٣هـ)، ت: حسين محمد بوا، مكتبة الرشد -الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١١١- «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، تأليف الحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢هـ)، وعليه تعليقات الإمام عبد العزيز بن باز، دار الريان - القاهرة، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١١٢- «قرة عيون الموحدين في تحقيق دعوة الأنبياء والمرسلين» -وهو شرح لكتاب التوحيد-، تأليف العلامة عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، مكتبة الرياض الحديثة.

١١٣- «الكامل في ضعفاء الرجال»، تأليف الحافظ عبد الله بن عدي (ت: ٣٦٥هـ)، ت: د. سهيل زكار، ويحيىٰ غزاوي، دار الفكر - بيروت، ط ٣، ١٤٠٩هـ.

١١٤- «كتاب التوحيد الذي هو حق الله علىٰ العبيد»، تأليف الإمام محمد بن عبد الوهاب (ت: ١٢٠٦هـ)، ت: د. دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر، ط ٥، ١٤٣٥هـ.

١١٥- «الكتاب»، تأليف سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، ت: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ.

١١٦- «كشف الأستار عن زوائد البزار»، تأليف الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت: ٨٠٧هـ)، ت: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

١١٧- «لسان العرب»، تأليف العلامة جمال الدين محمد بن مكرم، ابن منظور الإفريقي المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت.

١١٨- «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب» (ت: ١٢٠٦هـ)، جمع وتحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض.

١١٩- «المتفق والمفترق»، تأليف الحافظ الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ)، ت: د. محمد الحامدي، دار القادري دمشق، ط ١، ١٤١٧هـ.

١٢٠- «المجالسة وجواهر العلم»، تأليف أبي بكر أحمد بن مروان الدينوري المالكي (ت: ٣٣٣هـ)، ت: مشهور حسن سلمان، دار ابن حزم -بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.

١٢١- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، تأليف الحافظ نور الدين الهيثمي، تصوير دار الكتاب العربي بيروت.

١٢٢- «مجموع فتاوىٰ شيخ الإسلام ابن تيمية» (ت: ٧٢٨هـ)، جمع: الشيخ عبد الرحمن ابن قاسم النجدي، الدار السلفية - مصر.

١٢٣- «مجموعة الرسائل والمسائل النجدية»، جمع الشيخ محمد رشيد رضا، عناية الشيخ د. عبد السلام البرجس، دار العاصمة - الرياض، ط ٣، ١٤١٢هـ.

١٢٤- «المختارة» -المستخرج من الأحاديث المختارة-، تأليف العلامة ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت: ٦٤٣هـ)، ت: أ. د. عبد الملك بن دهيش، مكتبة الأسدي مكة المكرمة، ط ٥، ١٤٢٩هـ.

١٢٥- «مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم» (ت: ٧٥١هـ)، اختصره محمد ابن الموصلي (ت: ٧٧٤هـ)، ت: د. الحسن العلوي، أضواء السلف - الرياض، ط ١، ١٤٢٥.

* أخرى: ت: الشيخ محمد الفقي، والشيخ محمد عبدالرزاق حمزة، مكتبة الرياض الحديثة، ط١، ١٣٤٩هـ.

١٢٦- «مختصر العلو للعلي الغفار للحافظ الذهبي»، تأليف وتحقيق العلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، ط ٢، ١٤١٢هـ.

١٢٧- «المدخل إلى السنن الكبرى»، تأليف العلامة أحمد بن الحسين البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: أ.د. محمد ضياء الرحمن الأعظمي، أضواء السلف الرياض، ط ٢، ١٤٢٠هـ.

١٢٨- «مذكرة أصول الفقه»، تأليف العلامة محمد الأمين الشنقيطي، دار عالم الفوائد، مكة، ط ١، ١٤٢٦هـ.

١٢٩- «مسائل الإمام أحمد»، رواية الإمام إسحاق بن إبراهيم بن هانئ (ت: ٢٧٥هـ)، ت: الشيخ زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط ١، ١٤٠٠هـ.

١٣٠- «مساوئ الأخلاق ومذمومها»، تأليف العلامة لأبي بكر الخرائطي محمد بن جعفر (ت: ٣٢٧هـ)، ت: مصطفى شلبي، مكتبة السوادي -جدة، ط ١، ١٤١٣هـ.

١٣١- «المستدرك على الصحيحين»، تأليف الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري (ت: ٤٠٥هـ)، دائرة المعارف العثمانية.

١٣٢- «المسند»، تأليف الإمام عبد الله بن المبارك (ت: ١٨١هـ)، ت: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف الرياض، ط ١، ١٤٠٧هـ.

١٣٣- «المسند»، تأليف الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، ترتيب محمد عابد السندي، ت: السيد يوسف علي الحسيني، والسيد عزت العطار الحسيني، دار الكتب العلمية -بيروت، ط ١، ١٣٧٠هـ.

١٣٤- «المسند»، تأليف الإمام عبد الله بن الزبير الحميدي (ت: ٢١٩هـ)، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار السقا -دمشق، ط ١، ١٩٩٦م.

١٣٥- «المسند»، تأليف الإمام أحمد بن حنبل (ت: ٢٤١هـ)، ت: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٣٦- «المسند»، تأليف الحافظ أبي داود الطيالسي سليمان بن داود الجارود (ت:٢٠٤هـ)، ت: د. محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، ط١، ١٤١٩هـ.

١٣٧- «المسند»، تأليف الحافظ عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة (ت: ٢٣٥هـ)، ت: عادل عزازي، وأحمد فريد، دار الوطن - الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ.

١٣٨- «المسند»، تأليف الحافظ أبو يعلىٰ أحمد بن علي التميمي (ت: ٣٠٧هـ)، ت: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث دمشق، ط ١، ١٤٠٤ هـ.

١٣٩- «المسند» -البحر الزخار-، تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن عمرو العتكي البزار (ت: ٢٩٢هـ)، ت: الشيخ د. محفوظ الرحمن زين الله، مكتبة العلوم والحكم المدينة النبوية، ط ١، ١٤٠٩هـ.

١٤٠- «مسند الشهاب»، تأليف القاضي أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاعي (ت: ٤٥٤هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط ٢، ١٤٠٧.

١٤١- «مسند الشاميين»، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة -بيروت، ط ٢، ١٤١٧هـ.

١٤٢- «مِصْبَاحُ الظَّلام في الرد علىٰ من كَذَب علىٰ الشيخ الإمام»، تأليف العلامة عبد اللطيف ابن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ (ت:١٢٩٣هـ)، ت: د.عبد العزيز آل حمد، ط ١، ١٤٢٤هـ.

١٤٣- «مصباح الزجاجة في زوائد بن ماجه»، تأليف العلامة أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت: ٨٤٠هـ)، ت: موسىٰ محمد، و د. عزت علي، دار الكتب الحديثة القاهرة، ط ١، ١٤٠٥هـ.

١٤٤- «المُصَنَّف»، تأليف الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت: ٢١١هـ)، ت: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، ط ٢، ١٤٠٣هـ.

١٤٥- «المُصَنَّف»، تأليف الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ)، ت: محمد عوامة، دار القبلة ومؤسسة علوم القرآن، ط ١، ١٤٢٧هـ.

١٤٦- «معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة»، محمد الجيزاني، دار ابن الجوزي، ط ٢، ١٤١٩هـ.

١٤٧- «المعجم الأوسط»، تأليف الإمام الحافظ سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: طارق عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين -القاهرة، ط ١، ١٤١٥هـ.

١٤٨- «معجم الصحابة»، تأليف العلامة أبي القاسم عبد الله بن محمد البغوي (ت: ٣١٧هـ)، ت: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان -الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ.

١٤٩- «معجم الصحابة»، تأليف العلامة أبي الحسين عبد الباقي بن قانع (ت: ٣٥١هـ)، ت: صلاح المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية -المدينة النبوية، ط ١، ط ١، ١٤١٨هـ.

١٥٠- «المعجم الصغير»، تأليف الإمام الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: محمد شكور الحاج أمرير، المكتب الإسلامي -بيروت، ودار عمار الأردن، ط ١، ١٤٠٥هـ.

١٥١- «المعجم الكبير»، تأليف الحافظ أبي قاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي -بيروت، ط ٢، ١٤٠٤هـ.

١٥٢- «المعجم الكبير» - المجلد (١٣) -، تأليف الحافظ الطبراني (ت: ٣٦٠هـ)، ت: فريق من الباحثين -الرياض، ط ١، ١٤٢٩هـ.

١٥٣- «معرفة السنن والآثار»، تأليف أبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ)، ت: د. عبد المعطي القلعجي، دار الوعي حلب، ط ١، ١٤١٢هـ.

١٥٤- «المعرفة والتاريخ»، تأليف الإمام يعقوب الفسوي (ت: ٢٧٧هـ)، ت: د. أكرم العمري، مكتبة الدار المدينة النبوية، ط ١، ١٤١٠هـ.

١٥٥- «المعين على تفهم الأربعين»، تأليف الحافظ أبي حفص عمر بن علي الشافعي المعروف بابن الملقن (ت: ٨٠٤ هـ)، ت: د. دغش بن شبيب العجمي، مكتبة أهل الأثر - الكويت، ط ١، ١٤٣٣هـ.

١٥٦- «المنتخب»، تأليف الحافظ عبد بن حميد (ت: ٢٤٩هـ)، ت: مصطفى العدوي، دار الأرقم - الكويت، ط ١، ١٤٠٥هـ.

١٥٧ - «المنتقىٰ في السنن» ، تأليف عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت: ٣٠٧هـ) ، دار الكتاب العربي -بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤هـ .

١٥٨ - «منهاج السنة النبوية» ، تأليف شيخ الإسلام ابن تيمية ، ت : د . محمد رشاد سالم ، جامعة الإمام محمد بن سعود -الرياض ، ط ١، ١٤٠٦هـ .

١٥٩ - «موارد ابن القيم في كتبه» ، تأليف الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد ، مكتبة الرشد - الرياض ، المكتب الإسلامي بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣هـ .

١٦٠ - «الموطأ» ، تأليف الإمام مالك بن أنس (ت: ١٧٩هـ) -رواية يحيىٰ بن يحيىٰ الليثي (ت: ٢٤٤هـ) - ، ت : د . بشار عواد معروف ، دار الغرب الإسلامي - بيروت ، ط ٢، ١٤١٧هـ .

١٦١ - «الموطأ» ، تأليف الإمام مالك ، رواية أبي مصعب الزهري (ت: ٢٤٢هـ) ، ت : د . بشار عواد ، ومحمود محمد خليل ، مؤسسة الرسالة بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٣هـ .

١٦٢ - «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» ، تأليف الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣هـ) ، ت : العلامة عبد الرحمن المعلمي ، ط ٢ ، ١٤٠٥هـ .

١٦٣ - «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» ، تأليف الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) ، ت : علي البجاوي ، تصوير دار الفكر بيروت .

١٦٤ - «نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار» ، تأليف الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ت : حمدي السلفي ، مكتبة ابن تيمية القاهرة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ .

١٦٥ - «النهاية في غريب الحديث» ، تأليف أبي السعادات ابن الأثير (ت: ٦٠٦هـ) ، ت : طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، تصوير دار الفكر .

* * *

فهرس الموضوعات

